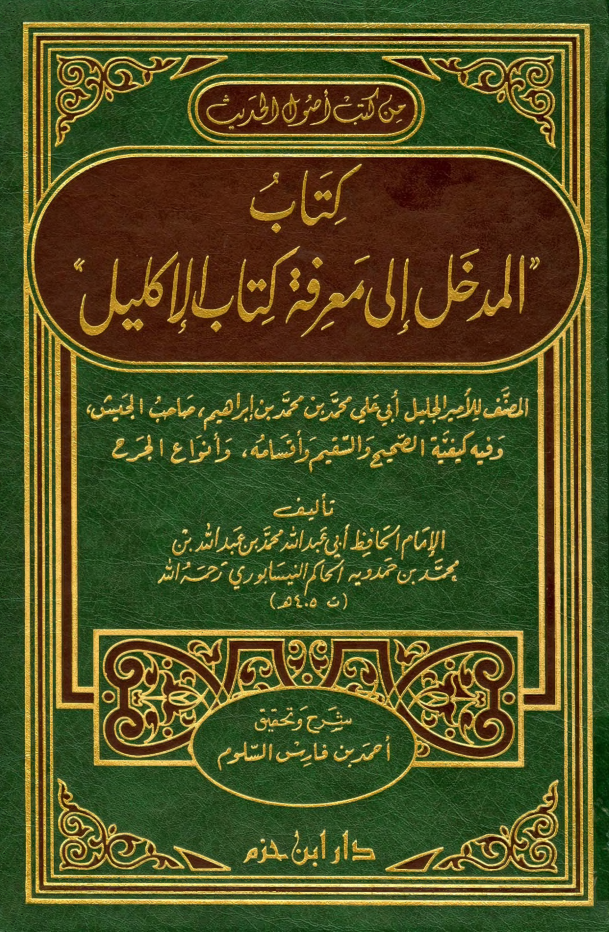

من كتب أصول الحديث
كتاب
"المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل"
المصنف للأمير الجليل أبي علي محمد بن محمد بن ابراهيم، صاحب الجيش،
وفيه كيفية الصحيح والسقيم وأقسامه، وأنواع الجرح
تأليف
الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن
محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري رحمه الله
(ت ٤٠٥ هـ)
شرح وتحقيق
أحمد بن فارس السلوم
دار ابن حزم

من كتب أصول الحديث:

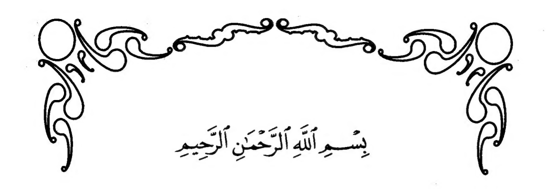
كتاب
"المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل"

المصنف للأمير الجليل أبي علي محمد بن محمد بن إبراهيم، صاحب الجيش،
وفيه كيفية الصحيح والسقيم وأقسامه، وأنواع الجرح

تأليف
الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن
محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري رحمه الله
(ت ٤٠٥هـ)

شرح وتحقيق
أحمد بن فارس السلوم

دار ابن حزم



الحمد لله الواحد، والصلاة والسلام على النبي الخاتم، وعلى آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلي يوم الدين.

أما بعد:

فقد كان بعض علماء المحدثين أمة في رجل، وجامعة في فرد، وكان بعضهم يُقصد لأنواع علوم الحديث المختلفة، فمن إسناد عالٍ ومعرفة بالعلل والجرح والتعديل إلى ما سوى ذلك من أنواع علوم الحديث الكثيرة، وكثير من هؤلاء المحدثين رُزق سعادة في الرواية، وذِكْراً سيّاراً بين الناس، وقليل منهم من وُفّق في التأليف، وجمع بين حسن التدريس وحسن التصنيف، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

وكان الإمام الكبير أبو عبدالله محمد بن البيع الحاكم من هؤلاء القليل الذين رُزقوا قبولاً بين العلماء، ووُفِّقوا في التأليف على حدٍّ سواء، وكان رحمه الله ثاني سبعة من كبار علماء الحديث أرشد التقيُّ ابن الصلاح إلى الاعتناء بكتبهم ونبَّه للاشتغال بها، في قوله:

سبعة من الحفاظ في ساقتهم أحسنوا التصنيف، وعظم الانتفاع بتصانيفهم في أعصارنا:

أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني.

ثم الحاكم أبو عبدالله بن البيع النيسابوري[١].

وللحاكم مدرسة حديثية متكاملة لم تُخدم حق الخدمة، وله مصنفات في شتى أنواع علوم الحديث من مسانيد وتراجم وما إلى ذلك، ولكنه يعتبر الأستاذ الأول لعلم أصول الحديث، أو ما يعرف بمصطلح الحديث.

وأصول الحديث من المقدمات المهمة التي لا بُدَّ لطالب هذا العلم من معرفتها، وإدراك حقيقتها، وهي وإن كانت زائدة عن ماهية الحديث، إلا أنها لا تكاد تنفك عنه، وتحل منه محل الروح من الجسد، ولذلك أولى العلماء هذا النوع من العلم الأهمية الواجبة لمثله، وألَّفوا فيه المصنفات، ودونوا فيه الكتب.

وقد استحال قلم أبي عبدالله في هذا الفن غَرَبا، وضرب فيه بعطَن، وله فيه كتابان: الأول: «معرفة علوم الحديث»، والثاني: «المدخل إلي معرفة كتاب الإكليل»، وكلا الكتابين مطبوع دون أدنى تحقيق أو إبراز لما فيهما من فوائد متناثرة، ونفائس مستترة، فأخذت على عاتقي إحياء هذه المدرسة الحديثية، وتحقيق هذين الكتابين المباركين، المشتملين على أصول الحديث المجرد عن مسائل الأصوليين والفقهاء، وكانت البداية مع:

(المدخل الى معرفة كتاب الإكليل)

وهو في الأصل خطبة لكتاب الإكليل، ومترجم عنه، كما يظهر ذلك من تسميته إياه، وقد أحال إلى هذا الكتاب في مواضع عدة من كتاب معرفة علوم الحديث، بل إنَّه أهمل في المعرفة ذكر المسائل التي بحثها في المدخل.

وهذان الكتابان منبئان عن إمامة مؤلفهما، وريادته في هذا الفن، يظهر هذا جلياً فيما طرحه من أنواعٍ هي لب هذا الفن والغاية منه، ثم في منهجه

(١) المقدمة ص٣٨٦.

في التعامل معها، إذ أن المقصود من هذا العلم معرفة المقبول من المردود، وقد فصَّل أبو عبدالله الحاكم في هذه الرسالة أنواع المقبول وطبقات رواته، وأصناف المردود وأسبابه وعلاته.

وهذا الكتاب سابق لكتاب المعرفة من حيث الوضع والتدوين، ولذلك كانت البداءة به.

ومع اعترافنا بفضله وسابقته إلا أنَّ الحاكم قد كبا جواده في بعض المواضع من هذا الكتاب، كما ستراه في مواضعه مع التنبيه عليه.

ولعل إنساناً أن يُلحق بي سوء الظن، إذا رآني استدركت على الحاكم بعض ما عنده، فلست أجيز له ذلك، لأن قصدي إصابة الحق، لا الطعن في الخلق، وليعلم أن الحاكم رحمه الله صاحب استدراكات وتعقبات، وقد قيل: من جر ذيول الناس جر الناس ذيوله.

والحاكم بعد ذلك مجرب عليه الأوهام والأخطاء:

أما أولاً: فلأنه واحد من بني آدم، وكل بني آدم خطاء.

وأما ثانياً: فلاعتماده على الحفظ والإملاء، وعلى غلبة الظن في كثير من مسائل الاستقراء.

وأما ثالثاً: فلأنه يتكلم في فن لم يكن قُيِّد بعد، ولم يكن له إمامٌ يرجع إليه فيه، وهكذا تكون بدايات العلوم، ثم تشب وتنضج، ومن اعتبر حال أوائل المصنفات في كل العلوم وجد مصداق ذلك، اللهم إلا صحيح أبي عبدالله البخاري فإنَّه أول مؤَلَّف في الصحيح المجمع عليه، وهو أيضاً أكمل كتاب في هذا الباب وأصحه!.

وقد يستقبح بعض الناس الاستدراك على هؤلاء الأفاضل، لاعتقادهم أنه يستلزم تفضيل المتأخرين على الأوائل، وليست حقيقة الأمر كذلك، فهم ـ رحمهم الله، ورضي عنهم ـ قد سبقوا في الميدان وصَلّوا، وأَعَلُّوا من العلوم ونَهَلُوا، وإنما اطلع المتأخر على ما لم يقفوا عليه، وجمع من أقوالهم ومعارفهم ما استدل به على الحق، وتوصل به إلى عين المراد، فنحن بعِلْمِهم نعمل، ومنه نتعلم، وبعقولهم نستدل ونتعقب ونتكلم.

وليس لي في هذا التعليق إلا الجمع والتهذيب، والتحقيق والترجيح، حالي كما وصف الإمام الكبير ـ الذي وافقته في الاسم واسم الأب أبو الحسين أحمد بن فارس رحمه الله تعالى في أول كتابه المطرب (الصَّاحبيّ)[1] حيث قال:

والذي جمعناه في مؤلَّفِنا هذا مفرقٌ في أصناف العلماء المتقدمين، رضي الله عنهم، وجزاهم عنا أفضل الجزاء، وإنما لنا فيه اختصار مبسوط، أو بسط مختصر، أو شرح مشكل، أو جمع متفرق اهـ.

ثم إنَّ الظن بأبي عبدالله الحاكم ووفور عقله، وحسن مقصده ونيته، أنْ يقبلَ من متعقبٍ إصابته، ومن مرشد دلالته، متى لاحت له بوارق الأنوار، ومشارق الأفكار.

ولما ألَّف أبو عبدالله الحاكم كتابه «المدخل إلى الصحيحين»، وقعت له فيه بعض الأوهام، مما يغفل عنه الذهن، ومما تعثر فيه الأقلام، فلما طالعه الحافظ الكبير عبدالغني بن سعيد الأزدي المصري، علَّق تلك الأوهام، وأرسل بها إلى الحاكم، فسعد بها، وقبِلها، وأثنى على المنتقد خيراً.

قال الذهبي[2] رحمه الله تعالى:

ولعبد الغني جزءٌ بيّن فيه أوهام كتاب المدخل إلى الصحيح للحاكم، يَدلُّ على إمامته، وسعة حفظه.

قال عبدالغني: لما رددتُ على أبي عبدالله الحاكم الأوهام التي في المدخل، بعث إليّ يشكرني، ويدعو لي، فعلمت أنه رجل عاقل.

وقد رغبتُ أن أقدم بين يدي هذا الكتاب ترجمة للمؤلف، وإن لم يكن بمثله نكر، ولكنها سنة المحققين، وعادة الكُتَّاب.

---

(١) كتاب الصاحبي، ص ٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/٢٧٠.



التعريف بالمؤلف

اسمه ونسبه:

هو محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري الشافعي، كنيته أبو عبدالله، ويعرف بابن البَيِّع، وربما قال بعضهم ابن البياع.

قال عبدالغافر: يقال له الضبي لأنَّ جد جدته عيسى بن عبدالرحمن الضبي، وأم عيسى بن عبدالرحمن متّيه بنت إبراهيم بن طهمان الزاهد الفقيه، فلذلك يقال له الطهماني، وبيته بيت الصلاح والورع والتأذين اهـ.

مولده صبيحة يوم الاثنين، ثالث شهر ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، بنيسابور (**١٣/٣/٣٢١هـ**).

سماعه:

اعتنى به والده وخاله، فأسمعاه الحديث سنة ثلاثين ـ أي وثلاثمائة ـ، وعمره تسع، وكان أبوه قد رأى مسلماً صاحب الصحيح.

استملى الحاكم على أبي حاتم بن حبان صاحب المصنفات سنة أربع وثلاثين، وسِنّه ثلاث عشرة، ومن استملى على أبي حاتم في مثل هذا السن فلا شك من توافر علائم النجابة عليه، وبروزه على أقرانه، لكي يتسنى له ذلك، لا سيما مع وجود من هو أكبر منه سناً، وأشهر بالطلب.

مشايخه:

مشايخ أبي عبدالله كثر، يبلغون قريباً من ألفين، وبنيسابور وحدها سمع من ألف نفس[1]، وقد رأيته سرد مشايخه هولاء في آخر كتاب تاريخ نيسابور فبلغوا أكثر من ذلك.

وحدث عن أبيه، وعن محمد بن علي المذكر، والأصم، وله به خصوصية، وعن ابن الأخرم، وأبي جعفر محمد بن أحمد الرازي راوية محمد بن مسلم بن وارة، وينزل إلي أن يروي عن أقرانه.

وسمع من حاجب بن أحمد الطوسي، وأبي طاهر المحمد آباذي، وأبي بكر القطان، ولكنه لم يظفر بمسموعه منهم.

وأخذ القراءات عن أبي بكر محمد بن العباس بن الإمام، وعن ابن النقار مقرئ الكوفة وعن أبي عيسى بكار مقرئ بغداد[2].

وقُراء نيسابور يروون من طريقه القراءات المختلفة، وقد رأيتُ مقرئ نيسابور الإمام الأندرابي (المتوفى نحو سنة ٥٠٠هـ) خرّج من طريقه بعض الكتب في القراءات، ككتاب القراءات لأبي عبيد القاسم بن سلام الذي هو أول مصنف في هذا الفن[3].

وتفقه الحاكم على أبي علي بن أبي هريرة، وأبي سهل الصعلوكي، وأبي الوليد حسان بن محمد النيسابوري[4].

أما فنون الحديث فقد أخذها عن أبي علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ، وأبي بكر الصبغي، وأبي بكر الجعابي، وأبي أحمد الحاكم، والدارقطني، واستفاد منه كثيراً، ولمكانته عنده، كان الدارقطني يكتب إليه أحياناً.

---

(١) السير للذهبي ١٦٣/١٧ طبقات السبكي ١٥٦/٤.

(٢) السير للذهبي ١٦٥/١٧، غاية النهاية ١٨٥/٢.

(٣) لي عن أبي عبيد المقرئ دراسة واسعة، ختمتها بذكر اختياره في القراءة، وقد طبع، ورواية الأندرابي عن الحاكم ثابتة في كتابه الإيضاح في القراءات وهو مخطوط.

(٤) طبقات السبكي ١٥٧/٤.

رحلته:

ذكر الخليلي أن الحاكم له رحلتان إلى العراق والحجاز، كانت الأولى وعمره قريباً من عشرين.

قال الذهبي: فقدم بعد موت إسماعيل الصفَّار بيسير اهـ ففاته السماع منه.

والثانية سنة ثمان وستين، وكانت سِنّه سبعاً وأربعينَ، وفي هذه القدمة ناظر الدارقطني فرضيه[1].

وكان الذي بينهما صالحاً، فقد كان الحاكم مبجلاً للدارقطني، معترفاً بإمامته.

وأما ما نقله الذهبي في السير[2]، عن تاريخ الخطيب البغدادي[3]، قال: حدثني الأزهري، قال: ورد ابن البيع بغداد قديماً، فقال: ذكر لي أن حافظكم يعني الدارقطني خرّج لشيخ واحد خمس مائة جزء، فأروني بعضها، فحُمِل إليه منها، وذلك مما خرجه لأبي إسحق الطبري، فنظر في أول الجزء الأول حديثاً لعطية العوفي، فقال: استفتح بشيخ ضعيف ورمى الجزء، ولم ينظر في الباقي.

فإنّ الذهبي لم ينقله على الوجه، فقد قال الخطيب بعد ذلك:

وقد سمعت القاضي أبا العلاء الواسطي يحكي نحو هذا، إلا أنه ذكر أن صاحب القصة أبو عمرو البحيري النيسابوري، لا ابن البيع، وقول أبي العلاء أشبه بالصواب، والله أعلم.

وفي بغداد كانت له قصة مع مسند الإمام أحمد بدأت في بعض حِلق الشيوخ، وقد ذكرتها في كتابي «حفظ الله السنة وصور من حفظ أهل العلم

---

(١) الإرشاد للخليلي ٨٥١/٣ ـ ٨٥٤.
(٢) ١٧٤/١٧.
(٣) تاريخ بغداد ٤٧٣/٥.

لها» وأعيدها هنا لارتباطها بعزيمة أبي عبدالله وهمَّتِه في الطلب:

قال أبو بكر بن مردويه: كتب إليَّ أبو حازم العبدوي يذكر أنه سمع الحاكم أبا عبدالله عند منصرفه من بخارى يقول: كنت عند أبي محمد المزني فقدم عليه إنسان علوي من بغداد وكان أقام في بغداد على كتابة الحديث، فسأله أبو محمد المزني وذلك في سنة ست وخمسين وثلاثمائة (٣٥٦) عن فائدته ببغداد وعن باقي إسناد العراق، فذكر في جملة ما ذكر: سمعت مسند أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى من أبي بكر بن مالك في مائة جزء وخمسين جزءاً.

فعجب أبو محمد المزني من ذلك وقال: مائة وخمسون جزءاً من حديث أحمد بن حنبل، كنا ونحن بالعراق إذا رأينا عند شيخ من شيوخنا جزءاً من حديث أحمد بن حنبل قضينا العجب من ذلك، فكيف في هذا الوقت هذا المسند الجليل.

فعزم الحاكم على إخراج الصحيحين ولم يكن عنده مسند إسحاق الحنظلي ولا مسند عبدالله بن شيرويه ولا مسند أبي العباس السراج، وكان في قلبه ما سمع من أبي محمد المزني، فعزم على أن يخرج إلى الحج في موسم سنة سبع وستين وثلاثمائة (٣٦٧هـ) فلما ورد في سنة ثمان وستين أقام بعد الحج ببغداد أشهراً وسمع جملة المسند من أبي بكر بن مالك وعاد إلى وطنه، ومد يده إلى إخراج الصحيحين على تراجم المسند[١].

مكانة الحاكم عند العلماء، وثقتهم به:

قد أجمع النقاد على ثقة الحاكم، وجلالة منزلته، وقدّمه الدارقطني على ابن منده، وقال: ابن البيع أتقن حفظاً.

وفي الإرشاد للخليلي قال: ثقة واسع العلم، بلغت تصانيفه قريباً من خمسمائة جزء.

---

(١) خصائص المسند ص٥ قال أبو موسى: وفي هذه السنة مات ابن مالك في آخر سنة ثمان وستين.

وقال الخطيب: كان ثقة.

وقال عبدالغافر بن إسماعيل: أبو عبدالله الحاكم إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته[1].

قال الذهبي: أما صدقه في نفسه، ومعرفته بهذا الشأن، فأمر مجمع عليه[2].

وقال الحافظ ابن حجر معتذراً عن ذكره في الميزان واللسان: الحاكم أجل قدراً وأعظم خطراً وذكراً من أن يذكر في الضعفاء[3].

قال الحافظ أبو حازم العبدوي:

سمعت مشايخنا يقولون: كان الشيخ أبو بكر بن إسحق وأبو الوليد النيسابوري يرجعان إلى أبي عبدالله الحاكم في السؤال عن الجرح والتعديل، وعلل الحديث وصحيحه وسقيمه.

قال: وأقمت أنا عند الشيخ أبي عبدالله العصمي قريباً من ثلاث سنين، ولم أر في جملة مشايخنا أتقى منه، ولا أكثر تنقيراً، وكان إذا أشكل عليه شيء أمرني أن أكتب إلى الحاكم أبي عبدالله، فإذا ورد جواب كتابه حكم به، وقطع بقوله[4].

وفي كلام أبي حازم:

أول من اشتهر بحفظ الحديث وعِلله بنيسابور بعد الإمام مسلم بن الحجاج، إبراهيم بن أبي طالب، وكان يقابله النسائي وجعفر الفريابي، ثم أبو حامد بن الشرقي، وكان يقابله أبو بكر بن زياد النيسابوري، وأبو العباس بن سعيد، ثم أبو علي الحافظ، وكان يقابله أبو أحمد العسَّال، وإبراهيم بن حمزة، ثم الشيخان أبو الحسين الحجاج، وأبو أحمد الحاكم،

---

(١) المنتخب من السياق ص١٥، السير للذهبي ١٧/١٧٠.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/٦٠٨.

(٣) لسان الميزان ٥/٢٣٣.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٧/١٧١.

وكان يقابلهما في عصرهما ابن عدي، وابن المظفر، والدارقطني، وتفرد الحاكم أبو عبدالله في عصرنا، من غير أن يقابله أحد بالحجاز والشام والعراقين والجبال والري وطبرستان وقومس وخراسان بأسرها وما وراء النهر.

قال السبكي: هذا بعض كلام أبي حازم، ذكره في حياة الحاكم، وقال في آخره: جعلنا الله لهذه النعمة من الشاكرين(١).

وذكر الحاكم في تاريخ نيسابور، في ترجمة شيخه أبي علي الحسين بن علي النيسابوري أنهم تذاكروا مرة ما روى سليمان التيمي عن أنس، فمر الحاكم في الترجمة، إلى أن ذكر حديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، فحمل بعضهم عليه، فقال أبو علي: لا تفعل، فما رأيت أنت ولا نحن في سِّنه مثله، وأنا أقول إذا رأيته رأيت ألف رجل من أصحاب الحديث(٢).

وقد مر ثناء الخليلي عليه، وذكر له في الإرشاد مذاكرة مفيدة، جرت في أول لقاء جمعهما تدل على حسن معرفة أبي عبدالله.

قال الخليلي: سألني في اليوم الثاني لما دخلت عليه ويُقرأ عليه في فوائد العراقيين : سفيان الثوري عن أبي سلمة عن الزُّهْري عن سهل بن سعد: حديث الاستئذان، فقال لي: من أبو سلمة؟ فقلت من وقته: هو المغيرة بن سلمة السراج، فقال لي: وكيف يروي المغيرة عن الزُّهْري؟ فبقيت - يعني انقطع - ثم قال: قد أمهلتك أسبوعاً حتى تتفكر فيه، فمن ليلته تفكرت في أصحاب الزُّهْري مراراً، فما وقعت إلى أصحاب الجزيرة من أصحابه تذكرت محمد بن أبي حفصة، فإذا كنيته أبو سلمة، فلما أصبحت حضرت مجلسه، ولم أذكر شيئاً، حتى قرأت عليه مما انتخبت

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى للتاج السبكي ١٥٨/٤ - ١٥٩.
قلت: كلام الحافظ العبدوي وقع بتمامه إلى الشيخ أبي الحسن علي بن سليمان التميمي، قرأه بخطه ابن عساكر ونقله على الوجه في تبيين كذب المفتري، ص٢٢٧.

(٢) الطبقات الكبرى ١٦٠/٤.

قريباً من مائة حديث، فقال لي: هل تفكرت في ما جرى؟ فقلت: نعم، هو محمد بن أبي حفصة، فتعجب، وقال لي: نظرت في حديث سفيان لأبي عمرو البحيري؟ قلت: والله ما لقيت أبا عمرو ولا رأيته، فذكرت له ما أقمت في ذلك، فتحير وأثنى عليّ، ثم كنت أسأله، فقال لي: أنا إذا ذاكرت اليوم في باب فلا بد من المطالعة لكبر سني، فرأيته في كل ما ألقي عليه بحراً..[1].

ما قيل في جرحه:

انتقدوا على أبي عبدالله الحاكم أمرين:

التشيع، والتساهل في تصحيح الضعيف وإخراج الواهيات.

أما التشيع:

فليس عند الحاكم سب للشيخين، ولا لعثمان رضي الله عنهم، بل هو مبجل لهم، يعتقد فضلهم، ويربِّع بعلي بن أبي طالب.

ومستدركه شاهد على ذلك، فإنه بدأ فيه بفضائل أبى بكر، ثم ثنى بعمر، وثلّث بعثمان، وختم فضائله بقول علي رضي الله عنه:

إن هذه الأمة عمدت إلي خير أهلها فقتلوه، يعني عثمان، ثم صححه[2].

وفي مستدركه ما يُزري على بعض معتقدات الشيعة الغلاة[3].

وهكذا اعتقاده في سائر الصحابة، والعشرة المبشرة على وجه الخصوص، فهو يترضى عليهم، ويخرج فضائلهم، بل وفضائل عمرو بن العاصي، (المستدرك ٣/ ٤٥٢).

---

(١) الإرشاد للخليلي ٣/٨٥١ ٨٥٤.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣/١٠٧.

(٣) انظر مثلاً ٣/١٤٥.

قال مقيده: لكن في الرجل انحراف عن معاوية رضي الله عنه، فلم يخرج له ترجمة في كتاب معرفة الصحابة من المستدرك، ولم يذكر له منقبة، ولأجل ذلك كان شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي وصاحبه الحافظ محمد بن طاهر يحملان عليه، ويتكلمان فيه.

ففي السير للذهبي[١]، وتذكرة الحفاظ له[٢]، عن ابن طاهر أنه سأل أبا إسماعيل عبدالله بن محمد الهروي عن أبي عبدالله الحاكم، فقال:

ثقة في الحديث، رافضي خبيث.

فهذا أشد ما بلغنا في جرح هذا الإمام، إلا أن الذهبي عقب على ذلك بما يبطله، فقال في السير: كلا، ليس هو رافضيا، بلى يتشيع.

وقال في موضع آخر[٣]:

إن الله يحب الإنصاف، ما الرجل برافضي، بل هو شيعي.

قلت: تشيع يسير، لم يصل إلى درجة السب لمعاوية رضي الله عنه. واشتهر عنه القول بأن علياً وصيّ، وعدّ الذهبي ذلك من شقاشقه[٤].

قال ابن كثير:

هذا من زلاته، فإنه لا يجهل أن هذا غير صحيح، لكنه كان شيعياً مع حبه للشيخين رضي الله عنهما[٥].

قال ابن طاهر:

كان شديد التعصب للشيعة في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفاً غالياً عن معاوية رضي الله عنه، وعن أهل بيته، يتظاهر بذلك، ولا يعتذر منه.

---

(١) انظر ١٧/ص١٧٤.
(٢) ١٠٤٥/٣.
(٣) ميزان الاعتدال ٦٠٨/٣.
(٤) ميزان الاعتدال ٦٠٨/٢، غاية النهاية ١٨٥/٢.
(٥) غاية النهاية ١٨٥/٢.

فسمعت أبا الفتح سمكويه بهراة قال سمعت عبدالواحد المليجي قال سمعت أبا عبدالرحمن السلمي يقول:

دخلت على الحاكم وهو في داره لا يمكنه الخروج إلي المسجد من أصحاب أبي عبدالله بن كرام، وذلك أنهم كسروا منبره، ومنعوه من الخروج، فقلت له: لو خرجت وأمليت في فضائل هذا الرجل[1] حديثاً، لاسترحت من المحنة، فقال: لا يجيء من قلبي، لا يجيء من قلبي.

فهذا حقيقة التشيع الذي عنده، لم يوصله إلي الرفض فضلاً عن الغلو فيه، ومع ذلك لم يحفظ عنه شتم لمعاوية، ولا سباب[2].

قال مقيده: مما استدل به ابن طاهر على تشيع الحاكم، إخراجه حديث الطير في المستدرك على الشيخين، وقال: رأيت أنا حديث الطير جمع الحاكم بخطه، في جزء ضخم، فكتبته للتعجب.

قال: وسمعت أبا محمد بن السمرقندي يقول: بلغني أن مستدرك الحاكم ذُكِر بين يدي الدارقطني، فقال: نعم، يستدرك عليهما حديث الطير، فبلغ ذلك الحاكم، فأخرج الحديث من الكتاب.

---

(١) ظن الشيخ موفق عبدالقادر ـ وفقه الله ـ أن مقصوده بالرجل هو ابن كرام، فقال: هذه الرواية لا يوجد فيها أي دليل على تشيع الحاكم، بل دليل على رفضه أن يملي في فضائل ابن كرام المبتدع فتأمل.
(سؤالات السجزي ص١٣).
ولا يخفى ما في قول الشيخ من النظر، ومن ابن كرام حتى تروى فيه الفضائل؟ أصحابي أم تابعي؟ إنما كان أتباعه يقابلون بدعة الرفض والتشيع في بلادهم، فلذلك نقموا على الحاكم عدم إخراج فضائل معاوية في المستدرك.

(٢) ساق السبكي فصلاً في طبقاته في الذب عن هذا الإمام (١٦١/٤) ونقل فيه كلام الحافظين الهروي وابن طاهر، إلا أنه بنى جوابه على الطعن في هذين الإمامين، ورميهما بالتشبيه والتجسيم، ونحن وإن كنا نبرأ جانب أبي عبدالله الحاكم مما اتهمه به الهروي، إلاّ إننا لا نستجيز أن يصل هذا الدفاع إلي حد الطعن في الآخرين، فنحن لا نبرأ إمام على حساب إمام آخر، على أنه لا يخفى لمز السبكي لأهل السنة، ورميهم بما هم منه براء.

قال مقيده: لا شك عندي في ضعف هذا البلاغ عن الدارقطني:

أما أولاً: فلأن الحاكم كتب مستدركه بعد موت الدارقطني بزمن.

وثانياً: فها هو حديث الطير في مستدركه، لم يخرجه منه.

وقد قال في المعرفة: إنه من الأحاديث المشهورة التي لم تخرج في الصحيح.

نعم، صح عن الحاكم أنه قال: لا يصح حديث الطير، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي ﷺ.

قال الذهبي[1]:

هذه حكاية قوية، فما باله أخرج حديث الطير في المستدرك؟ فكأنه اختلف اجتهاده .

قال السبكي[2]:

قد جوّزت أن يكون زيد في كتابه، وألا يكون هو أخرجه، وبحثت عن نسخ قديمة من المستدرك فلم أجد ما ينشرح الصدر لعدمه، وتذكرت قول الدارقطني: إنه يستدرك حديث الطير، فغلب على ظني أنه لم يوضع عليه، ثم تأملت قول من قال «إنه أخرجه من الكتاب»، فجوزت أن يكون خرّجه، ثم أخرجه من الكتاب، وبقيَ في بعض النسخ.

فإن ثبت هذا صحت الحكايات، ويكون خرَّجه في الكتاب قبل أن يظهر له بطلانه، ثم أخرجه منه لاعتقاده عدم صحته، كما في هذه الحكاية التي صحح الذهبي سندها، ولكنه بقي في بعض النسخ، إما لانتشار النسخ بالكتاب، أو لإدخال بعض الطاعنين إياه فيه، فكل هذا جائز، والعلم عند الله تعالى.

قال مقيده: أما قصته مع الدارقطني فقد قدمنا أنها لا تصح، لكن فيها دلالة على اشتهار إخراج الحاكم لحديث الطير في مستدركه.

---

(١) السير ١٧/١٦٩.

(٢) الطبقات الكبرى ٤/١٦٩.

ثم إن الحاكم لم يعدد نسخ المستدرك، بل أملاه في أواخر أيامه، وقد ذكر بعض أهل العلم أن الحاكم أراد تنقيح مستدركه فعاجلته المنية قبل إتمام ذلك.

وقال بعضهم إنّه نقح قرابة الثلث منه، ولذلك كان هذا الثلث أسلم وأنقى من بقية الكتاب، ولعل مما يؤيد ذلك أن البيهقي وهو أكبر تلامذة الحاكم سمع بعض المستدرك وهو قرابة الثلث، والباقي إنما يرويه بالإجازة.

وتجويز السبكي أن يكون زيد في الكتاب قول عجيب، وكأنه عري عن معرفة ضبط العلماء للنسخ الحديثية، وكيفية روايتها، ولو فتح هذا الباب لأدى إلي كثير من المجاوزات، ولسنا بحاجة إلى هذا أصلا.

على أن الحاكم لم ينفرد بإخراج حديث الطير، فقد أخرجه الترمذي في جامعه، فلم يتهم ـ لمجرد إخراجه ـ أنه شيعي.

جاء في تاريخ الخطيب[1]: عن إبراهيم الأرموي وكان صالحاً عالماً قال:

جمع الحاكم أحاديث، وزعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم، منها حديث الطير ومن كنت مولاه فعلي مولاه، فأنكرها عليه أصحاب الحديث، فلم يلتفتوا إلى قوله.

قلت: حديث الطير في المستدرك (٣ /١٣٠) من طُرق.

قال الذهبي في التلخيص:

لقد كنت زمناً طويلاً أظن أن حديث الطير لم يجسر الحاكم أن يودعه في مستدركه، فلما علّقت هذا الكتاب رأيت الهول من الموضوعات التي فيه، فإذا حديث الطير بالنسبة إليه سماء.اهـ[2].

---

(١) ٥/٤٧٤.

(٢) مُلَخَّص حديث الطير، أنه ﷺ كان يأكل لحم طير، فقال: «اللهم ائتني بأحب خلقك إليك فجاء عليٌّ يطرق الباب فأذن له وأكل معه». وهو حديث باطل، مروي من طرق لا تزيده إلا وهناً، إلا أن بعض أهل العلم اغتر بها فحسنه لأجلها فلم يصنع شيئاً، ونقل السبكي عن صاحبه الحافظ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (الطبقات الكبرى ٤/١٦٩) كلاماً قال فيه: أخرجه الترمذي (كتاب المناقب باب مناقب علي، ١٣/٧٠ بشرح ابن=

قال مقيده: هذا يندرج في الانتقاد الثاني، وهو تساهله في التصحيح، حتى صُنِّف من المتساهلين في هذا الباب، وصار هذا كالمشهور من أمره.

= العربي) والنسائي في خصائص عليٍّ رضي الله عنه، ثم قال: إن الحق في الحديث أنه ربما ينتهي إلى درجة الحسن، أو يكون ضعيفاً يحتمل ضعفه.

قال: فأما كونه ينتهي إلى أنه موضوع من جميع طرقه فلا.

قال: وقد خرَّجَه الحاكم من رواية محمد بن أحمد بن عياض قال حدثني أبي حدثنا يحي بن حسان عن سليمان بن بلال عن يحي بن سعيد عن أنس رضي الله عنه، فذكره.

قال: ورجال هذا السند كلهم ثقات معروفون، سوى أحمد بن عياض فلم أر من ذكره بتوثيق ولا جرح.

قال مقيده: هذا إسناد غريب جداً، وليست غرابته في طبقة متقدمة فتحتمل، ولو أنها كانت من يحي بن سعيد أو من سليمان بن بلال أو حتى من يحي بن حسان لقبلناها على غصة، ولكن كون التفرد في عصور متأخرة عن أئمة مشهورين فهذا يوجب التوقف، بل يحكم بالبطلان.

على أن محمد بن أحمد بن عياض مترجم في الميزان (٤٦٥/٣) وذكر له هذا الحديث مستنكراً إياه، وذكر أنه جهله في البداية ثم ظهر له صدقه، وأما أبوه فقال: لا أعرفه.

قلت: ذكره الحافظ في اللسان ٥٨/٥، وقال: ذكره ابن يونس في تاريخ مصر قال: أحمد بن عياض بن عبدالملك بن نصر الفرضي، مولى حبيب من ذا (كذا) يكنى أبا غسان، يروي عنه (كذا والصواب: عن) يحي بن حسان، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائتين.

ثم أسند له حديثاً، فقال: حدثني المعافى بن عمر بن حفص الرازي ثنا أبو غسان أحمد بن عياض المحسبي ثنا يحي بن حسان عن سليمان بن بلال عن يحي بن سعيد عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: لا يلام الرجل على قومه، وهذا طرف من حديث الطير.

قلت: علَّته هذا المجهول الذي لا يعرف إلا بهذا الحديث الواحد، وقد خرج ابنه من عهدته بمتابعة المعافى له، ولا يُحتمل هذا التفرد من مثل هذا المجهول، بل يغلب على القلب أنه مما وضعته يداه، أو لبس عليه، والله أعلم.

قال ابن طاهر: هو موضوع، إنما يجيء عن سقاط أهل الكوفة عن المشاهير والمجاهيل عن أنس.

ورواه العقيلي في الضعفاء (٥٧/١، ٩٧) وقال: ليس بمحفوظ، وقال أيضاً: هذا الباب الرواية فيها لين وضعف، لا نعلم فيها شيء ثابت، وهكذا قال محمد بن إسماعيل البخاري اهـ.

وقد بالغ الإمام أبو بكر عبدالله بن أبي داود السجستاني في تضعيفه وإنكاره، ذكر ذلك الذهبي في ترجمته من السير.

قال الذهبي رحمه الله تعالى[1]:

إمام صدوق، لكنه يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة، ويكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه، فما هو ممن يجهل ذلك، وإن علم فهذه خيانة عظيمة.

قلت: لاحظ قول الذهبي (يصحح في مستدركه أحاديث ساقطة..) أي أن هذا التساهل من الحاكم مختص في المستدرك فقط لا في سائر كتبه، وعليه فلا تُقَعِّد لنفسك أن الحاكم من المتساهلين مطلقاً، ثم ترد كلامه وِفْقَاً لهذه القاعدة، بل الحق أنَّ التساهل من الحاكم مقصور على المستدرك، وما سوى ذلك فهو كآحاد المحدثين المعتدلين.

وقد نبَّه العلامة المعلِّمي إلى ذلك، فقال رحمه الله[2]:

ذِكرهم للحاكم بالتساهل إنما يخصونه بالمستدرك، فكتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحد بشيء مما فيها فيما أعلم، وبهذا يتبين أن التشبث بما وقع له في المستدرك وبكلامهم فيه لأجله إن كان لإيجاب التروي في أحكامه في المستدرك فهو وجيه، وإن كان للقدح في روايته أو في أحكامه في غير المستدرك في الجرح والتعديل ونحوه، فلا وجه لذلك، بل حاله في ذلك كحال غيره من الأئمة العارفين، إن وقع له خطأ فنادر، كما يقع لغيره، والحكم في ذلك إطراح ما قام الدليل على أنه أخطأ فيه، وقبول ما عداه، والله الموفق اهـ.

وقد ساق الحافظ في اللسان[3] فصلاً في الاعتذار عن تساهل الحاكم في المستدرك، فقال:

قيل في الاعتذار عنه: أنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره، وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره، ويدل على

---

(١) ميزان الاعتدال ٦٠٨/٣.
(٢) التنكيل ص٦٩٢.
(٣) ج٥/ص ٢٣٣.

ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه، وصححها.

من ذلك أنه أخرج حديثاً لعبدالرحمن بن زيد بن أسلم[1]، وكان قد ذكره في الضعفاء، فقال: إنه روى عن أبيه أحاديث موضوعة، لا يخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه.

وقال في آخرِ الكتاب: فهؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب، ثبت عندي صدقهم (كذا، والصواب: جرحهم)، لأنني لا أستحل الجرح إلا مبيناً، ولا أجيزه تقليداً، والذي أختار لطالب العلم أن لا يكتب حديث هؤلاء أصلاً.

ومن ذلك أيضاً تكلم في تعليل أحاديث في المعرفة في النوع السابع والعشرين ثم أخرجها في المستدرك على الصحيحين!.

تتمة:

مما نُقم على الحاكم قوله: (إن القتبي كذاب)، وقوله: (إن المصطفى ولد مختوناً مسروراً، قد تواتر هذا)، وقوله: (علي وصي) وقد مر ذلك، وهي أمور جعلها الذهبي من شقاشقه.

واعتذر له الحافظ ابن كثير، فيما نقل المقرئ ابن الجزري (محمد بن محمد بن محمد الجزري، ت: ٨٣٣هـ) فقال: هذا تصحيف، إنما هو العُتبي بالعين، فإنهم أجمعوا على ضعفه، وأما كونه ﷺ ولد مختوناً مسروراً فالخلاف فيه بين العلماء مشهور[2].

قال مقيده: القتبي هو أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة

---

(١) انظر المستدرك ٢٠٥/٣.

(٢) غاية النهاية ١٨٥/٢.

الدينوري (٢١٣ ـ ٢٧٦هـ) وهو إمام في السنة والحديث واللغة، والمرجع في المعضلات، والملاذ في المشكلات، وقد آذى الحاكم نفسه بالطعن فيه[١].

قال مسعود السجزي: سمعت أبا عبدالله الحاكم يقول: أجمعت الأمة على أن القتبي كذاب[٢].

قال الذهبي: هذه مجازفة وقلة ورع، فما علمتُ أحداً اتهمه بالكذب قبل هذه القولة، بل قال الخطيب: إنه ثقة، وقد أنبأني أحمد بن سلامة عن حماد الحراني أنه سمع السِّلفي يُنكر على الحاكم في قوله: لا تجوز الرواية عن ابن قتيبة، ويقول: ابن قتيبة من الثقات، وأهل السنة، ثم قال: لكن الحاكم قصده لأجل المذهب.

قلت: عهدي بالحاكم يميل إلى الكرامية ثم ما رأيت لأبي محمد في كتاب مشكل الحديث ما يخالف طريقة المثبتة الحنابلة، ومن أن أخبار الصفات تمر ولا تتأول[٣]، فالله أعلم[٤].

---

(١) في اعتذار ابن كثير تكلف وبعد، وسيأتي عن الحفاظ إثباته، ولا أظن الحاكم يقول ذلك في العتبى، عكس ما تكلف ابن كثير، مراعاة للوزير أبي جعفر العتبي الذي ولاه القضاء، والله أعلم.

(٢) في سؤالات السجزي (ص: ٢٤٨) سمعته يقول: أجمعت الأمة على أن التيمي كذاب اهـ. وهذا تصحيف شنيع، ورسم الكلمة في المخطوط الذي اعتمد عليه المحقق وإن كان غير واضح، ولكن لا يحتمل التيمي لوجود أربع نقط فوق الكلمة، على أن التيمي سبقت ترجمته (رقم: ٥٣) فما الفائدة في إعادتها؟.

(٣) انظر في الدفاع عن ابن قتيبة مقدمة كتاب الشعر والشعراء للعلامة المحدث الفاضل أحمد بن محمد شاكر ٥١/١، ومقدمة تأويل مشكل القرآن للعلامة السيد صقر، وقد استفاد مما كتب الشيخ شاكر.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢٩٩/١٢.

ثم في هذا القول من الذهبي وهو الخبير بالرجال رد على الشيخ موفق بن عبدالقادر في زعمه أن الحاكم أشعري، ولذلك لا يقبل جرح ابن طاهر فيه لأنه أثري (سؤالات السجزي ص١٧) أخذ ذلك من طبقات السبكي ١٦٢/٤، والسبكي لو استطاع لعد الشافعي أشعرياً! فلا يقبل قوله هذا في أئمة السنة والحديث، فالحاكم رحمه الله على عقيدة أهل السنة والجماعة؛ السلف الصالح، والله أعلم.

قال مقيده: كلا، ما الحاكم بكرامي، ولا هو يميل إليهم، ولكنهم اتفقوا مع أهل السنة في أصل الإثبات، ثم هم غلوا في ذلك حتى انتهوا إلى التشبيه والتجسيم فيما قيل، واعتدل أهل السنة، ومنهم الحاكم وابن قتيبة.

مؤلفات الحاكم:

قال أبو حازم العبدوي: سمعت الحاكم يقول: شربت ماء زمزم، وسألت الله أن يرزقني حسن التصنيف[١].

وقال محمد بن طاهر الحافظ: سألت سعدا الزنجاني الحافظ بمكة، قلت له: أربعة من الحفاظ تعاصروا، أيهم أحفظ؟، فقال: من؟، قلت: الدارقطني ببغداد، وعبد الغني بمصر، وأبو عبدالله بن مندة بأصبهان، وأبو عبدالله الحاكم بنيسابور، فسكت، فألححت عليه، فقال: أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، وأما عبدالغني فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن مندة فأكثرهم حديثاً، مع معرفة تامة، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفاً[٢].

وكانت بداية شروع الحاكم بالتأليف سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة.

ورُزِق سعادة في كتبه، وقبولاً تاماً، فنسخت في حياته، وسارت بها الركبان، وتداولها العلماء، كما في قصة استدراك الحافظ عبدالغني عليه بعض الأوهام الواقعة في كتابه المدخل إلى الصحيحين، فإن ذلك ينبئك عن مدى انتشارها، وتداول المحدثين لها واشتغالهم بها.

فمن هذه المؤلفات:

تاريخ نيسابور:

قال السبكي[٣]: هو عندي أعود التواريخ على الفقهاء بفائدة، ومن نظره عرف تفنن الرجل في العلوم جميعها أهـ.

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/١٧١.
(٢) الطبقات الكبرى للسبكي ٤/١٦٠.
(٣) الطبقات الكبرى ٤/١٥٥.

ولا يُعرف لهذا الكتاب وجود كامل في هذا الزمن، مع علمنا باشتهاره، وانتشار نُسَخِه، حتى بعد القرن العاشر، فالذهبي يعتمد عليه كثيراً في تراجمه، وكذا السبكي، وتراه يقول: نظرنا في تراجم أهل السنة في تاريخه، وإذا شئت فانظر في ترجمة فلان من تاريخ الحاكم، وصرح في مقدمة طبقاته أنه من مراجعه الأصيلة فيه، الأمر الذي يشعر بانتشار الكتاب، ووفرة نسخه في تلك الحقبة الزمنية، وكذلك الحال زمن الحافظ ابن حجر، فإنه كثيراً ما ينقل عنه، ومن بعده السيوطي وقد جرَّد أحاديثه في جامعيه.

وعند الاطلاع على النصوص المتناثرة، المأخوذة من هذا الكتاب، في كتب التراجم المختلفة، تظهر أهمية هذا الكتاب، لا سيما في معرفة طبقة شيوخ الحاكم، وشيوخ شيوخه، وهو مليء بالفوائد الحديثية، والمذاكرات العلمية، والمناظرات الفقهية، يعتني بها الحاكم، ويسطرها بإسنادها[1].

وعندي نسخة مختصرة من تاريخ نيسابور، ربعها مكتوب باللغة الفارسية، لكن المختصر أسرف في الاختصار فذكر الأحاديث بدون أسانيد، ولم يزد في التراجم على ذكر الاسم والكنية والكورة، ثم ختمه بذكر شيوخ الحاكم الذين سمع منهم في نيسابور، وبالجملة فالفائدة من هذه النسخة قليلة، فإنها لا تعدو أن تكون فهرساً للكتاب الأصل، ولا أحسب أني متحمس لتحقيقها.

---

(١) ذكر الأستاذ فؤاد سزكين في (تاريخ التراث العربي ٣٦٩/١) أن تاريخ نيسابور للحاكم يتكون من ١٢ جزءاً، كما ذكر ذلك البيهقي في (تاريخ بيهق ص ٢١)، وأنه رتبه على حروف المعجم، وفيه تراجم الصحابة الذين على شرطه وغيرهم من المشهورين إلى سنة ٣٨٠ هـ، وذكر سزكين بعض المختصرات له، فانظرها إن شئت في الموضع المذكور.

ومن أهم الكتب التي تنقل عنه: بيان كذب المفتري لابن عساكر، فإنه يكاد يكون معتمده عليه، ثم الذهبي في تراجمه كالسير والتذكرة، والسبكي في الطبقات.

المستدرك على الصحيحين، وهو من أجل كتبه:

وقد بناه على ذكر أربعة أنواع من الصحيح:

ما كان على شرطهما، أو شرط أحدهما، والرابع صحيح على غير شرطهما.

قال مقيده: لكن أبا عبدالله أخفق في التزام ذلك في كثير من المواضع، فاستهدف بالنقد والتجهيل، مع أنه وأمثاله لا يجهلون تمييز الصحيح من السقيم.

ووقف كثير من الناس تجاه كتابه على طرفي نقيض، فبعضهم تساهل، وأطلق عليه «صحيح الحاكم»، وقبل أحاديثه دون نظر، وبعضهم ادعى أنه ليس فيه حديث على شرطهما، كما جاء ذلك عن أبي سعد الماليني.

ورده الذهبي فقال: هذه مكابرة وغلو، وليس رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب، بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المائة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءاً، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد، قد اختصرته، ويعوز عملاً وتحريراً اهـ.

فحسبك هذا القسطاس المستقيم، في تقييم هذا الكتاب النافع، من إمام عالجه، وعلم بواطنه وخباياه، وقد طالعتُ في هذا الكتاب كثيراً، وما زلت أدمن النظر فيه، فلم أجده إلا كما قال الذهبي رحمه الله تعالى.

وقال ابن عبدالهادي:

لو لم يصنف الحاكم المستدرك كان خيراً له، فإنه غلط فيه غلطاً فاحشاً بذكره أحاديث ضعيفة وأحاديث موضوعة، لا يخفى بطلانها على من

له أدنى معرفة، وتوثيقه جماعة ضعفهم في موضع آخر، وذكر أنه ظهر له جرحهم بالدليل، وقد ذكره ابن القطان فقال: له كتب كثيرة، وقد نسب إلى غفلة[1].

قال مقيده: ومن أسباب هذا التساهل تجاوزه في عدِّ بعض أصناف الصحيح إلى ما ليس بصحيح، فأنبأ بذلك عن نفس رخو، كما سيأتي عنه ذكر الشاذ من أنواع الصحيح، فهو يخرجه في المستدرك لاعتقاده فيه، يؤيد هذا ما سبق نقله عن الذهبي: .. في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما.. وفي الباطن لها علل..

وقد قدَّم الحاكم اعتذاره في تخريج هذه الأصناف بأن بعضهم احتج بها، كما ستراه في موضعه، بإذنه تعالى، مع ما قيل من ذهوله عن شرطه، وغفلته في آخر عمره، وتغيره في اجتهاده، فكل هذه الأمور مجتمعة، تعلل لك حقيقة ما وقع فيه، والله أعلم.

تنبيه:

النسخة المطبوعة من المستدرك سقيمة جداً، لا يكاد يعتمد عليها، وقد قابلتها في مواضع عدة مع بعض المصادر، فرأيت العجب من التصحيف، وهذه النسخة الهندية، وهي المشهورة بين طلبة العلم، وقد ذيلت بالتلخيص للذهبي، وهناك طبعة أخرى بعناية بعض المشتغلين بالحديث، لم يعتمد في تحريرها على أصول معتمدة من النسخ المخطوطة، فما شفى من ألم، ولا أبرأ من سقم، وللشيخ محمود ميرة اشتغال به منذ زمن بعيد ولعله قاب قوسين أو أدنى من نهايته، والله الموفق.

---

(١) طبقات علماء الحديث: ٣/٢٤٢.

قلت: ما أنصف ابن عبدالهادي هذا الديوان العظيم، وهب أنه أخفق في ما التزم وهو كذلك فهل ينكر فضله في إخراج هذه الجملة الوافرة من الأحاديث وحفظها لنا، ولو أن كل مصنِّف في الحديث روى الضعيف أُنْكِرَ عليه فِعْله لما سلم لنا إلا الصحيحين، ولقيل في السنن نحو ما قال ابن عبدالهادي في المستدرك.

المدخل إلى معرفة الصحيحين:

وربما سماه النووي «.. إلى معرفة المستدرك»[1]، والمطبوع بتحقيق ربيع بن هادي المدخلي ناقص، ولا أدري لم هذا النقص مع أن اعتماده على نسخة كاملة[2]، وقد علمت أنه حقق كاملاً في رسالة جامعية.

قال الشيخ الطباخ رحمه الله في آخر المدخل إلى معرفة الإكليل يصف كتاب المدخل إلى الصحيحين:

استهله بالآثار المروية في حفظ السنة، وفي وعيد من كذب عليه ﷺ متعمدا، ثم في أسماء من له ذكر في الصحيحين، وما انفرد به كل واحد منهما، وذكر من روى عنهم البخاري ولقيهم وسمع منهم، إلى غير ذلك من المطالب التي تضارع ذلك، ولعل في كتاب الجمع بين الصحيحين للإمام الحافظ محمد بن طاهر بن علي المقدسي المطبوع في الهند.. غنية عن معظم أبحاث هذا الكتاب، بل هو أوسع منه بكثير، وأجمع للفوائد في هذا الفن.

قلت: ابن طاهر معروف باختصار كتب الأولين، وكتابه هذا استفاده من الحاكم، وحرره وزاد عليه.

كتاب الإكليل:

وضعه للأمير أبي علي بن سيمجور.

قال الخليلي: وصنف لأبي علي بن سيمجور كتاباً في أيام النبي ﷺ، وأزواجه، وأحاديثه، وسماه الإكليل، لم أر أحداً رتب ذلك الترتيب[3].

ولم أجد لهذا الكتاب ذكراً، غير أن الذهبي ذكر في ترجمة أبي الحسن ظريف بن محمد (السير: ٣٧٦/١٩)، أن عنده سماعاً لهذا الكتاب،

---

(١) شرح مسلم: ١٢٢/١.

(٢) تم طبع الكتاب كاملاً في أربع مجلدات بتحقيق المذكور.

(٣) الإرشاد: ٨٥٣/٣.

مع كتاب المستدرك، ثم وجدت في فهرس المخطوطات المطبوع في الأردن أن قطعة من الإكليل محفوظة في ليبزغ في ألمانيا، فالله أعلم.

كتاب معرفة علوم الحديث:

نشر بعناية السيد معظم حسين رحمه الله وله فيه جهد مشكور، ووقع عنده سقط وتحريف وتصحيف كثير، وقد حققته على ثلاث روايات مختلفة، وقدمت له بمقدمة (ضافية)، والله اسأل أن يتقبله مني، ويجعله عدة صالحة للقائه يوم الدين.

ومن الطريف أن الحافظ الكبير أبا عمر الطلمنكي قد كتب علوم الحديث للحاكم، في حياة الحاكم سنة **٣٨٩**هـ، عن شيخ سماه، عن رجل آخر، عن الحاكم[١].

وله أيضاً كتاب «مزكو الأخبار»، وكتاب فضائل الشافعي، وغير ذلك من الكتب التي لم يصل إلينا خبرها، وهي كثيرة جداً، قال السبكي وغيره: هي نحو الخمسمائة، وقال عبدالغافر وغيره: بلغت ألفاً، وقيل أكثر[٢].

وسيأتي الكلام عن المدخل إلى الإكليل.



---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٧/١٦٦.

(٢) فيض القدير للمناوي: ١/٢٦.



أعمال الحاكم، ووظائفه التي تقلدها

ذكر الحافظ أبو حازم العبدوي أن الحاكم قُلِّد قضاء نسا سنة تسع وخمسين، في أيام السامانية ووزارة العتبي، قال: فدخل الخليل بن أحمد السجزي القاضي على أبي جعفر العتبي، فقال: هنأ الله الشيخ فقد جهز إلى نسا ثلاثمائة ألف حديث لرسول الله ﷺ، فتهلل وجهه.

قال: وقلد بعد ذلك قضاء جرجان، فامتنع(١).

وفاته:

ذكر أبو موسى المديني أن الحاكم دخل الحمام، فاغتسل، وخرج وقال: آه، وقبضت روحه وهو متزر، لم يلبس قميصه بعد، ودفن بعد العصر، يوم الأربعاء، وصلى عليه أبو بكر الحيري، وكان ذلك في ثالث صفر، سنة خمس وأربعمائة (٣/٢/٤٠٥هـ).

وكان آخر من روى عنه الحديث الأديب: أبو بكر بن خلف الشيرازي.



(١) طبقات السبكي: ١٥٨/٤.



كتابنا هذا
(المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل)

موضوعه:

مصطلح الحديث، حيث حدد فيه أنواع الصحيح والسقيم، وتناول بعض مسائل الجرح والتعديل.

سبب تأليفه:

بيّنَه في أوله، وأنه تحقيق لرغبة الأمير المظفر، عماد الدولة، (ناصر الدولة)، أبي علي محمد بن محمد بن إبراهيم بن سِيْمَجُور بكسر المهملة وسكون الياء ـ.

وهذا الأمير قد ذكره الخليلي في «الإرشاد»[1]، وابن الأثير في «اللباب»[2]، وقال عنه: كان من أكمل الناس عقلاً، وكان يكثر الصوم، ويقوم أكثر الليل، ويميل إلى الزهد وقراءة القرآن، وسمع الحديث وأملى، وسمع منه الناس، منهم الحاكم وغيره، قتل في رجب سنة **٣٨٨هـ**.

تسمية الكتاب:

قد صرح الحاكم به في آخر فصل منه، فقال: المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل.

---

(١) ٣/٨٥١ ـ ٨٥٤.

(٢) ٢/٥٨٩.

ولكن الشيخ الطباخ سَمَّاه: المدخل إلى أصول الحديث، والسبب في ذلك أن النسخة التي اعتمدها سقط منها ذكر التسمية، وجاءت العبارة هكذا: المدخل إلى معرفة الصحيح والسقيم، ولما وقف الطباخ على كتاب الحاكم الآخر، المعنون بالمدخل إلى معرفة الصحيحين، ورأى أن موضوع كتابنا هذا في مصطلح الحديث، سمى مطبوعته: المدخل في أصول الحديث، ليميز بين الكتابين، وعذره ما قدمت من وجود سقط في نسخته.

أما أهمية الكتاب:

كتب السلف كلها مهمة، وهذا الكتاب منها على وجه الخصوص تظهر أهميته في ما يلي:

أولاً: هو متمم لكتابه معرفة علوم الحديث، وإنْ كان سابقاً له في الوضع والتدوين كما أشرت سابقاً، وبذلك يكون هذا الكتاب من طلائع التأليف في هذا الفن.

ثانياً: يحتوي على شروط الصحيح، وحدّ الضعيف وما بينهما.

ثالثاً: فهو اللبنة التي بنى عليها الحاكم كتابه الحافل «المستدرك على الصحيحين» الذي هو أحد الأمهات عند المحدثين.

وبيان ذلك أن تعلم أن المستدرك مخرجٌ على شرطين:

الأول: ذكر أحاديث هي على شرط الشيخين، أو أحدهما، أو لازمة لهما، لم يخرجاها.

الثاني: ذكر أحاديث هي على رسم الصحيح مطلقاً، وليست بالضرورة أن تكون وفق شرطهما، ولا ضمن خطتهما، إذ أنه من المتواتر عند أهل العلم أن الشيخين لم يحصرا الصحيح، ولا قصدا إلى ذلك.

وإذا علمتَ أن أبا عبدالله الحاكم قد حدد معالم شرط الشيخين، وكشف عن علمه ذلك في هذا الكتاب، ثم على هذا المفهوم عوّل في تخريج المستدرك، وأَنَّهُ حدد فيه أيضاً أنواع الصحيح المتفق على صحته بين

المحدثين، والمختلف فيه، مما أمضاه بعضهم دون البعض الآخر؛ علمتَ السبب في ما وقع فيه الحاكم في مستدركه من إخلال بعنوان كتابه، وإخراجه لما يراه غيره من العلماء أنه ليس من رسم الصحيح في شيء، وبذلك أيضاً تعلل بعض ما حوى كتابه من مناكير، وشواذ، ومراسيل، وأحاديث بعض المجاهيل.

وهذا التصور للصحيح وأنواعه، كان سبباً في عدّ الحاكم من المتساهلين كما ذكرتُ آنفاً، لأنه أسس على قواعد رخوة، قابلة للتجاذب والمناقشة، مع ما قيل من ذهوله عن شرطه، لكبر سنه، وتغير عقله، وسوء حفظه، وإنْ كان هذا ليس بمقنع في تعليل ما وقع به من تساهل وتوسع، والله أعلم بحقيقة الحال.

رابعاً: فتكمن أهمية هذه الرسالة في كونها حوت لب هذا الفن ولبابه، أعني معرفة المقبول من المردود، وبماذا نضعف الرواة، ولماذا يتركون.. إلي غير ذلك من المهمات في هذا الفن، وهذه المعرفة هي المقصودة من وضع علم أصول الحديث أصلاً[1].



(١) كما قال السيوطي في الألفية:

علم الحديث ذو قوانين تحد ... يدرى بها أحوال متن وسند

فذلك الموضوع، والمقصود ... أن يعرف المقبول والمردود



النسخ المعتمدة في التحقيق

النسخة الأولى: (ورمزها: ص).

وهي التي اعتمدتها أصلا، وهي نسخة قديمة مكتوبة سنة **٥٩٧** في العشر الأواخر من شعبان، أي بعد وفاة المؤلف باثنتين وتسعين ومائة **(١٩٢)** سنة تقريباً.

وكاتبها الشيخ العالم الإمام أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن همام الإشبيلي[١] ببغداد، نقلها من أصل الحافظ ابن ناصر راوي هذا الكتاب، وعارض مرتين على الأصل المنقول منه مع الشيخ أبي الفتح المندائي، وكتب على صفح الغلاف:

قرأه محمد بن أحمد الواسطي هو المندائي ونقله وعارض به.

ثم قرأها الإشبيلي على الشيخ أبي الفتح المندائي[٢] بسماع هذا من الشحّامي[٣] عن البيهقي[٤] عن الحاكم.

---

(١) له ذكر في التقييد ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٢) هو الشيخ الإمام القاضي المعمر مسند العراق أبو الفتح محمد بن أحمد بن بختيار بن علي بن محمد المندائي الواسطي، ولد سنة ٥١٧، وثقه ابن الدبيثي وأثنى على أصوله خيراً، وكذا قال الحافظ المنذري، ومات سنة ٦٠٥، (السير ٤٣٨/٢١، ذيل تاريخ بغداد ١٤٣/١).

(٣) هو زاهر بن طاهر الشحامي مسند خراسان، مولده سنة ٤٤٦، كان به شَرَه على الرواية والسماع والتسميع، حتى إنه ربما أخل ببعض الواجبات لأجل ذلك، توفي سنة ٥٣٣، (السير: ٩/٢٠، ميزان الاعتدال: ٦٤/٢).

(٤) هو الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن الحسين، صاحب السنن وغيرها، مختص بصحبة الحاكم، قال الذهبي: له عن الحاكم وقر بعير، مولده سنة ٣٨٤، وتوفي سنة ٤٥٨ (السير للذهبي: ١٦٣/١٨، الطبقات الكبرى للسبكي: ٨/٤).

وأما الأصل المنقول عنه، وهو للحافظ ابن ناصر[١]، فقد ثبت إسناده في اللوحة الأولى من المخطوط وهو:

ابن ناصر عن أبي صالح المؤذن[٢]وأبي عبدالله الفارسي[٣] كلاهما عن البيهقي.

ويرويه ابن ناصر أيضاً عن أبي محمد الحسن بن أحمد السمرقندي[٤] نزيل نيسابور عن أبي نصر علي بن محمد بن محمد بن محمد بن القصار النيسابوري عن الحاكم.

ويرويه أيضاً بسماعه من الشحامي عن البيهقي عن الحاكم وهذا السماع في صفر سنة ٥٢٦ كما ثبت في إسناد المخطوط بخط الإشبيلي أي بعد وفاة الحاكم بإحدى وعشرين ومائة (١٢١) سنة.

وهذه النسخة أقدم النسخ التي لدي لهذا الكتاب وأصحها، وعليها سماعات على الشيخ المندائي مثبتة في آخر الكتاب، وخط النسخة واضح جداً.

وقد كُتب على لوحة الغلاف هذا البيت من الشعر، منسوباً لأبي حنيفة رحمه الله:

كفى حزناً ألا حياة هنيّة ولا عملاً يرضى به الله صالح

---

(١) هو أبو الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي السلامي، محدث بغداد الكبير، ولد سنة ٤٦٧، وكان فاضلاً ديناً، لازمه ابن الجوزي، وبه تخرج، توفي سنة ٥٥٠، (السير: ٢٠/٢٦٥).

(٢) الحافظ أحمد بن عبدالملك المؤذن النيسابوري، أحد الحفاظ الثقات، مولده سنة ٣٨٨، ووفاته سنة ٤٧٠، وله مقام كبير في الزهد والعلم، وروايته عن البيهقي من قبيل رواية الأقران (السير: ١٨/٤١٩، تذكرة الحفاظ: ص٤٣٨).

(٣) المحدث المسند أبو عبدالله إسماعيل بن عبدالغافر الفارسي، محدث ثقة، ابن محدث، توفي سنة ٥٠٤، وله نيف وثمانون سنة، (السير: ١٩/٢٦٢، شذرات الذهب: ٤/٧).

(٤) إمام حافظ رحال، ولد سنة ٤٠٩، وتوفي سنة ٤٩١ قال عبدالغافر: كان عديم النظير في حفظه، وقد وثقه جماعة، وله مصنفات (السير ١٩/٢٠٥).

وهذه النسخة صورتها من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض حرسها الله تعالى ولم أجد عندهم خبراً عن مصدرها، ولا ذكروا في فهارسهم مصدراً لها، وليس على المجموع المتضمن لهذا الكتاب أي إشارات تدل على المصدر المصور منه، ولا عليها خاتم أي من المكتبات المشهورة باقتناء المخطوطات.

وكل ما كان فيها من زيادات على النسخ الأخرى فموضوع بين قوسين، هذا رسمهما (   ).

وفي هذه النسخة: اختصر الكاتب علامة التحديث، وما كتبها كاملة، وهذا كان يفعله جماعة من السلف، يختصرون أداة التحديث، فيكتبون (نا) أو (ثنا) بدل (حدثنا) لكثرة تكرارها.

قال الخطيب: وصار ذلك عادة لعامة الطلبة، وقد كان من السلف من يفعل نحواً من هذا[1].

لذلك اعتمدت أداة التحديث الموجودة في هذه النسخة، ولم أعرج على ما سواها مما أثبت في النسخ الأخرى.



(١) الجامع لأخلاق الراوي.. ١/٢٦١.

النسخة الثانية: (ورمزها: ج).

وهي من محفوظات الخزانة الحسنية بالرباط، برقم: **١١٧٤٥**، وقد اطلعت عليها في المغرب، ثم صورتها من مركز جمعة الراشد الثقافي، في مدينة دبي، وهي عندهم برقم **٢٨٢٨**، وتقع في **١٤** ورقة.

ناسخها: أحمد بن محمد العربي، سنة **١٠٠٢** من الهجرة.

وهي نسخة صحيحة في الجملة، موافقة لما في الأصل في الغالب، وكل ما تفردت به من زيادات فموضوع بين علامتين هذا رسمهما: « ».

وقسمها كاتبها إلى قسمين، ينتهي الأول بنهاية أنواع الصحيح، ويبدأ الثاني بأنواع المجروحين.



النسخة الثالثة:

نسخة الاسكندرية، وهي نسخة متأخرة، كتبت سنة ١١٧٠هـ، وعلى الصفحة الأولى منها سند النسخة، وهو كما أثبت:

رواية الشيخ الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين الفقيه البيهقي عنه ـ أي الحاكم ـ.

رواية الحافظ أحمد بن عبدالملك المؤذن النيسابوري، وأبي عبدالله إسماعيل بن عبدالغافر بن محمد الفارسي، جميعاً عنه، رواية الشيخ الإمام الأجل الحافظ الثقة أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي السلامي إجازة له منهما.

ورواية الشيخ الفقيه أبي نصر علي بن محمد بن محمد بن محمد بن علي القصار النيسابوري عن الحاكم.

إجازة للشيخ الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي منه، وسماعه على الشيخ الإمام الحافظ أبي القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي النيسابوري، بإجازته عن الشيخ أبي بكر البيهقي عن الحاكم رحمه الله تعالى.

وهذه النسخة اعتمدها د.فؤاد عبدالمنعم أحمد، في تحقيق ونشر هذا الكتاب سنة ١٤٠٣هـ، ولكنه صحف في تحقيقه وحرَّف، وخلط في الأسانيد لدرجة استهجن فيها المبنى، واستعجم معها المعنى في أحيان كثيرة، ويظهر من تصرفه أنه إنسان غير خبير(١).



(١) مع أنه عرَّف نفسه على صفحة الغلاف فقال: خبير بحوث إسلامية!!.

النسخة الرابعة:

مطبوعة الشيخ الطباخ، وكان اعتمد على نسخة خطية بالمدرسة الاحمدية برقم: **٣٠٨**، وهي اليوم من مقتنيات مكتبة الأسد بدمشق ضمن مجموع حديثي كتبه عبدالخالق السميري رحمه الله، وقد اطلعت على مصورة المجموع في مكتبة جامعة الملك سعود في الرياض.

وقد صدرت طبعة الشيخ الطباخ سنة **١٣٥١**هـ، ثم أعيد تصويرها ونشرها مع كتاب المنار المنيف لابن القيم، وللشيخ الطباخ فضل عظيم في طبع كثير من كتب السنة، وقد بلغ من شغفه بها أن باع بيته واشترى بثمنه مطبعة لطبع كتب السلف، فرحمه الله وجزاه عن العلم وأهله خيراً.

ولم يخل الكتاب من تصحيف يخلّ بالمعنى في مواضع كثيرة، وأمَّا النقص فخارج عن إرادة الشيخ، لأنه اعتمد على نسخة واحدة.

والرمز لهذه النسخة: ط.

هذا وقد أهملت ذكر بعض الفروقات التي لا تضر، ولا علاقة لها بالمعنى، كاختلاف حرف العطف بين الواو والفاء مقدماً ما كان مثبتاً بالأصل، وشيء آخر يتكرر في كل إسناد ـ أكتفي بالتنبيه هنا عن تكراره ـ ففي الأصل لا يذكر لفظ: قال قبل لفظ التحديث، بينما في سوى الأصل يذكر لفظة قال قبل التحديث، أي: فلان قال حدثنا فلان، والجاري على عادة المحدثين حذف كلمة قال من الكتابة خطاً، وإثباتها عند القراءة لفظاً.



كتاب المدخل الى معرفة كتاب الإكليل،
المصنف للأمير الجليل
أبي علي
محمد بن محمد بن ابراهيم صاحب الجيش
وفيه كيفية الصحيح والسقيم وأقسامه وأنواع الجرح

تأليف:

الإمام الحافظ

أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري رحمه الله

رواية الشيخ الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين الفقيه البيهقي عنه.

رواية الحافظ أبي صالح أحمد بن عبدالملك المؤذن النيسابوري، وأبي عبدالله إسماعيل ابن عبدالغافر الفارسي جميعاً عنه.

رواية الشيخ الإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي السلامي إجازة له منهما.

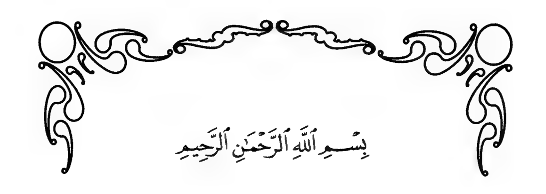
ورواية الشيخ الفقيه أبي نصر علي بن محمد بن محمد بن علي القصار النيسابوري عن الحاكم.

رواية الشيخ الحافظ أبي محمد الحسن بن أحمد السمرقندي نزيل نيسابور عنه.

إجازة للشيخ الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر بن محمد بن علي عنه.

وسماعه على الشيخ الإمام الحافظ أبي القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي النيسابوري.

بإجازته عن الشيخ أبي بكر البيهقي عن الحاكم رحمه الله، وسماعه أعني ابن ناصر في صفر سنة ست وعشرين وخمسمائة.



وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليماً.

قال الشيخ الإمام العالم أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ رحمه الله:

الحمد لله الذي علمني ما لم أعلم، وكان فضله عليَّ كثيراً، وصلى الله على خير الطاهرين محمد سيدنا وعلى آله وسلَّم تسليماً[١].

● **قال الحاكم[٢] رحمه الله:**

(أما بعد، فإنَّ همَّة الأمير الأجل المظفر، عماد الدولة، صاحب الجيش أدام الله سلطانَه[٣]، دَعَتْه إلى معرفة أحوال الشريعة عند ابتدائها، ومراتب الصحابة إلى انتهائها، بالأسانيد التي هي المرقاة إلى الوصول إليها).

١ ـ أخبرني أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس العنزي ثنا

---

(١) في ج: قال الحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الحافظ، قال:
الحمد لله الذي علمني ما لم أعلم، وكان فضل الله علي كثيراً، وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليماً.

(٢) في ج: زيادة (الفاضل) وهذه اللفظة يعقب بها في كل موضع ذكر فيه لفظ الحاكم تقريباً، وأحياناً يكنيه.

(٣) في ج: زيادة (العالية).

عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا يزيد بن موهب الرملي ثنا ضمرة[١] بن ربيعة عن ابن شوذب[٢] عن مَطَر الورَّاق في قوله عز وجل: أو أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ، قال: إسناد الحديث[٣].

---

(١) في ط وَ ج «حمزة» وهو غلط.

(٢) هو عبدالله بن شَوْذَب، خراساني صدوق، مشهور بالعبادة، وضمرة بن ربيعة الراوي عنه وصفه الحافظ: راوية ابن شوذب.

(٣) رواه الرافعي في التدوين ١٢٩/٤ من طريق المصنف.
ومطر هو ابن طهمان الوراق، وتفسير الأثارة من العلم بالإسناد جاء عن غيره أيضاً (انظر الدر المنثور ١٢/٦)، وبعضهم قال: «يأثره عن غيره»، وهو بمعنى الإسناد، لأن إسناد الكلام إلى الغير بمعنى إثارته وروايته عنه.
وعن ابن عباس قال: خطٌّ كانت تخطه العرب في الأرض.
رواه الحاكم في المستدرك (٤٥٤/٢)، وصحح إسناده الحافظ ابن حجر في فتح الباري ٥٧٦/٨.
وقول ابن عباس هذا يؤيد من ذهب إلى أن المسند: خط حُمير وكتابتهم، (كما في أساس البلاغة ص ٢٢١).
قال الراغب: أثرت العلم أي رويته، أَثَرَهُ أَثْرَاً وَ أَثَارَةَ وَ أَثَرَةَ، وأصله تتبعت أثره (أو أثارة من علم) وقرئ (أثرة)، وهو ما يروى أو يكتب فيبقى له أثر، (المفردات ص٦٢).
وهذان المعنيان لا تضاد بينهما، قال ابن تيمية: وذلك لأن الرواية والإسناد تكتب بالخط (الفتاوى ٣١٦/٣).
وفي هذه الآية يحتج الله على المشركين بأنه لا علم عندهم ولا كتاب لهم - في ما ادعوه من الإشراك يسندونه إلى من يعتد به.
وإنما جرى في ذلك على مألوف العرب، فقد كانوا لا يعتدون بغير المسند من الكلام، وهو عندهم أصدقه، لذلك قبحوا من يمتطي صهوة زعموا، وتراهم إذا أرادوا أن يثبتوا صحة قولٍ ما، ادعوا أنه مسند، كما قال أمية ابن أبي الصلت مدافعاً عن مقولته في الهدهد الطائر المعروف وأن أمَّه ماتت فدفنها في رأسه، فلذلك أنتن ريحه وهذا من الخرافات -:

أَيَّامَ كُفِّن واسترادَ الهدهدُ ... غَيْمٌ وظلماءٌ وفَضْلُ سحابةٍ
فبنى عليها في قَفَاه يُمَهِّد ... يَبْغِي القَرَار لأمّه لِيُجِنَّهَا
منها وما اختلف الحديث المُسْنَدُ ... فَيزالُ يُدْلج ما مشى بجَنَازة

(تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينوري ص: ٢٨٥).
والإسناد في الحديث: أن يسند إلى قائله، واشتقاقه من (سند). =

٢ ـ حدثني أبو علي الحسين بن علي الحافظ أخبرنا أبو عبدالله ابن أبي عون[(١)] ثنا أحمد بن الحسن الترمذي ثنا عمرو بن عاصم عن أبي بكر الهذلي قال: قال لي الزُّهْري: يا هُذَلي أيعجبك الحديث؟ قال: قلت: نعم، قال: أمَا إنَّه يعجبُ ذكور الرِّجَال ويكرهه مؤنَّثوهم[(٢)].

= قال ابن فارس في مقاييس اللغة ١٠٥/٣: السين والنون والدال أصل واحد يدل على انضمام الشيء إلى الشيء، يقال: سندت إلى الشيء أسند سنوداً، واستندت استناداً، وأسندت غيري إسنادا، والسِّناد: الناقة القوية، كأنها أُسندت من ظهرها إلى شيء قوي.. (وانظر كلام ابن دحية في اشتقاق الإسناد في كتاب أداء ما وجب ص١٣٨ ـ ١٣٩).

قلت: ومن هنا اشتق الإسناد في الحديث، كأنك في عزوك إياه إلى قائله عزواً صحيحاً أسندتَه إلى شيء قوي، ويتجوزُ به إلى الإسناد الضعيف مراعاة للأصل إذ هو انضمام شيء إلى شيء، وهذا متحقق فيه.

والإسناد في الأصل، خِصِّيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة.

قال أبو العباس بن تيمية: وعلم الإسناد والرواية مما خص الله به أمة محمد ﷺ، وجعله سُلَّمَاً إلى الدراية.

فأما أهل الكتاب فلا إسناد لهم يأثرون به المنقولات، وهكذا المبتدعون من هذه الأمة، من أهل الضلالات.

وإنما الإسناد لمن أعظم الله عليه المنة، أهل الإسلام والسنة، يفرقون به بين الصحيح والسقيم، والمعوج والقويم، وغيرهم من أهل البدع والكفار إنما عندهم منقولات يأثرونها بغير إسناد، وعليها من دينهم الاعتماد، وهم لا يعرفون فيها الحق من الباطل، ولا الحالي من العاطل. (مجموع الفتاوى ٩/١).

(١) هو المحدث الثقة الحافظ محمد بن أحمد بن أبي عون النسوي، ترجمته في السير للذهبي ٤٣٣/١٤، وفيها تاريخ وفاته سنة ٣١٣هـ، وفي الأصل وَ ج: عوف وهو تصحيف.

(٢) ساق هذا الخبر، ابن قتيبة الدينوري رحمه الله (في تأويل مختلف الحديث ص ٥٨، وفي غريب الحديث ٣٠/٢)، من طريق أبي يعقوب الخطابي عن عمه عن الزُّهْري، ثم قال:

أراد الزُّهْري أن الحديث أرفع العلم وأجله خطراً، كما أن الذكور أفضل من الإناث، فَأَلِبَّاءُ الرجال وأهل التميز منهم يحبونه، وليس كالرأي السخيف الذي يحبه سخفاء الرجال، فضرب التذكير والتأنيث لذلك مثلاً.

و الخبر ورد عند الخطابي في آخر رسالته: إصلاح غلط المحدثين، وعند ابن حبان=

٣ ـ سمعتُ الزُّبير بن عبدالواحد الأسد أباذي يقول: حدثني محمد بن عبدالله بن سليمان العطار ثنا سعيد بن عمرو بن أبي سلمة ثنا أبي قال: سمعتُ مالك بن أنس يقول: في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، قال: قَوْلُ الرَّجل حدثني أبي عن جَدِّي.

٤ ـ سمعت أبا العباس[١] محمد بن يعقوب يقول: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي رحمه الله يقول: مَثَل الذي يطلب العلم بلا حجة، مثل حاطب ليل، يحمل حزمة حَطَب[٢] فيها أفعى، يلدغه[٣] وهو لا يدري.

= في المجروحين ٢٦/١، وابن عدي في الكامل ٥٨/١ من طرق عن الزُّهري رحمه الله.
ويحتمل معنى آخر غير ما ذكره ابن قتيبة: أي أنه علم شاق، لا يطيقه إلا الفحول، ولا يصبر عليه إلا الأشداء، والمقصود من ذكور الرجال: الكاملين منهم.
وقريب من هذا المعنى، قول الحافظ أبي سعد محمد بن الحسن الحرمي (ت ٤٩١ هـ): لا يصبر على الخَلِّ إلا دوده، قال أبو عبدالله الذهبي: يعني لا يصبر على الحديث إلا أهله، (تذكرة الحفاظ ١٢٢٩/٤).
وفي الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١٤٠/١ ـ ١٤١ عن بشر بن موسى قال: سمعت يحي بن معين يقول:
ويل للمحدث إن استضعفه أصحاب الحديث، قلت له: يعملون به ماذا؟ قال: إن كان كذوباً سرقوا كتبه، وأفسدوا حديثه، وحبسوه وهو حاقن حتى يأخذه الحُصْرُ، فيقتلوه شر قتلة، وإن كان ذكراً فحلاً استضعفهم، وكانوا بين أمره ونهيه.
قلت: وكيف يكون ذلك؟ قال: يعرف ما يخرج من رأسه، ويكون هذا الشأن من صنعته، أما سمعت أبا بكر الهذلي كيف يقول؟ قال لي الزُّهْري: أيعجبك الحديث؟ قلت: نعم، قال: أما إنه يعجب ذكور الرجال، ويكرهه مؤنثوهم، أما ذكور الرجال فهم الذين يطلبون الحديث والعلم، وعرفوا قدره، وأما مؤنثوهم.
فهم هؤلاء الذين يقولون: إيش نعمل بالحديث، وندع القرآن؟ أَوَ مَا علموا أنَّ السنة تقضي على الكتاب؟ أصلحنا الله وإياهم.
(انظر: النكت على ابن الصلاح للزركشي ١٥/١).

(١) في ج: سمعت العباس بن محمد بن يعقوب، وهو غلط ظاهر.
(٢) في ج: حمل معه حطبة فيها أفعى.
(٣) كذا في الأصل، ووضع عليها: صح.

٥ ـ قال غير أبي العباس عن الربيع: مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد[١].

٦ ـ حدثني أبو القاسم الحسن بن إسحاق الزعيم بمرو حدثني أحمد بن الخضر الخزاعي ثنا عبدالله بن بشر ثنا محمد بن عمرو ثنا بَقِيَّة عن عبدالرحمن بن خالد عن سفيان الثوري قال: أكثروا من الأحاديث، فإنَّها السلاح[٢].

---

(١) الحجة المقصود بها الإسناد، كما فسرته الرواية الثانية، وفي هذا دعوة من الإمام أبي عبدالله الشافعي لطلب العلم بإسناده الصحيح، وقد حكم العلماء بحصول الكفاية والبُلْغَة في أمور الدين والدنيا معاً بما صح من الأحاديث، ودونك شهادة بعض أئمة هذا الشأن على ذلك.

قال أبو الحسين مسلم بن الحجاج رحمه الله:

مع أنّ الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة، أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع، (مقدمة صحيح مسلم ص٢٨).

وقال أبو حاتم بن حبان البستي رحمه الله:

ولسنا نستجيز أن نحتج بخبر لا يصح من جهة النقل في شيء من كتبنا، لأن فيما يصح من الأخبار بحمد الله وَمَنِّه، يغني عن الاحتجاج في الدين بما لم يصح منها (كتاب المجروحين: ٢٥/١).

وقال ابن المبارك: في صحيح الحديث شغل عن سقيمه (الجامع لأخلاق الراوي ١٥٩/٢).

وقد قال البخاري رحمه الله:

لا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلا وفي الكتاب والسنة خبر عنه، فقال محمد بن أبي حاتم وَرَّاقُه: يمكن معرفة ذلك كله؟ فقال: نعم، (سير أعلام النبلاء: ٤١٢/١٢).

(٢) تشبيه الإسناد بالسلاح حسن بديع، لأنَّ الإسناد هو الوسيلة لمعرفة الصحيح من الضعيف، فيدفع المؤمن به عن نفسه معرّة الاحتجاج بالضعيف، ونِسْبَة ما لا يصح إلى قائلٍ ما، ويرد به على المحتج عليه بما لم يثبت، وينظر المؤمن فما أثبته الإسناد، وكان متنه صحيحاً أخذ به، وما لم يكن كذلك فيتعامل معه بما يقتضيه الحال.

وعن الإسناد ومكانته في الدين، طالع:

(مقدمة صحيح مسلم ١٩٩/١، جامع الأصول ١٠٩/١، شرح السنة للبغوي ١٩٩/١، كتاب الشيخ عبدالفتاح أبو غدة «الإسناد من الدين»، بحوث في تاريخ السنة للعمري ص٤٣، وكتب المصطلح عامة؛ كمعرفة علوم الحديث للمصنف ص٦، والكفاية للخطيب البغدادي ص٤٣١، والمقدمة لابن الصلاح ص٢٥٥). =

٧ ـ أخبرني عبدالله بن محمد الكَعْبي قال: حدثني إسماعيل بن قتيبة ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا إسحاق بن منصور عن هُرَيم بن سفيان عن مُطَرِّف عن سَوَادة بن أبي الجعد عن أبي جعفر وهو محمد بن علي الباقر رضي الله عنه قال: مِنْ فقه الرجل بَصَرُه بالحديث أو فِطْنَته للحديث[1].

٨ ـ حدثني نصر بن محمد العدل حدثني إبراهيم بن المولد ثنا أحمد بن مروان المالكي ثنا محمد بن إسماعيل بن سالم حدثني الحميدي قال: سمعت سفيان بن عيينة يقول: ما من أحد يطلب الحديث إلا وفي وجهه نُضْرَة، لقول النبي ﷺ: **«نَضر الله امرءاً سمع منا حديثاً فبلغه»**[2].

= فائدة:

لم يكن عامة الصحابة يُسْنِدُون الحديث إلى غير النبي ﷺ، والغالب على من سمع الحديث من غير النبي ﷺ أنه يطوي ذكر من حدَّثه، جاء عن البراء أنه قال: «ما كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، منه ما سمعناه منه، ومنه ما حدثنا أصحابنا، ونحن لا نكذب» (أخرجه المصنف في المعرفة ص١٤).

وكان أنس بن مالك رضي الله عنه إذا سئل عن حديث: أسمعته من النبي ﷺ؟ يغضب، ويقول: ما كان بعضنا يكذب على بعض (انظر الكفاية للبغدادي ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥، بحوث في تاريخ السنة للعمري ص٢٨).

فإنْ أُوقفوا نصوا الحديث إلى أهله، وأسندوه عنه، كما فعل أبو هريرة رضي الله عنه في حديث الصائم يصبح جنباً، فانه أسنده إلى النبي ﷺ، فلما أُوقف بَيَّن أنه إنما سمعه من الفضل، والحديث في صحيح مسلم (٢٢٨/٧ مع الشرح).

(١) وذلك لأنّ الفقه معرفة الأحكام المنتزعة من الأدلة، فلا يتصور فقه بلا دليل، والأحاديث مصدر رئيس من مصادر الاحتجاج والتشريع.

وقد نعى ابن حبان رحمه الله على طائفتين، انتسبت الأولى لأهل الحديث، وغاية ما عندها الكتابة دون الحفظ والفهم، والثانية انتسبت للفقه، وأهلها حفاظ آراء، (انظر: مقدمة كتاب المجروحين ص ١١).

(٢) الحديث رواه المصنف من حديث جبير بن مطعم (المستدرك ٨٦/١ ـ ٨٧)، وقال على شرطهما، ومن حديث النعمان بن بشير (٨٨/١)، وقال: على شرط مسلم، ورواه الترمذي عن ابن مسعود (ح: ٢٦٥١)، ورواه ابن ماجه عن زيد بن ثابت (ح: ٢٣٠) وله طرق تجمع وتذاكر، وقد ذكره أبو القاسم بن منده من رواية ٢٤ صحابياً (فيض القدير: ٢٨٤/٦). =

٩ ـ أخبرني محمد بن يعقوب المقرئ ثنا أبو العباس محمد بن عبدالرحمن الفقيه حدثني الحسين بن الفرج حدثنا عبدالصمد بن حسان قال: سمعت سفيان الثوري يقول: الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم [١/ب] يكن معه سلاح، فبأيِّ(١) شيءٍ يُقَاتل؟(٢).

١٠ ـ سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: «سمعت العباس بن محمد الدوري سمعت قُرَادَاً أبا نوح يقول» سمعت شعبة يقول: كُلُّ عِلْمٍ ليس فيه ثنا أو أخبرنا فَهْوَ خَلٌّ وَبَقْلٌ(٣).

= ونَضُر وجهه: حَسُن وغض، ونَضَر الله، ونضّر الله وجهه: حسّنه، وفي المراد من النُّضرة هنا أوجه:
قيل: المراد التجميل والزينة.
وقيل: أوصله إلى نُضرة الجنة ونعيمها.
وقيل: حسن الله وجهه، أي جاهه وقدره بين الناس.
ثم إن قوله (نضر)، يحتمل الخبر والدعاء، وعلى كل فيحتمل كونه في الدنيا، وكونه في الآخرة، وكونه فيهما، (كما في فيض القدير: ٢٨٤/٦).
وهو على الثاني دعاء بالنضارة والحسن لحملة آثار النبي ﷺ، ونقلة أخباره، وبهذا يظهر شرف المحدثين على من سواهم، من أصحاب العلوم.
وأهل الفقه يذهبون بحديث معاوية رضي الله عنه «من يرد الله به خيراً يفقه في الدين»، ولكن الفقه المراد، هو الفقه بكتاب الله وسنة رسوله، وهذا لا يكون إلا بالرجوع إليهما ومعالجتهما، فيعود هذا الحديث في الحقيقة إلى معرفة الآثار النبوية.
فهما منزلتان:
الأولى: منزلة من اقتصر على الرواية والنقل، دون فقه عميق في ما يروي، فهؤلاء يصيبهم الدعاء بالنضرة، بدليل قوله في آخره «فرب مبلغ أوعى من سامع».
الثانية: ويبلغها الله من شاء من أهل المنزلة الأولى، فيرزقهم الفهم في حال ما يروى.

(١) في ج: فكيف يقاتل.
(٢) كتاب المجروحين لابن حبان ٢٧/١.
(٣) المراد أنّ كل علم لا يُسند إلى صاحبه، أو يُتلقى بدون إسناد، فهو غير مقنع، ولا مشبع، كالخل والبقل.
أو يحمل هذا على التدليس، فقد اشتهر بُغْضُ شعبة له، وإنكاره على المدلسين، ولذلك ذكر ابن حبان هذا الخبر في قسم: الثقات المدلسين، الذين لا يحتج إلا بما صرحوا فيه بالسماع، (المجروحين ٩٢/١)، ورواه ابن عدي في باب: التدليس أخو الكذب (الكامل ١٣٤/١).

١١-[١]سمعت أبا زكريا العنبري يقول ثنا محمد بن[٢]إسحاق بن إبراهيم الحنظلي قال: كان أبي يحكي عن عبدالرحمن بن مهدي أَنَّهُ كان يقول: إذا رَوَيْنَا في الثَّوَابِ والعِقَابِ وفَضَائِلِ الأَعْمَال تساهلنا في الأسانيد، وسَمَّحْنَا في الرجال، وإذا رَوَيْنَا في الحلال والحرام والأحكام تَشَدَّدنَا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال[٣].

---

(١) هذا الخبر سقط من ج.

(٢) في الأصل ابن أبي إسحق، وهو تصحيف.

(٣) أخرجه المصنف في المستدرك: ٤٩٠/١، معتذراً عن إخراجه حديث عمران القطان مع أنَّ مسلماً لم يخرج له، لأن حديثه في باب الاستغفار.
وكذلك اعتذر عن إخراجه حديث محمد بن كعب القرظي عن عمر بن عبدالعزيز، وفيه «فكيف لو رأيتني بعد ثلاث في قبري وقد انتزع النمل مقلتي» مع أن يرويه هشام بن زياد وهو متروك، ويتابعه محمد بن معاوية، كذّبه الدارقطني.
فقال: لم استجز خلاء هذا الموضع منه، فقد جمع آدابا (المستدرك: ٢٧٠/٤).
ورواه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي. ٩١/٢، وقال:
ينبغي للمحدث أن يتشدد في أحاديث الأحكام التي يفصل بها بين الحلال والحرام، فلا يرويها إلا عن أهل المعرفة والحفظ، وذوي الاتقان والضبط، وأما الأحاديث التي تتعلق بفضائل الأعمال وما في معناها فيحتمل روايتها عن عامة الشيوخ.
ثم روى عن سفيان الثوري قال:
خُذُوا هذه الرغائب وهذه الفضائل من المشيخة، فأما الحلال والحرام فلا تأخذوه إلا عمن يعرف الزيادة فيه من النقص.
قال مقيده: جمهور العلماء على أن الحديث الضعيف الذي ليس في إسناده متروك أو متهم، يُتَسَاهل بروايته في الفضائل، وفي الترغيب والترهيب.
وهو مذهب الثوري وابن عيينة وأبي زكريا العنبري كما جاء عنه: «الخبر إذا وَرَدَ لم يُحَرِّم حلالاً، ولم يُحِل حراماً، ولم يُوجِب حُكْماً، وكان في ترغيب أو ترهيب أو تشديد أو ترخيص، وَجَبَ الإغماض عنه، والتساهل في رواته»، (الكفاية للخطيب البغدادي: ١٦٣).
وذكر بعض أهل العلم أنّ الجمهور اشترطوا لقبول الضعيف المروي في الفضائل شروطاً، منها:
١ ـ أن يكون الضعف غير شديد.
٢ ـ وأن يندرج تحت أصل معمول به من أصول الشريعة.
٣ ـ وأن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط، (تدريب الراوي للسيوطي: ١٩٦/١، منهج النقد في علوم الحديث للدكتور نور الدين عتر: ص٢٩١). =

....

= وإلى ذلك ذهب أحمد بن حنبل ـ كما سيأتي رواية ذلك عنه ـ وصاحبه أبو داود السجستاني، لكنهما زادا بأنهما يخرجان الضعيف إذا انفرد بالباب، ويأخذان به، لأنه أقوى في نظرهما من رأي الرجال.

قال ابن منده في وصف سنن أبي داود: يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، لأنَّه أقوى عنده من رأي الرجال، (مقدمة ابن الصلاح: ٣٧).

وبهذا يُعَلَّل إخراج أحمد الضعيف في مسنده، وترى ذلك جلياً في اختياراته، ونبه العلامة ابن القيم في (اعلام الموقعين: ٢٩ ـ ٣٠) أن المراد بالضعيف قسيم الصحيح، فيشمل عنده الحسن وما دونه، ذكر ذلك وهو يتكلم على الأصل الرابع، من أصول مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

فشروط العمل بالضعيف في الأحكام عنده:

* أن يكون ضعفه محتملاً، فليس في إسناده متروك أو متهم.

* وان ينفرد بالباب ولا مخالف له، وهو بعد ذلك يندرج تحت أصل عام.

فرع:

أنكر ابن حزم على أهل الحديث قولهم أحياناً «فلان يحتمل في الرقائق ولا يحتمل في الأحكام»، وقال:

هذا باطل لأنه تقسيم فاسد لا برهان عليه، بل البرهان يبطله، وذلك أنه لا يخلو كل أحد في الأرض أن يكون فاسقاً أو غير فاسق، فإن كان غير فاسق كان عدلاً، ولا سبيل إلى مرتبة ثالثة.

قال: ومن المحال أن يجوز قبول بعض خبره، ولا يجوز قبول سائره، إلا بنص من الله تعالى أو إجماع في التفريق بين ذلك، وإلا فهو تحكم بلا برهان، وقولٌ بلا علم، وذلك لا يحل (الإحكام ١/١٣٣).

قال مقيده: هذا شغب من أبي محمد، وخطأ شديد، أوقعه فيه رداءة سبره وتقسيمه، وقد كان واجب القسمة هكذا:

لا يخلو كل أحد بالنسبة لنا، إما أن يكون عدلاً ظهرت لنا عدالته، أو فاسقاً ظهر لنا فسقه، أو بين ذلك، أي يكون مستوراً لم يظهر لنا فيه جرحة ولا توثيقاً.

فالقسمة ثلاثية لا ثنائية، ومن كان عَدْلاً قَبِلْنَا حديثه، والفاسق يرد حديثه، والذي بينهما متردد إلى أحدهما، ومن الإجحاف أن تُلحِقَه بالفاسق، ومن الورع أن لا تلحقه بالثقة، فاحتاط أهل الحديث ولم يقبلوه في الحلال والحرام، وتجوزوا في الترغيب والترهيب، لا من باب الإلزام بل من الورع والاحتياط، فلعله يكون محفوظاً.

ثم ينظر في حال من قيل فيه «فلان يحتمل في الرقائق» تجده في الغالب ذاك الرجل المختلف فيه اختلافاً لا يجعلك تستطيع أن تُصَوِّبَ أحد الرأيين، ففيه توثيق، وفيه=

١٢ ـ سمعت أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه يقول: سمعت الحسن بن سفيان يقول: سمعت صالح بن حاتم بن وَرْدَان يقول سمعت يزيد بن زُرَيع يقول: لكلِّ دينٍ فُرسان، وفرسان هذا الدين: أصحاب الأسانيد[1].

= تليين، فقدموا جانب التليين في الأحكام تورعاً وقدموا جانب التوثيق في الفضائل احتياطاً على الصفة التي قدمت.

واستقصاء هذا الباب أعني من قال فيه النقاد: يعتبر به ولا يحتج بحديثه فيه طول، ومن أشهر من استعمل هذه العبارات أبو حاتم الرازي، وابنه في الجرح والتعديل، وقال في تقدمة الجرح والتعديل ص٦ في سياق الكلام على مراتب الرواة:

ومنهم الصدوق الورع، المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ، والسهو والغلط، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب، والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام.

وهذا كما رواه المصنف عن أحمد وابن مهدي، فهو مذهب حُذَّاق النقاد، وعليه جاء قول ابن عيينة: لا تسمعوا من بقية ما كان في سنّة، واسمعوا منه ما كان في ثواب أو غيره (الجرح والتعديل ٤١/١).

ويقال لأبي محمد بن حزم: نعم، قد وجد من قُبِلَ حديثه في حالٍ دون حال، وهو قائلٌ بذلك في المدلسين، والمبتدعة، وفي الضعيف إذا توبع على حديثه، ونعلم من الثقات من رُدَّ من حديثه شيء أَوْهَمَ فيه، أو أخطأ في نقله، وإلا فما فائدة ذكر الشاذ في أنواع الحديث الضعيف؟.

(١) رواه ابن حبان في المجروحين: ٢٧/١، وعَقَّب بقوله:

فرسان هذا العلم الذين حفظوا على المسلمين الدين، وهدوهم إلى الصراط المستقيم، الذين آثروا قطع المفاوز والقفار، على التنعم في الديار والأوطان، في طلب السنن في الأمصار، وجمعها بالوجل والأسفار، والدوران في جميع الأقطار، حتى إن أحدهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة، لئلا يدخل مضل في السنن شيئاً يضل به، وإن فعل، فهم الذابون عن رسول الله ﷺ ذلك الكذب، والقائمون بنصرة الدين.

ثم ذكر نتفاً من جهودهم، وشيئاً من قصصهم.

ولك أن تطالع أخبارهم في السفر والترحال، كتاب (الرحلة في طلب الحديث) للخطيب البغدادي، وعما لاقوه في سبيل ذلك من مصاعب وأهوال، وإنفاق للأموال، في تلك الأحوال كتاب الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، الموسوم (بصفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل)، فإنّه كتاب شحاذ للهمم، مجدد للعزائم، ناف للفتور، والله الموفق.

١٣ - «سمعت أبا زكريا يحي بن محمد العنبري سمعت أبا العباس أحمد بن محمد السجزي النوفلي سمعت أحمد بن حنبل يقول: إذا رَوَيْنَا عن رسول الله ﷺ في الحلال والحرام والسُّنَن تَشدَّدنا، وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال، وما لا يَضَعُ حُكْمَاً ولا يرفعه، تساهلنا في الأسانيد».

● **قال الحاكم رحمه الله:**

ولما استكفاني الأمير أبو علي محمد بن محمد بن إبراهيم لجمع «هذا» الكتاب، الذي يجمع بيان ما استدعاه، وجمعت منه بعون الله ثم بدولته العالية ما انتهى إليه علمي، وسمَّيْتُه: كتاب الإكليل، وكان الطريق إليه رواية ما نقل إلينا في كل فصل من فصوله بأسانيدها، اقتداءاً بمن تقدمنا من أئمة الحديث، من إخراج الغَثِّ والسَّمِين في مُصَنَّفَاتهم[١].

وهذه المَسَانيد التي صُنِّفَت في الإسلام على روايات الصحابة «رضوان الله عليهم أجمعين»، مُشْتملة على رواية المعدلين من الرواة، وغيرهم من المجروحين.

كمسند عبيد الله بن موسى (العبسي) وأبي داود سليمان بن داود الطيالسي، وهما أول من صنف المسند على تراجم الرجال في الإسلام[٢].

وبعدهما أحمد بن حَنْبَل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وأبو[٣] خيثمة زهير بن حرب، وعُبيدالله بن عمر القواريري.

ثم كثرت المسانيد المخرجة على تراجم الرجال، كلها غير مميزة بين الصحيح والسقيم[٤].

---

(١) في ج: ساق هنا الخبر رقم ١٣، وبعده: قال الحاكم الفاضل.

(٢) نقله السيوطي في تدريب الراوي: ١٥٤/٢.

(٣) في الأصل: أبي، غلط.

(٤) سيأتي تعريف المسند عن المؤلف، والتصنيف على المسند إحدى طريقتي المحدثين في التدوين، والأخرى هي الترتيب على الأبواب، وبين الطريقتين فروق سيذكرها=

وأَوَّلُ من صَنَّفَ الصحيحَ:

أبو عبدالله محمد بن إسماعيل (الجعفي) البخاري، ثم أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري[1].

= المصنف قريباً، وثمة أنواع من التصنيف تتفرع عن هذين النوعين (طالع مقدمة ابن الصلاح: ٢٥٣).

وقد اختلف في تحديد أولية من صنف على المسانيد، فأضافها الحاكم هنا لعبيد الله بن موسى العبسي المتوفى سنة ٢١٣ هـ، ولعصريّه سليمان بن داود الطيالسي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ، وقد قيل إنَّ مسند الطيالسي ليس من تصنيفه، بل هو جمع بعض حفاظ خراسان، جمع فيه ما روى يونس بن حبيب خاصة عنه، وشذ عنه كثير منه (تدريب الراوي: ١٧٥/١).

وفي أثناء هذه الفترة جمع أبو يعلى الموصلي (ت ٢٠٧ هـ) مسنده، وكذلك فعل محمد بن يوسف الفريابي (ت ٢١٢ هـ)، والحميدي من بعدهم (ت ٢١٩ هـ).

وأما الأولية المقيدة بالبلدان، فقد قال ابن عدي (في الكامل ٢٣٩/٧):

ليحي الحماني (ت ٢٢٨) مسند صالح يقال إنّه أول من صنف المسند بالكوفة، وأول من صنف المسند بالبصرة مسدد (ت٢٢٨)، وأول من صنف المسند بمصر أسد السنة (أسد بن موسى، ت٢١٢)، وأسد قبلهما وأقدم وفاة اهـ.

فهؤلاء جماعة تعاصروا، لا نستطيع أن نجزم بأسبقية واحد منهم، وعلى الجازم أن يثبت ذلك، لكنهم قد سُبِقُوا من حيث مطلق التأليف والجمع على الأبواب، والتراجم المفردة، وعلى طريق الموطآت.

(١) هذه مسألة اختُلِفَ فيها، أما الصحيح المجرد فَقَطع بعضهم أن البخاري أول من فعل ذلك، وردُّوا على الحافظ مغلطاي اعتراضه أنَّ فيه موقوفات ومقطوعات، بأنها في حكم التراجم للأبواب، وهذه لا بدَّ منها في تمييز الكتاب.

أما جمع الصحيح المطلق، فبعض العلماء يمنح قصب السبق في ذلك لمالك بن أنس رحمه الله في موطئه، والجمهور أنه البخاري.

قال الحافظ (هدي الساري: ١٢):

استشكل بعض الأئمة إطلاق أصحية كتاب البخاري على كتاب مالك، مع اشتراكهما في اشتراط الصحة، والمبالغة في التحري والتثبت، وكون البخاري أكثر حديثاً لا يلزم منه أفضلية الصحة، والجواب عن ذلك أن ذلك محمول على أصل اشتراط الصحة فمالك لا يرى الانقطاع في الإسناد قادحاً، فلذلك يخرج المراسيل والمنقطعات والبلاغات في أصل كتابه.

قلت: الاحتجاج بالمراسيل كان مذهب الحجازيين حتى جاء الشافعي فتكلم فيها، =

وإنَّمَا صنَّفَاه على الأبواب لا التراجم.

والفرق بين الأبواب والتراجم:

أن التَّرَاجِم شرطها أن يقولَ المصنف: ذِكْرُ ما رُوِيَ عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، ثم يُتَرْجِم على هذا المسند، فيقول ذِكر ما رَوَى قيس بن أبي حازم عن أبي بكر «الصديق» رضي الله عنه، فحينئذٍ يلزمُهُ أن يُخَرِّج كل ما روى عن قيس عن أبي بكر، صحيحاً كان أو سقيماً.

فأمَّا مُصَنِّف الأبواب فإنَّه يقول: ذِكرُ ما صحَّ وثبت عن رسول الله ﷺ في أبواب الطهارة أو الصلاة أو غير ذلك من العبادات[1].



= فلذلك يخرِّجها مالك، والمنقطعات والبلاغات في حكم المرسل، فتقديم البخاري على الموطأ من هذه الحيثية، راجع إلى تحديدهما لماهية الصحيح، وهذا لا يقتضي أن البخاري هو أول من ألف الصحيح، لا سيما أنه قد جاء عن مالك أنه لم يرو في الموطأ إلا عن ثقة عنده.

نعم البخاري أول من ألَّفَ على الصحيح المتعارف عليه عند الجمهور، ومالك سنّ للناس أن يقتصروا في مصنفاتهم على الصحيح.

قال (في النكت على ابن الصلاح: ٢٧٨/١):

أول من صنَّف الصحيح يصدق على مالك باعتبار انتقائه وانتقاده للرجال، فكتابه أصح الكتب المصنَّفَة في هذا الفن من أهل عصره، فكتابه صحيح عنده وعند من تبعه ممن يحتج بالمرسل والموقوف، وأمَّا أوَّل من صنف الصحيح المعتبر عند أئمة الحديث، الموصوف بالاتصال وغير ذلك من الأوصاف، فأول من جمعه البخاري ثم مسلم، كما جزم ابن الصلاح.

(١) ليس كل من صنف على الأبواب التزم الصحة، ففي كتب السنن الصحيح والضعيف والحسن، (انظر: وصف الطريقتين اللتين يصنف عليها الحديث، في كتاب الجامع للخطيب ٢٨٤/٢).

ولعل قائلاً يقول:

وما الغرض في تخريج ما لا يصح سنده، و(لا) يعدل رواته؟[1].

---

(١) من مُسَلَّمات هذا الفن، أن الحديث ينقسم إلى مقبول ومردود، فالأول الصحيح، والحسن مندرج فيه، والثاني الضعيف، وهو متفاوت، فمنه ما ضعفه مُحتمل، ومنه مالا يُلتفت إليه، وشرّه الموضوع.
وقد نقلنا قريباً عن بعض العلماء حصول الغنية والكفاية بما صحَّ من السنة، وقصدهم بما يحصل به الاكتفاء تأصيل الأصول والقواعد، وأمهات الأبواب، لكن قد يرد في تضاعيف هذه الأبواب وجزئياتها ما لم يجمع على صحته، ويضعفه بعض العلماء.
فمثلاً لو أخذنا باب الوضوء، لوجدنا الأحاديث الصحيحة قد كفت المؤمن شرح كيفيَّتِه، وبيان فرائضه وواجباته، ولكنْ في بعض السنن قد يَرِدُ ما يُضعف، وينفرد بتلك المسألة، كالبسملة في أول الوضوء، وتخليل اللحية والأصابع، ومن ضعَّفَها فليس لأجل أنّ رواتها متهمون أو متروكون، بل لأمر آخر من جهالة حال، أو غفلة، أو سوء حفظ، فهذا هو الضعيف الذي يخرِّج ليستفاد منه، وعليه اتجه جواب الحاكم.
أمَّا ما كان ضعفه لأجل اتهام أو فسق أو نحو ذلك، كحديث «لا تفعلي يا حميراء، فإنَّه يورث البرص»، أو كحديث «مسح الرقبة في الوضوء»، أو عُلِمَ بطلانه كحديث «الوضوء بالنبيذ ليلة الجن»، فهذا إنْ أخرج فلبيان أنه لا يصلح للإعتبار، فضلاً عن الاحتجاج.
وعليه فيمكن أن نقسم الضعيف إلى نوعين:
١ ـ ما ضُعِّفَ لسوء حفظ راويه، أو لإرسال، أو تدليس، أو جهالة، أو غفلة.
٢ ـ ما كان في إسناده متهم، أو فاسق معروف بذلك، أو كان منكراً، ويلحق به الشاذ إذا تحقق شذوذه، ويلحق به أيضاً ما يقطع ببطلانه مرفوعاً، كأن يكون قولاً لأحد فيرفعه سيئ الحفظ.
فالنوع الأول ضعفه محتمل، والثاني يقابله، وقد أشار العلماء إلى هذا الفرق بين نوعي الضعيف، ولم يساووا بينهما، وهو ما عناه الناظم (السيوطي في ألفية الحديث) بقوله:

.... كما	يرقى إلى الحسن الذي قد وُسِمَا
ضعفاً لسوء الحفظ أو إرسال أو	تدليسٍ أو جهالة إذا رأوا
مجيئه من جهة أخرى، وما	كان لفسقٍ أو يُرَى متهما
يرقى عن الإنكار بالتعدد	بل ربَّما يَصِيرُ كالذي بُدِي

وفي البيت الأخير مناقشة، ليس هذا موضعها.
فالحاصل أن الذي يروى من نوعي الضعيف الأول، والثاني لا يروَ إلا مقترناً ببيان=

والجواب عن ذلك من أوجه:

منها: أن الجرح والتعديل مختلف فيهما، وربما عدَّلَ إمام وجرَّحَ غيره[1].

وكذلك الإرسال مختلفٌ فيه، فمن الأئمة من رأى الحجة بها ومنهم من أبطلها.

والأصل فيه:

الاقتداء بالأئمَّة المَاضين رضي الله عنهم أجمعين، كانوا يحدِّثون عن الثقات وغيرهم، فإذا سُئلُوا [٢ص/أ] عنهم بيَّنُوا أحوالهم.

= ضعفه، ولا بأس أن تنقى منه الكتب والمصنفات، ويفرد مستقلاً.

أما النوع الأول فقبيح فصله وإخراجه من مكانه الذي أودعه فيه مؤلفه، إلى كتاب آخر يوسم بضعيف كتاب كذا، لأن المتبادر من لفظ الضعيف عدم صلاحيته مطلقاً، والنفوس بطبعها تميل إلى الصحيح، وتنفر من الضعيف.

ومع ذلك فقد أتى هذا الفصل على الفوائد المرجوة من إخراج الضعيف، التي سيُشِير المصنف إلى بعضها، ولأجل ذلك لم يفرد أصحاب هذه الكتب الصحيح في كتاب والضعيف في آخر، وهم كانوا على ذلك أقدر، وبه أجدر، ولكنهم كانوا أبعد نظرا، وأوسع أفقاً.

ولعل مستحسن هذا الفصل، لا يرى جدوى من إخراج الضعيف، ويظن بالمحدثين المصنفين أنهم فاتتهم نقوة، وليس هذا بصحيح، بل المتأمل لكتبهم يلاحظ أنهم ينبهون على شديد الوهن، الذي يصدق أن ندخله في النوع الثاني من أنواع الضعيف، ولا أدل على ذلك من اختلافهم في حجية ما سكت عنه أبو داود، وصلاحيته.

(١) هذا هو السبب الأول الذي لأجله أخرج الأئمة الضعيف في كتبهم، فالجرح والتعديل أمران اجتهاديان، تختلف فيهما أنظار المجتهدين، بل ربما اختلف فيهما نظر المجتهد الواحد، كما في الروايات المأثورة عن ابن معين، ومن يضعفه أبو حاتم، فقد يمشيه أحمد، ومن تنكب حديثه القطان، لربما قبله ابن مهدي، وهكذا، فللأمانة العلمية يخرج المصنفون في كتبهم أحاديث هؤلاء.

ومثال هؤلاء: شريك القاضي، وابني عقيل وعجلان، والدراوردي، ونحوهم ممن اختلف فيهم النقاد، وتجاذبتهم الآراء، بل اختُلِف في أشد منهم: الواقدي، فبعضهم ضعَّفَه إلى أن اتهمه، وبعضهم قواه إلى أن وصفه بشيخ الإسلام، ولبعض المتأخرين مؤلَّف خاص في تقوية شأنه.

وبهذا يعتذر عن الشيخين صاحبي الصحيح في إخراجهم حديث جماعة طعن فيهم. =

وهذا مالك بن أنس إمام أهل الحجاز بلا مُدَافعة، روى عن عبدالكريم أبي أُمَيَّة البصري[1]، وغيره ممن تكلموا فيهم.

ثم أبو عبدالله محمد بن إدريس الشافعي رضي الله عنه وهو الإمام لأهل الحجاز بعد مالك، روى عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحي الأسلمي[2]،

---

(١) عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية المعلم البصري، نزيل مكة، تركه الأسدان يحي بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي، (الأسدان: إشارة إلى قول يزيد ابن هارون: وقعت بين أسدين؛ عبدالرحمن بن مهدي ويحي بن سعيد القطان، المجروحين لابن حبان ٥٤/١) وقال أحمد: شبه متروك، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: متروك.

وقد اعتذر أبو عمر بن عبدالبر عن مالك في الرواية عنه فقال:

لا يختلفون في ضعفه، إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به (يعني في الأحكام) وكان مؤدب كتاب، حسن السمت، غرَّ مالكاً منه سمته، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه، كما غرَّ الشافعي من إبراهيم بن أبي يحي حذقه ونباهته، هو أيضاً مجمع على ضعفه، ولم يخرج مالكاً عنه حكماً بل ترغيباً وفضلاً (من الميزان ٦٤٦/٢).

وفيه عن أبي الفتح اليعمري قال: لم يخرج عنه مالك إلا الثابت من غير طريقه: (إذا لم تستح فاصنع ما شئت)، و(وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة) وقد اعتذر لما تبين أمره، وقال: غرَّني بكثرة بكائه في المسجد. اهـ.

قلت: المعروف عن مالك التوقي في الرجال، فهو لم يرو في الموطأ إلا عن ثقة عنده، كما جاء ذلك عنه، فإن وُجِدَ في الموطأ من روى عنه من الضعفاء فلِعلَّةٍ ما، كما في عبدالكريم بن أبي أمية، ولكن قول الحاكم هنا يشعر أنه يروي في كتابه عن الضعفاء جرياً على سنة الأكثرين من العلماء، وفيه تأمل، قال بشر بن عمر الزهراني (ت٢٠٧) سألت مالكاً عن رجل، فقال: هل رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته (الكامل لابن عدي ٩١/١).

(٢) إبراهيم بن محمد بن أبي يحي الأسلمي المدني، متروك الحديث، كذَّبَه القطان، وقال أحمد: تركوا حديثه قدري معتزلي يروي أحاديث ليس لها أصل، وتركه ابن المبارك والنسائي والدارقطني، وكذبه ابني معين والمديني.

ولم يجهل الشافعي أنه كان قدرياً، قال الربيع: سمعت الشافعي يقول: كان قدرياً، قال ابن حيويه: فقلت للربيع: فما حمل الشافعي على الرواية عنه؟ قال: كان يقول لأن يخر من السماء أو قال من بعد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة في الحديث (الكامل ٢١٩/١). =

وأبي داود سليمان بن عمرو النَّخَعِي[1] وغيرهما من المجروحين.

وهذا أبو حنيفة إمام أهل الكوفة، روى عن جابر بن يزيد الجعفي[2]، وأبي العطوف الجرَّاح بن المنهال الجزري[3]، وغيرهما من المجروحين.

= قلت: أما كذبه فبعيد، وقد كان الشافعي عَلِم باتهامهم إياه فكان يورِّيه بقوله: حدثني من لا أتهم، قال الربيع: كان الشافعي إذا قال حدثنا من لا أتهم، يريد به إبراهيم بن أبي يحي.

قال ابن عُقْدَة (أحمد بن محمد بن سعيد الحافظ) لأبي أحمد بن عدي: نظرتُ في حديث ابن أبى يحي كثيراً، وليس هو بمنكر الحديث، قال أبو أحمد: وهذا الذي قاله كما قال، وقد نظرتُ أنا أيضاً في حديثه الكثير، فلم أجد فيه منكراً إلا عن شيوخ يُحْتَملون، وقد حدَّث عنه ابن جريج والثوري وعباد بن منصور، ومندل، وأبو أيوب، ويحي بن أيوب المصري وغيرهم من الكبار (الكامل ٢٢٠/١).

قال مقيده: ما في هؤلاء الذين سمَّاهم من أُثِرَ عنه أنه لا يروي إلا عن ثقة، حتى الثوري على جلالته قال بُنْدَار: ضرب ابن مهدي على نيف وثمانين شيخاً حدث عنهم الثوري (الميزان ٣٨١/١).

وقد روى عنه ابن جريج بصيغة تشعر بعدم رضاه عنه، فقال: إبراهيم بن محمد ابن أبي عطاء، دلَّسَه ليخفى، والراجح في أمره أنه يعتبر به ولا يحتج به، وقد أطال ابن عدي ترجمته جداً وفصل فيه، ومشاه في آخر أمره، ومن العجيب أن مالكاً روى عنه، ذكر ذلك الذهبي في الميزان (٦٤٧/١)، والله أعلم.

(١) سليمان بن عمرو النخعي، أجمعوا على كذبه، مع أنه كان عابداً متألهاً، وهذا هو المعثر في سعيه ولا حول ولا قوة إلا بالله، قال المصنف: لست أشك في وضعه الحديث على تقشفه وكثرة عبادته (الميزان ٢١٨/٢).

قال ابن حجر: الكلام فيه لا يحصر، فقد كذبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين - ممن نقل كلامهم في الجرح والعدالة ـ فوق الثلاثين نفساً (لسان الميزان ٩٩/٣).

ولم أجد للشافعي رواية عنه في ما بين يدي من كتب التراجم.

(٢) جابر بن يزيد الجعفي من علماء الشيعة، روى عنه شعبة مع تشدده في الرجال، وقال: صدوق، وعاب تدليسه فحسب، وقد اتهم بالكذب، وتركه الأسدان ابن مهدي والقطان، وقال النسائي: متروك، وقال أبو زكريا: لا يكتب حديثه ولا كرامة، والراجح في أمره: أنه يعتبر بحديثه ولا يحتج به، مات سنة ١٦٧.

(٣) الجرَّاح بن منهال الجزري، كانت فيه غفلة، قال صاحبا الصحيح: منكر الحديث (الميزان ٣٩٠/١، وهذا مما اتفق البخاري ومسلم عليه في الجرح!!) وقال النسائي والدارقطني: متروك. =

ثم بعده أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي، وأبو عبدالله محمد بن الحسن الشيباني، حدثا جميعاً عن الحسن بن عمارة[1]، وعبد الله بن المحرر[2]، وغيرهما من المجروحين.

وكذلك مَنْ بَعْدَهما «مِنْ» أئمَّةِ المسلمين، قَرْنَاً بعد قَرْنٍ، وعصراً بعد عَصْرٍ، إلى عصرنا هذا، لم يخل حديث إمام من أئمة الفريقين عن مطعون فيه من المحدثين.

وللأَئِمَّةِ رضي الله عنهم في ذلك غَرَضٌ ظَاهِر، وهو:

أن يعرفوا الحديث من أين مخرجه والمنفرد به عدل أو مجروح[3].

= ولم أر في علماء الجرح والتعديل متوافِقَيْن مثل النسائي والدارقطني، والعجب أن بعضهم يُصَنِّف الأول منهما وهو النسائي ـ: في المتشددين في جرح الرجال، والثاني: في المتساهلين!.

نكتة: ولد الدارقطني بعد وفاة النسائي بثلاث سنين أي سنة ٣٠٦.

(١) الحسن بن عمارة الكوفي، قال شعبة: يكذب، وقال أحمد وأبو حاتم ومسلم والدارقطني: متروك، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وكان قاضياً على بغداد، ومن كبار فقهائها، مات سنة ١٥٣(الميزان ٥١٥/١).

(٢) انظر رقم ٦٠.

(٣) من أسباب كتابة الحديث الضعيف أن يعرف مخرجه، وصاحبه، فإذا سرقه منه أحد فرواه بإسناد آخر، أو بدل ضعيفاً بقوي يتنبه له، ويعلم الصواب، فلا يعتد بما سواه، وبذلك دفع ابن معين اعتراض أحمد بن حنبل عليه في كتابة أحاديث أبان، كما سَيخرجه المصنف، ونذكره عن غيره أيضاً.

وقال سفيان الثوري: إني لأكتب الحديث على ثلاثة وجوه: فمنه ما أتدين به، ومنه ما أعتبر به، ومنه ما أكتب لأعرفه، (الجامع للخطيب ١٩٣/٢).

وفي لفظ:.. أسمع من الرجل الحديث أتخذه ديناً، وأسمع من الرجل الحديث لا أستطيع جرحه أوقف فيه، وأسمع الحديث من رجل لا أعبأ بحديثه أحب معرفته، (الكامل لابن عدي ٨٢/١).

* ومن الأسباب أيضاً: ما أشرنا إليه سابقاً من كونه أحب إلى بعضهم من رأي الرجال، وأنهم يرون العمل به في الرقاق، وبعضهم عمم في غير الرقاق، بشروطهم في ذلك.

* وسبب آخر للاعتبار به، والاستشهاد، أشار إلى ذلك النووي في (شرح مسلم: ١٤٠/١). =

١٤ ـ سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سمعت يحيى بن معين يقول: لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً، ما عقلناه(١).

١٥ ـ أخبرني أبو عمران موسى بن سعيد الحنظلي الحافظ بهمذان ثنا أحمد بن إسحاق القاضي بالدينور قال: سمعت أبا بكر الأثرم يقول: رأى أحمد بن حنبل يحي بن معين (رحمهما الله) بصنعاء في زاوية وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه، فقال له أحمد: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس،

= قال أحمد بن حنبل: ما حديث ابن لهيعة بحجة، وإني لأكتب كثيراً مما أكتب أعتبر به، ويقوي بعضه بعضاً (الجامع ١٩٣/٢).

* ولأن أحاديث الراوي الضعيف يكون فيها الصحيح والضعيف والباطل، فسيئ الحفظ قد يضبط أحياناً، ويؤدي على الوجه، والخطأ ليس حكماً لازماً له في كل مرة، فهم يكتبونها ليميزوا بعض ذلك من بعض، وهو على النقاد سهل ويسير.

وبهذا احتج سفيان الثوري على المعترض، لما نهى عن الرواية عن الكلبي، فقيل له: أنت تروي عنه، فقال: أنا أعلم صدقه من كذبه (شرح النووي على مسلم: ٢٤٠/١)، وهذا ما تراه في قول بعض النقاد: يعتبر به.

* وسبب آخر، فقد يكتبون الضعيف للاستدلال لأهل المذاهب، كما فعل الدارقطني في سننه، فإنّه قصد كتابة ما يستدل به لأصحاب المذاهب.

فتلك هي أسباب كتابة الحديث الضعيف، وهي ملخصة كما يلي:

١ ـ اختلاف النقاد في حال الرواة، وفق مقتضيات اجتهادهم.
٢ ـ اختلافهم في أفراد من أنواع الحديث الضعيف: كالمرسل، والصحيح: كالشاذ.
٣ ـ معرفة مخرجه، وصاحبه، ومن سرقه فركب له إسناداً آخر.
٤ ـ كونه أحب إلى بعضهم من رأي الرجال.
٥ ـ للاستشهاد والاعتبار، والتقوية.
٦ ـ لتمييز صحيح حديث المضعّف من زيفه.
٧ ـ للاستدلال لأهل المذاهب.

(١) تهذيب التهذيب ٢٨٣/١١، وفي رواية غير الدوري: خمسين وجهاً، (سير أعلام النبلاء ٧١/١١).

وهذا هو الطريق الوحيد لمعرفة علل الحديث، ولعلي بن المديني القدح المعلى فيه، ومن بعده الدارقطني، وكتابه العلل عجب من العجاب.

وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه!! فقال: رحمك الله يا أبا عبدالله، أكتب هذه الصحيفة عن عبدالرزاق عن معمر على الوجه، فأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة، حتى لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل أبان ثابتا، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك، فأقول له: كذبت إنما هي معمر عن أبان لا عن ثابت[1].

١٦ ـ أخبرنا دعلج بن أحمد ببغداد ثنا أحمد بن علي الأبار قال: قال

---

(١) رواه الخطيب في الجامع ١٩٢/٢، من طريق المصنف، وهو في تهذيب التهذيب ٢٨٦/١١، وقد تصحف فيه «ثابتاً» إلى «ثانياً».

وأبان هو ابن أبي عياش متروك.

وقد أفلح ابن معين في منهجه الذي سار عليه، وأثمر غرسه، فكان أعلم الناس بالأحاديث المغلوطة، التي تركب لها أسانيد ثابتة.

جاء في (تهذيب التهذيب: ٢٨٥/١١) عن أبي سعيد الحداد: إنا لنذهب إلى الحديث (كذا ولعلها المحدث أو الحديثي) فننظر في كتبه، فلا نرى فيها إلا كل حديث صحيح، حتى يجيء أبو زكريا فأول شيء يقع في يده الخطأ، ولولا أنه عرفناه لم نعرفه.

فلما بلغ ذلك ابن الرومي قال: لقد نفعنا الله به لقد كنا في مجلس لبعض أصحابنا، فقلت له: يا أبا زكريا ما نفيدك حديثاً؟ وفينا يومئذ علي وأحمد، فقال: وما هو؟ فقلت: حديث كذا وكذا، فقال: هذا غلط، فكان كما قال، قال ابن الرومي: وكنت عند أحمد فجاء رجل فقال: يا أبا عبدالله انظر في هذه الأحاديث فإن فيها خطأ، فقال: عليك بأبي زكريا فانه يعرف الخطأ.

ولأجل هذه المعرفة كان أحمد يقول: السماع مع يحي شفاء لما في الصدور.

وهكذا كان أحمد رحمه الله يفعل، مستفيداً هذا المنهج من صاحبه ابن معين، قال محمد بن رافع:

رأيت أحمد بن حنبل في مجلس يزيد بن هارون، ومعه كتاب زهير عن جابر وهو يكتبه قلت: يا أبا عبدالله، أنت تنهانا عن جابر وتكتبه؟ قال: نعرفه (الجامع ١٩٢/٢).

وكذلك كان يفعل علي بن المديني، قال أبو غسان الكوفي:

جاءني علي بن المديني وكتب عني أحاديث إسحق بن أبي فروة من حديث عبدالسلام بن حرب، فقلت: ما تصنع بكتاب هذا؟ فقال: نعرفها لا تقلب علينا (الجامع للخطيب البغدادي ١٩٢/٢).

يحي بن معين: كتبنا عن الكذابين، وسجَّرنا به التنور، وأخرجنا به خبزاً نضيجاً[١].

● **قال الحاكم رحمه الله:**

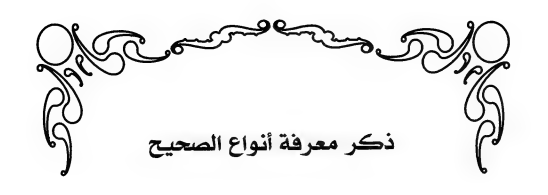
وأهل الحجاز والعراق والشام يشهدون لأهل خراسان بالتقدم في معرفة الصحيح، لسبق الإمامين أبي عبدالله البخاري، وأبي الحسين النيسابوري إليه، وتفردهما بهذا النوع من العلم، جزاهما الله عن الإسلام خيراً.

وقد صنفت (أنا) على كتاب كل «واحد» منهما كتاباً، وعرفت شرط كل منهما في الصحيح والسقيم، مما اتفقا عليه واختلفا فيه[٢]، وأنا مبين من ذلك ما فيه [٢ص/ب] البُلغة (إن شاء الله تعالى).



(١) تهذيب التهذيب ١٨٦/١١.

(٢) في غير الأصل: مما اتفقنا عليه واختلفنا فيه.



ذكر معرفة أنواع الصحيح

قال[١] الحاكم رحمه الله:

والصحيح من الحديث منقسم[٢] على عشرة أقسام، خمسة منها متفق عليها، وخمسة منها مختلف فيها.

فالقسم الأول من المتفق عليها:

اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح.

ومثاله: الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن الرسول ﷺ، وله راويان ثقتان، ثم يرويه (عنه) التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة، وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه (من) أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور، وله رواة (ثقات) من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظاً متقناً مشهوراً بالعدالة في روايته.

فهذه الدرجة الأولى من الصحيح[٣].

---

(١) في ج: قال أبو عبدالله.

(٢) في الأصل: منقسمة.

وهذه الأقسام العشرة قد نقلها الزركشي في النكت على ابن الصلاح ١/١٢٥.

(٣) مفاد كلامه أن شرط الشيخين إخراج حديث الصحابي المشهور بالرواية عن النبي ﷺ، وله راويان من التابعين على الأقل، وللتابعي الراوي عنه راويان على الأقل، وهكذا إلى شيخ البخاري ومسلم، فيكون حافظاً مشهوراً، وعد المروي بهذه الطريقة وهو قليل بالنسبة لغيره أعلى أنواع الصحيح.

وكثيراً ما يعلل الحاكم عدم إخراج الشيخين لحديث ما، بأنهما لم يجدا للصحابي إلا راوٍ واحد، كما سيأتي قريباً كلامه على حديث عروة بن مضرس.

= وعن الحاكم، أخذ ذلك البيهقي، فقال (في السنن الكبير: ١٠٥/٤):
عادتهما يعني الشيخين في أن الصحابي أو التابعي إذا لم يكن له إلا راوٍ واحد، لم يخرجا حديثه في الصحيحين.
وقول الحاكم نقله الزركشي في النكت ٢٥٨/١، ثم قال: ووافقه صاحبه البيهقي، فإنه قال في السنن في عقوبة كاتم ماله عن الزكاة (١٠٥/٤): لم يخرج الشيخان بهز بن حكيم عن أبيه عن جده جرياً على عادتهما في أن الصحابي أو التابعي إذا لم يكن له إلا راوٍ واحد لم يخرجا حديثه في الصحيح، ومعاوية بن حيدة القشيري لم يثبت عندهما رواية ثقة عنه غير ابنه، فلم يخرجا حديثه في الصحيح.
ونقل السخاوي في (فتح المغيث: ٤٧/١): أن الحاكم عاد فاستثنى الصحابي من هذا الشرط.
ولعل مستنده قول الحاكم (في المستدرك: ٢٣/١): قد قدمت الشرط في أول هذا الكتاب أن الصحابي المعروف إذا لم نجد له راوياً غير تابعي واحد معروف احتججنا به وصححنا حديثه، إذ هو صحيح على شرطهما جميعاً، فإن البخاري قد احتج بحديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي عن النبي ﷺ: يذهب الصالحون، واحتج بحديث قيس عن عدي بن عميرة عن النبي ﷺ: من استعملناه على عمل، وليس لهما راوٍ غير قيس بن أبي حازم، وكذلك مسلم قد احتج بأحاديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه، وأحاديث مجزأة بن زاهر عن أبيه.
(وانظر المواضع التالية: ١٩/١، ٢٥، ٣٤) ففيها ما يفيد ذلك.
ولكنك تجده أيضاً في مواضع أخرى يعلل عدم إخراجهما حديثاً ما بأن صحابيه ليس له راوٍ إلا فلان من التابعين كما سيأتي في القسم اللاحق، فهذا مما يطول منه التعجب، ولا أدري أتناقض الرجل أم ذهل أم أنه لا يعد الوحدان من شرطهما أصالة؟.
قال الزركشي (النكت ٢٦١/١) وقد رد على الحاكم الأئمة في ذلك، فذكر منهم: عبدالغني بن سعيد، وابن دقيق العيد، والحازمي وابن طاهر وابن الجوزي.
ثم إن الحازمي نقل كلام الحاكم هذا بتصرف يسير، وفهم منه أن الحاكم يريد بذلك نفي الغرائب عن الصحيحين، فنقض عليه بغرائب الصحيحين.
قال الحافظ (في النكت على ابن الصلاح: ٢٤٠/١):
والظاهر أنه لم يرد ذلك، إنما أراد كل راوٍ في الكتابين من الصحابة، فمن بعدهم، يشترط أن يكون له راويان في الجملة، لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه عنه. =

....

= إلا أن قوله في آخر الكلام، ثم يتداوله أهل الحديث كالشهادة على الشهادة، إن أراد به تشبيه الرواية بالشهادة من كل وجه، فيقوى اعتراض الحازمي، وإن أراد تشبيهها بها في الاتصال والمشافهة فقد ينتقض عليه بالإجازة، والحاكم قائل بصحتها، أظنه إنما أراد بهذا التشبيه أصل الاتصال.

قلت: قوله «ثم يرويه عنه أي الصحابي التابعي المشهور» يعين ما استظهره الحافظ، ويبدو أن الحافظ خلط بين كلام الحاكم على شرط الشيخين، وكلامه على شرط الصحيح المطلق، فإن العبارة الأخيرة وهي قوله «ثم يتداوله أهل الحديث كالشهادة على الشهادة» لم يقلها الحاكم في شرط الشيخين، وذكر الحافظ أنه نقلها من كتابنا هذا، وهو ذهول فالعبارة في (معرفة علوم الحديث ح١٠٩) ختم بها حد الصحيح المطلق، قال:

وصفة الحديث الصحيح أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة، وهو أن يروي عنه تابعيان عدلان، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا، كالشهادة على الشهادة.

وعبارته هذه قد تفيد ما فهم الحازمي، بمعنى أن الصحيح لا يكون غريباً، فيكون هذا مذهب خاص بالحاكم في حد الصحيح.

قال: وقد نقضه عليه من هو أمكن منه في الحديث وهو أبو حاتم ابن حبان فإنه قال: وأما الأخبار فإنها كلها أخبار آحاد لأنه ليس يوجد عن النبي ﷺ خبر من رواية عدلين روى كل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ، فلما استحال هذا وبطل، ثبت أن الأخبار كلها أخبار آحاد، فمن رد خبر الواحد فقد رد السنة كلها.

قلت: قد صرح الحاكم في موضع آخر عن شرط الشيخين فقال: من شرط البخاري في الصحيح أن الحديث لا يشتهر عنده الا بثقتين يتفقان على روايته (سؤالات السجزي ص٢٠٩).

فهذا يؤيد ما ذكره الحازمي من أنه أراد نفي الغرائب، يزيد هذا وضوحاً جوابه على سؤال السجزي (ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤): لِمَ أخرجَ البخاري ومسلم في كتابيهما عن حميد الطويل عن أنس، ولم يخرجا عن يزيد الرقاشي عن أنس؟ قال: لأن حميداً الطويل روى عن أنس أشياء يرويها غيره، أما الرقاشي يروي عن أنس أشياء لا يرويها غيره، فالله أعلم.

و أما ما ذكره الحاكم من شرطهما في الصحابة، فينتقض بالوحدان المخرجين في الكتابين، ذكر بعضهم الدارقطني في الالزامات، وابن التركماني (في الجوهر النقي، متعقبا البيهقي: ١٠٥/٤)، والنووي في (شرح مسلم: ١٤٠/١).

وقال الذهبي (في السير ٥٧٨/١٢): فصل فذكر جماعة من الوحدان، ممن أخرجا=

....

= لهم، ثم قال: ذكرنا هؤلاء نقضا لما ادعاه الحاكم من أن الشيخين ما خرجا إلا لمن روى عنه اثنان فصاعداً.
وأما اشتراط ذلك في التابعي فمن دونه؛ فتحصيل حاصل، إذ أن من شرط عدالة الراوي انتفاء الجهالة عنه، وهذا لا يتم على الأرجح إلا برواية ثقتين فأكثر عن ذلك الرجل.
على أنهما قد خرجا لمن تفرد بالرواية عنه رجل واحد، قال أبو العباس القرطبي (شرح مسلم له: ٩٨/١):
إن أبا أحمد بن عدي ذكر شيوخ البخاري، وذكر فيهم أقواماً لم يروِ عنهم إلا راوٍ واحد، وسماهم عيناً عيناً، وقال: لم يروِ عنهم إلا راوٍ واحد، وليسوا بمعروفين، فلولا التطويل لنقلنا عنه ما قاله.
قال مقيده: كلام ابن عدي هذا في كتابه (أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في الجامع الصحيح) ومجموع من ذكر أنهم لا يعرفون سبعة، وهم:
١ ـ أحمد بن أبي داود أبو جعفر المنادي ص٧٩ ـ ٨٠.
٢ ـ أحمد بن محمد المروزي ص٨٦.
٣ ـ إسحق بن أبي عيسى ص٩٥ ـ ٩٦.
٤ ـ سعيد بن مروان ص١٣٣.
٥ ـ سعيد بن النضر ص١٣٣ ـ ١٣٤.
٦ ـ علي بن إبراهيم ص١٥٧.
٧ ـ ويحي بن سلمة ص٢٢٨ ـ ٢٢٩.
ونوزع في كثير من هؤلاء فقد عرفهم غيره، وليس في هذا الكتاب قوله: لم يروِ عنهم إلا واحد، فإن كان النقل من مصدر آخر وإلا فقد أوهم أبو العباس في نقله.
وقد قيل في جماعة سواهم من رجال الكتابين: لم يرو عنه إلا واحد.
منهم:
* عبدالرحمن بن نمر اليحصبي، تفرد عنه الوليد بن مسلم، وخرجا حديثه عن الزهري.
* عمر بن محمد بن جبير، روى له البخاري، وقد تفرد الزُّهْري بالرواية عنه.
* أبو بكر بن سالم بن عبدالله بن عمر، قال (في الفتح: ٤٦/٧): لا يعرف له راوٍ إلا عبيدالله بن عمر المذكور اهـ، وقد خرجا حديثه.
* عبيد الله بن محرز، قال في (الفتح: ١٤٣/١٣): ما رأيت له راوياً غير أبي نعيم، وماله في البخاري سوى هذا الأثر، أي لم يخرج له من المرفوع شيئاً. =

= * قال الزركشي (في النكت على ابن الصلاح ٣٩٣/٣):
الوليد بن عبدالرحمن الجارودي لم يرو عنه إلا ولده المنذر وقد خرج الشيخان حديثه عن أبيه، وكذلك حصين بن محمد الأنصاري احتجا به ولم يرو عنه الا الزُّهري، واحتج البخاري بجويرية بن قدامة ولم يرو عنه إلا أبو جمرة الضبعي، وبعبد الله بن وديعة الأنصاري ولم يرو عنه سوى المقبري،، ومحمد بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام وما روى عنه سوى الزُّهري اهـ وناقشه المحقق في بعض ذلك.
قال ابن طاهر في كتاب اليواقيت (النقل من النكت للزركشي ٢٦٤/١): هذا الشرط لم يشترطاه، ولا نقل عن واحد منهما أنه قاله، والحاكم ظن ذلك، ولعمري إنه شرط حسن لو كان موجوداً في كتابيهما، لكنه منتقض بأحاديث روياها عن أقوام ليس لهم غير راوٍ واحد من الصحابة والتابعين وتابعيهم، فبطل هذا الأصل (وانظر شروطه ص ١٧).
فائدة:
أول من اشترط في نفي الجهالة رواية ثقتين عن الراوي، محمد بن يحي الذهلي الإمام الحافظ، وتبعه عليه المتأخرون، (انظر الكفاية للبغدادي: ١١١، وشرح العلل لابن رجب: ٣٣٨/١).
وبعض العلماء لا يشترط ذلك، (الكفاية للخطيب البغدادي: ص ٨٨ ٨٩، مقدمة ابن الصلاح: ص ١١٢ فما بعد).
وقد ادعى ابن المواق أن من لم يرو عنه إلا واحد مجهول، وأن لا خلاف يعلمه بين أئمة الحديث في رده (فتح المغيث: ٤٤/٢ ـ ٤٥).
وهو اختيار الشيخ تقي الدين بن الصلاح (المقدمة: ص١٠٢).
ومذهب ابن خزيمة: أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور (اللسان: ١٤/١، فتح المغيث: ٤٥/٢) وعنه لقن ذلك صاحبه ابن حبان فدرج عليه في كتاب الثقات (انظر الثقات له ١٢/١ ـ ١٣، اللسان: ١٤/١) لذلك تجده يذكر في ثقاته من لا يعرفه ولا يعرف من أين هو اجتزاء برواية الثقة عنه، (طالع ترجمة أيوب الأنصاري من الثقات: ٦٠/٦).
والذي دعاه إلى ذلك أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه، وذلك متحقق عنده برواية المشهور عنه، فهو على العدالة إلى أن يتبين جرحه، وقد تعجب الحافظ من هذا المسلك، وبين أن الجمهور على خلافه (اللسان: ١٤/١).
وتحقيق المسألة:
التخفيف في شأن المتقدمين من طبقة التابعين، والتشديد في المتأخرين، وهذا عمل المحققين، فالنسائي مع تشدده يوثق بعض المتقدمين من التابعين، ممن انفرد عنه ثقة، ويخرج حديثه، لا سيما إذا كان الراوي عنه مثل الزُّهري ونحوه من الكبراء. =

والأحاديثُ المروية بهذه الشريطة لا يبلغ عددها عشرة آلاف حديث[1].

وقد كان مسلم بن الحجاج (أرادَ) أن يخرج الصحيح على ثلاثة أقسام في الرواة، ولما فرغ من هذا القسم الأول أدركته المنية (رحمة الله عليه) وهو في حد الكهولة[2].

= وبهذا النظر قال الحافظ (الفتح ٣٣٧/٩): أكثر ما عُلل به انفراد الزُّهْري بالرواية عن نبهان، وليست بعلة قادحة، فإنّ من يعرفه الزُّهْري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة، ولم يجرحه أحد، لا ترد روايته.

وهذا نقد حسن، إلا أنه عاد فقال في التقريب: مقبول.

وعلى هذا المسلك في التابعين جرى الحافظ أحمد شاكر في تحقيقه المسند، ولكنه يتوسع أحياناً فيلحق بذلك من نصوا على جهالته، أو من كان في طبقة دون التابعين، فلذلك كان أقرب المعاصرين إلى مسالك ابن حبان، رحمهما الله تعالى.

تنبيه:

ممن نبا قلمه وأخطأ على الشيخين في تحقيق شرطهما، أبو حفص الميانجي في كتابه: مالا يسع المحدث جهله.

قال: إن شرط الشيخين في صحيحهما ألَا يدخلا فيه إلا ما صح عندهما، وذلك مما رواه عن رسول الله ﷺ اثنان فصاعداً، وما نقله عن كل واحد من الصحابة أربعة من التابعين فأكثر، وأن يكون عن كل واحد من التابعين أكثر من أربعة رواة (ما لا يسع المحدث جهله ص٩).

قال الحافظ (في النكت: ٢٣٠/١): وهذا الذي قاله الميانجي مستغن بحكايته عن الرد عليه .

أما قول ابن الجوزي (في الموضوعات: ١٢/١): شرطهما الثقة والاشتهار فهو كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل، وسألحق بآخر الكتاب تتمة في تحقيق شرط الشيخين، إن شاء الله تعالى.

وقد كان بعض هذا التعليق حري أن يلحق بالنوع الثاني من أنواع الصحيح لأنَّ المؤلف ذكره هناك، وإنما أوردته هاهنا لتعلقه بشرط الشيخين.

(١) نقله النووي في شرح مسلم ١٣٨/١.

(٢) قال مسلم بن الحجاج رحمه الله تعالى في مقدمة صحيحه:

ثم إنا إن شاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت، وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لكَ، وهو أنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن النبي ﷺ، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس. =

= فأما القسم الأول: فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى.

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، اتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، وان كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم.

فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبدالله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي وأشباههم، ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم. اهـ.

هذا الذي ذكره مسلم في مقدمة كتابه الصحيح، فهم منه الحاكم أنه أراد أن يخرج الكتاب على ثلاثة أقسام، فلم يستتم له إلا القسم الأول، إذ اخترمته المنية وهو في حد الكهولة، وعلى هذا فكتابه ناقص، وبهذا يقول البيهقي، (انظر صيانة صحيح مسلم: ص ٩٠).

وقريب منه ما ذهب إليه الحافظ الكبير ابن عساكر، فقد قال في أول أطرافه ـ التي هي من أصول المزي في تحفته ـ:

ثم سلك سبيله (أي البخاري) مسلم بن الحجاج، فأخذ في تخريج كتابه وتأليفه وترتيبه على قسمين، وقصد أن يذكر في القسم الأول أحاديث أهل الإتقان، وفي القسم الثاني أحاديث أهل الصدق والستر، الذين لم يبلغوا درجة المتثبتين، فحالت المنية بينه وبين هذه الأمنية، فمات قبل استتمام كتابه، غير أن كتابه مع إعوازه اشتهر وانتشر. (سير أعلام النبلاء للذهبي: ٥٧٤/١٢، كشف الظنون: ص ٥٥٩).

وابن عساكر كان أدق في فهمه من الحاكم، لأن مسلماً ذكر أن القسم الثالث لا يتشاغل به، فلذلك جعل ابن عساكر فرض تقسيم الكتاب إلى قسمين، بخلاف الحاكم فهو عنده ينقسم إلى ثلاثة.

ودليل هؤلاء:

ما جاء عن أبي إسحق إبراهيم بن محمد بن سفيان ـ راوية صحيح مسلم ـ: إنّ مسلماً أخرج ثلاثة كتب من المسندات، واحد الذي قرأه على الناس، والثاني يدخل فيه عكرمة ومحمد بن إسحق، صاحب المغازي، وضرباؤهما، والثالث يدخل فيه الضعفاء. (صيانة صحيح مسلم، لابن الصلاح ص ٩١).

وهذا القول عجيب لا يحتمله كلام مسلم، والأعجب منه مروره على كثير من الحفاظ، تقليداً منهم للمتقدم، وإلقاء إليه بزمام القياد، دون تمحيص، وقد انبرى=

= القاضي عياض لرده فأجاد.

قال مقيده: مما يرد كلام الحاكم ومن وافقه:

الواقع، فإنّ كتاب مسلم حوى من رجال الطبقتين، الأولى أصلاً واحتجاجاً، والثانية متابعة واعتضاداً، حتى الرجال الذين مثّل بهم، فإنهم مذكورون بأعيانهم في الكتاب.

قال ابن سيد الناس (النفح الشذي: ٢٠٨/١): الذي لا ينبغي حمل كلامه على غيره، أنه اجتنب الضعيف الواهي، وأتى بالقسمين الأول والثاني، وحديث من مثل به من الرواة من القسمين موجود دون القسم الثالث.

وعلى قول الحاكم فيلزمه أن يذكر القسم الثالث في الصحيح، وقد ذكر أنه لا يتشاغل بهم، ولو ذكرهم ما جاز إطلاق الصحيح على كتابه، بل لو أكثر عن الطبقة الثانية قليلاً، لنوزع في إطلاق الصحة، ولما تلقي كتابه بالقبول.

ولذلك قال أبو العباس القرطبي رحمه الله (في شرحه لمسلم: ١٠٢/١): مساق كلامه يعني مسلماً لا يقبل ما قاله الحاكم، فتأمله.

وأما ما نقلوه عن ابن سفيان فهو غريب.

قال القاضي عياض: إنك إذا تأملت ما ذكر ابن سفيان لم يطابق الغرض الذي أشار إليه الحاكم مما ذكر مسلم في صدر كتابه، فتأمله تجده كذلك.

قلت: في كلام ابن سفيان أن مسلماً أخرج ثلاث كتب فكيف يصح قول الحاكم أنه توفي قبل إخراجه؟! والذي أجزم به وقد صح النقل عن ابن سفيان أنه أراد شيئاً آخر غير الصحيح، وإنما أخطأ من أخطأ حين حمل كلام ابن سفيان على الصحيح.

قال السنوسي (تكميل الإكمال: ٣١/١):

وكأن الحاكم تأول أنه إنما أراد أن يفرد لكل طبقة كتاباً ويأتي بأحاديثهما خاصة منفردة، وليس ذلك مراده.

وقال ابن رجب في (شرح العلل: ٣٩٧/١): قيل إنه أدركته المنية قبل أن يخرج حديث هؤلاء، وقيل إنه أخرج لهم في المتابعات، وذلك كان مراده.

أما ابن الصلاح فلم يجزم وقال: كلام مسلم محتمل لما قال عياض، ولما قال غيره، (صيانة صحيح مسلم: ص ٩١)، والعجب من الحافظ، كأنه يميل إلى قول الحاكم، (انظر النكت له: ٤٣٤/١).

تنبيه:

وعد مسلم في مقدمة صحيحه أن يذكر العلل، وقد وفى بذلك قدر الإمكان، وذلك بتخريج طرق الحديث المختلفة في مكان واحد، وبجمع طرق الحديث تعرف العلل، كما قال ابن المديني: الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطؤه، (مقدمة ابن الصلاح: ص ٨٢). =

و[1]كيف يجوز أنْ يُقال: حديث رسول الله[2]ﷺ لا يبلغ عشرة آلاف حديث وقد روى عنه من أصحابه أربعة آلاف رجل وامرأة، صحبوه نيّفاً وعشرين سنة بمكة قبل الهجرة، ثم بالمدينة بعد الهجرة.

حفظوا عنه أقواله وأفعاله، ونومه ويقظته، وحركاته وسكونه، وقيامه وقعوده، واجتهاده وعبادته، (و مسيره ومغازيه وسراياه)، ومزاحه وزجره وخطبه، وأكله وشربه، ومشيه وسكوته، وملاعبته أهله، وتأديبه فرسه، وكتبه إلى المسلمين والمشركين، وعهوده ومواثيقه، وألحاظه وأنفاسه وصفاته[3].

هذا سوى ما حفظوا عنه من أحكام الشريعة، وما سألوه عن العبادات والحلال والحرام وتحاكموا فيه إليه.

وقد نُقِل إلينا أنه ﷺ: كان يسير العَنَق، فإذا وجد فجوة نص[4]، وأنه

= وما توهمه الحاكم من أنه يريد إخراج العلل في كتاب مستقل، ولما لم يفعل، حكم أن المنية اخترمته قبل أن يفي بذلك، فحالت المنية بينه وبين أمنيتين ـ وكم حسرات في بطون المقابر ـ فهذا مما حار فيه جوابه، ولم يهتد إليه صوابه، فقد وفّى مسلم بما أراد، ومن تأمل كتابه المسند الصحيح، عرف ذلك، رحمهم الله وغفر لهم.

(١) يرد المؤلف في هذا الفصل على من زعم أن أحاديث النبي ﷺ لا تبلغ عشرة آلاف حديث.

وقد سئل أبو زرعة عن عِدّة من روى عن النبي ﷺ فقال: ومن يضبط هذا؟ شهد مع النبي ﷺ حجة الوداع أربعون ألفاً، وشهد معه تبوك سبعون ألفاً.

وفي رواية: عن محمد بن أحمد بن جامع الرازي قال: سمعت أبا زرعة الرازي وقال له رجل: يا أبا زرعة، أليس يقال: حديث النبي ﷺ أربعة آلاف حديث؟ فقال: ومن قال ذا؟ قلقل الله أنيابه، هذا قول الزنادقة، ومن يحصي حديث رسول الله ﷺ؟ قبض رسول الله ﷺ عن مائة ألف وأربعة عشر ألفا من الصحابة، ممن روى عنه، وسمع منه، فقال له الرجل: يا أبا زرعة، هؤلاء أين كانوا وسمعوا منه؟ قال: أهل المدينة، وأهل مكة، وما بينهما، والأعراب، ومن شهد معه حجة الوداع، كل رآه وسمع منه، يعرفه. (الجامع للخطيب ٢/٢٩٣).

(٢) في ما سوى الأصل: أن حديثه ﷺ.

(٣) هذا الفصل لخصه ابن الجوزي معزواً إلى المصنف في كتابه هذا (صيد الخاطر ص١٤٠).

(٤) قال في القاموس: العنق سير مسبطر أي سريع للإبل والدابة. اهـ. =

مشى عن زَميل له[١]، وأنه مازح صبيا فقال (عليه السلام): «**يا أبا عُمير ما فعل النُّغير؟**»[٢]، ومازح عجوزاً فقال: «**إنَّ الجنة لا تدخلها عجوز**»[٣]، وأنَّه ﷺ كان يغط إذا نام[٤]، وأنه ﷺ كان يرفع الحسين بن علي برجليه فيقول: «**حُزُقَّة حُزُقَّة ترق عين بَقَّة**»[٥]، وأنه ﷺ شرب وهو قائم، وأنه ﷺ

= وفي أساس البلاغة للزمخشري (ص ٣١٥): أنه السير الفسيح، وقال في القاموس: نص ناقته: استخرج أقصى ما عنده من السير. اهـ.
وفي النسخة ج: نعى بدل نص، وهما بمعنى، يقال: نعت الدابة، إذا أسرعت، وعدت، والمعنى أنه ﷺ كان يسير سيراً فسيحاً، فإذا وجد فرجة أسرع بناقته تخفيفاً عن المسلمين، وبعداً عن مزاحمتهم.

(١) الحديث رواه البزار عن أنس رقم ٢٤٦٥، ورجاله رجال الصحيح.
وزاملته: أي عادلته في المحمل، وكنت زميله أي رديفه، كذا في أساس البلاغة ص ١٩٥، ونحوه في القاموس (ز م ل).

(٢) أبو عمير أخ لأنس بن مالك، من أبي طلحة الأنصاري، مات صغيرا، وكان ﷺ يكنيه بأبي عمير، والنغير طائر صغير كالعصفور، كان يلعب به الغلام، فمات، فكان النبي ﷺ يلاطفه بذلك.
وعن الفوائد المستنبطة من الحديث، انظر ما نقله المصنف عن أبي حاتم الرازي في (كتاب معرفة علوم الحديث: ح١٦٣).

(٣) لم يكن مزاح النبي ﷺ إلا حقا، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾﴾ [الواقعة].
وقد جاء من طرق عن ابن عمر مرفوعاً قال: إني لأمزح ولا أقول إلا حقاً (رواه الطبراني في الكبير ح١٣٤٤٣، والأوسط ح ٩٩٩، والصغير ٧٧٩، ٧/٢)، تفرد به مبارك بن فضالة، وهو ضعيف، ورواه في الأوسط عن أبي هريرة بإسناد حسن، وهو عند ابن عدي في الكامل عن أنس ٣٤٤/٢.

(٤) يقال غط: إذا نام حتى سمع غطيطه، وهو نخيره أي: صوت تردد النفس.

(٥) حديث غريب رواه ابن أبي شيبة ١٠١/١٢، وأبو نعيم في الحلية ٣٥/٢، والطبراني في المعجم الكبير ح ٢٦٥٤ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت أذناي هاتان، وأبصرت عيناي هاتان رسول الله ﷺ، وهو آخذ بكفيه جميعاً حسناً أو حسيناً، وقدماه على قدمي رسول الله ﷺ وهو يقول: حزقّة حزقّة ترق عين بقة، فيرق الغلام، قال الهيثمي (مجمع الزوائد: ١٧٦/٩): فيه أبو مزرّد، ولم أجد من وثقه، وبقية رجاله رجال الصحيح اهـ.
وقال الحافظ عنه: مقبول، وهو مشهور بكنيته، واسمه عبدالرحمن بن يسار، وقد ترجمه الذهبي (في الميزان: ٥٧٣/٤). =

بال قائماً من جرح كان بمأبضه[1]، في أخبار كثيرة من هذا النوع يطول شرحه.

وهؤلاء الصحابة الراوون عنه ﷺ سوى من صحبوه وماتوا قبله، وقتلوا بين يديه في الصفوف، أو تبددوا ولم تظهر لهم رواية ولا حديث، فإنه ﷺ وقف عام الفتح بمكة وبين يديه خمسة عشر ألف عنان.

وقد كان (الواحد) من الحفاظ يحفظ خمسمائة ألف حديث[2].

= وله إسناد آخر عند الطبراني ح٢٦٢٥، قال الهيثمي: فيه من لم أعرف.
وحزقة: بضمتين فقاف مشددة، ضرب من اللعب كما في القاموس، أو هو القصير يقارب خطوه لقصره أو لضعف بدنه.
قال ابن فارس: الحزقة الرجل القصير سمي بذلك لتجمع خلقه (مقاييس اللغة ٥٣/٢)، فيحتمل أنه ﷺ أراد اللعبة، أو أنه قالها على سبيل المداعبة.
وترق بمعنى: اصعد، وعين بقة: كناية عن الصغر، أي اصعد يا عين البقة، والبقة البرغوث (النهاية في غريب الحديث: ٣٧٨/١).
ورواه المصنف في (معرفة علوم الحديث: ح٢٠٨ ـ ٢٠٩)، ثم قال:
سألت الأدباء عن معنى هذا الحديث، فقالوا لي أن الحزقة المقارب الخطى، والقصير الذي يقرب خطاه، وعين بقة أشار إلى البقة التي تطير، ولا شيء أصغر من عينها لصغرها، وأخبرني بعض الأدباء أن النبي ﷺ أراد بالبقة فاطمة فقال للحسين: يا قرة عين بقة ترق، وعلق المؤتمن الساجي بهامش نسخته من المعرفة: هذا قول سخيف! والله أعلم.

(١) المأبض: باطن الركبة، وتزعم العرب أن البول قائماً يشفي من ألم المأبضين.
(٢) مراده بخمسمائة ألف حديث أي بالمكرر والموقوف، والى ذلك أشار السيوطي في ألفيته بقوله:
واحمل مقال عشر ألف ألف أحوي على مكرر ووقْفِ
قال العلامة أحمد شاكر (في تعليقته على الألفية: ص ١٢):
يريد بهذا العدد اختلاف طرق الحديث باختلاف رواته، ويدخل فيه أيضاً الأحاديث الموقوفة، فإن الحديث الواحد قد يرويه عن الصحابي عدد من التابعين، ثم يرويه عن كل واحد منهم عدد من أتباع التابعين، وهكذا، فيكون الحديث الواحد أحاديث كثيرة متعددة بهذا الاعتبار.
قال مقيده: ضاق فهم ابن الجوزي عن ذلك، وظن أن المراد المتون، فاستهجن هذا ورمى الحاكم بقلة الفهم، وقلّل معه الأدب (انظر قوله في صيد الخاطر ٤١٠ ـ ٤١٣)، ولو فهم المراد لما أساء الأدب مع الأئمة. =

١٧ - سمعت أبا جعفر محمد بن أحمد بن سعيد الرازي يقول: سمعت أبا عبدالله محمد بن مسلم بن وارة يقول: كنت عند إسحاق بن إبراهيم بنيسابور فقال رجل من أهل العراق: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: صحَّ من الحديث سبعمائة ألف حديث وكسر، وهذا الفتى [٣ص/أ] يعني أبا زرعة الرازي قد حفظ ستمائة ألف «حديث»(١).

١٨ - سمعتُ أبا بكر محمد بن جعفر المزكي يقول: سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: سمعت علي بن خشرم يقول: كان إسحق بن إبراهيم بن راهويه يملي سبعين ألف حديث حفظاً(٢).

١٩ - سمعت أبا بكر بن أبي دارم الحافظ بالكوفة يقول: سمعت

= وفي هذه النصوص يسرد الحاكم بعض الآثار من واقع بعض الحفاظ، ليؤيد ما قال عن كثرة الصحيح على الخصوص، والسنة على العموم، وهذا شيء لا يُختلف فيه فالسنة بحر زاخر، متلاطم الأمواج، كثير الدرر، والموفق من يسر له الاشتغال بما ينفعه.

وقد جمعت قصص الحفاظ، وأخبارهم العجيبة في ذلك، في كتاب حافل أسميته: حفظ الله السنة وصور من حفظ العلماء لها.

(١) إسحق بن إبراهيم هو الإمام المعروف بابن راهويه (انظر في ضبط راهويه: النكت على ابن الصلاح للزركشي ١٢٩/١ فما بعد).
وأبو زرعة الحافظ هو عبيد الله بن عبدالكريم الرازي، أحد حفاظ الدنيا، استوفيت أخباره في كتابي المشار إليه، وانظر شيئاً عن حفظه في ما سطره ابن أبي حاتم (في تقدمة الجرح والتعديل: ٣٢٩/١)، وتذكرة الحفاظ (للذهبي: ٥٥٧/٢).

وهذا الخبر ذكره الحافظ في تهذيب التهذيب من رواية البيهقي: ٣٢/٧ ٣٣ ثم قال: قال البيهقي: أراد ما صح من حديث رسول الله ﷺ، وأقاويل الصحابة، وفتاوى من أخذ عنهم من التابعين.

ونقله الزركشي في النكت عن الحاكم في المدخل ١٨٤/١.

(٢) الجامع للخطيب ٢٤/٢ من طريق الحاكم، تذكرة الحفاظ للذهبي، ص: ٤٣٤، وطبقات الحفاظ للسيوطي، ص: ١٩٢، وفيه قوله:
كأني أنظر إلى سبعين ألف حديث في كتبي.

أبا العباس أحمد بن محمد بن سعيد الحافظ يقول: أحفظ لأهل البيت «عليهم السلام» ثلاثمائة ألف حديث[1].

٢٠ ـ سمعت أبا علي الحافظ يقول سمعت أبا العباس بن سعيد يقول: ظهر لأبي كُريب بالكوفة ثلاثمائة ألف حديث[2].

٢١ ـ سمعت أبا بكر بن أبي دارم (الحافظ) يقول: كتبتُ بأصابعي عن أبي جعفر الحضرمي مُطيَّن مائة ألف حديث[3].

٢٢ ـ سمعتُ أبا إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحي «رحمه الله» يقول: سمعتُ محمد بن المسيب الأرغياني يقول: كنتُ أمشي بمصر وفي كُمّي مائة جزء، في كل جزء ألف حديث[4].

• **قال الحاكم رحمه الله:**

وقد كان في عصرنا جماعة بلغ المسند المصنف له على تراجم

---

(١) أحمد بن محمد بن سعيد، هو الحافظ الكبير المشهور بابن عقدة، وكان عفا الله عنه فيه تشيع. وفي تذكرة الحفاظ للذهبي (ص٨٤٠) قال: قال ابن عقدة: أنا أجيب في ثلاثمائة ألف حديث من حديث أهل البيت.

(٢) أبو كريب: هو محمد بن العلاء، والخبر رواه الخطيب في الجامع ١٧٧/٢ من طريق محمد بن يوسف القطان عن الحاكم، وهو في تهذيب التهذيب: ٣٨٦/٩، بأتم من ذلك.

(٣) الخبر في الجامع للخطيب ١٧٨/٢ من طريق المصنف.
وأبو جعفر الحضرمي الملقب: مطيّن بفتح التحتانية مشددة، هو محمد بن عبدالله بن سليمان، أحد الكبار، ترجمته في تذكرة الحفاظ: ٦٦٢/٢، وفيه هذا الخبر.

(٤) ساق هذا الخبر من طريق الحاكم الخطيب في الجامع ٢٦١/١، والذهبي في تذكرة الحفاظ ٧٨٩/٣، والسير ٤٢٥/١٤.
وكان الارغياني دقيق الخط جداً، وكان هذا كالمشهور من شأنه، وليس بشرط أن تكون هذه الأجزاء المحمولة قد حوت الحديث بأكمله، فقد يكتفى بالأطراف، كما كانت عادة كثير من الحفاظ.
وقال الذهبي في السير: هذا يدل على دقة خطه، وإلا فألف حديث بخط مفسر تكون في مجلد، والكم إذا حمل فيه أربع مجلدات فبالجهد.

الرجال لكل واحد منهم ألف جزء، منهم: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة الأصبهاني، وأبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الماسرجسي[1].



---

(١) نقل الذهبي هذه العبارة عن الحاكم مختصراً إياها في ترجمة أبي إسحق بن حمزة من (تذكرة الحفاظ: ٩١٠/٣)، وانظر ترجمة الماسرجسي عنده: ٩٥٦/٣.

تنبيه:

وقع في ترجمة الماسرجسي في التذكرة وغيرها تصحيف، وهو قول الحاكم عنه: هو (سفينة) عصره في كثرة الكتابة، ولا معنى يستفاد لهذه الكلمة، وصوابها: سِيفَنَّة، وهو لقب للحافظ الكبير: إبراهيم ابن ديزيل، لقب بذلك لكثرة نسخه الحديث، وكتابته إياه، فشبه الحاكم الماسرجسي بابن ديزيل في كثرة الكتابة.

وسيفنه: ضبطه في القاموس بكسر السين وفتح الفاء والنون المشددة، قال: طائر بمصر لا يقع على شجرة إلا أكل جميع ورقها، ولقب ابن ديزيل لقب به لأنه إذا أتى محدثاً كتب جميع حديثه.

ومما يستملح ذكره، ما رواه المصنف في (معرفة علوم الحديث، ح٥٣٥) عن محمد بن إبراهيم بن نومرد الدامغاني قال:

كنا في مجلس إبراهيم بن الحسين بن ديزيل الهمذاني، وكان يلقب بسيفنه، فتقدم إليه بعض الغرباء يسأله في أحاديث، فامتنع عليه فيها إبراهيم، فقال: إن حدثتني بهذه الأحاديث، وإلا هجوتك! فقال إبراهيم: كيف تهجوني؟ قال: أقول:

وقائل مالك في رنة ... فقلت ذا من فعل سيفنه

قال: فتبسم إبراهيم، وأجابه في تلك الأحاديث.

قال ابن نومرد: وإنما لقب بسيفنه لكثرة كتابته الحديث، بسيفنه طائر بمصر لا يقع على شجرة إلا أكل ورقها، حتى لا يبقي منها شيئاً، وكذلك كان إبراهيم، إذا وقع إلى محدث لا يفارقه، حتى يكتب جميع حديثه.

«و» القسم الثاني من الصحيح المتفق عليها:

الحديث الصحيح، بنقل العدل عن العدل، رواه الثقات الحفاظ إلى الصحابي، وليس لهذا الصحابي إلا راوٍ واحد.

ومثال ذلك:

حديث عُروة بن مضرس الطائي أنه قال: أتيت رسول الله ﷺ وهو بالمزدلفة، فقلت: يا رسول الله أتيت من جبلي[(١)] طيئ، أتعبتُ نفسي، وأكْلَلتُ مطيتي، ووالله ما تركت من جبل إلا وقد وقفت عليه، فهل لي من حج؟ فقال رسول الله ﷺ: «**من صلى معنا هذه الصلاة، وقد أتى عرفة قبل ذلك بيوم أو ليلة، فقد تم حجه، وقضى تفثه**»[(٢)].

● **قال الحاكم رحمه الله:**

وهذا حديث من أصول الشريعة، مقبول متداول بين فقهاء الفريقين، ورواته كلهم ثقات، ولم يخرجه البخاري ولا مسلم في الصحيحين، إذ ليس له راوٍ عن عروة بن مضرس غير الشعبي[(٣)].

---

(١) في سوى الأصل وَ ج: جبال.

(٢) سقطت هذه الجملة من الأصل.

(٣) رواه الحاكم في (المستدرك: ٤٦٣/١)، ثم قال:

هذا حديث صحيح على شرط كافة أئمة الحديث وهو قاعدة من قواعد الإسلام، وقد أمسك عن إخراجه الشيخان على أصلهما، أن عروة بن مضرس لم يحدث عنه غير عامر الشعبي، وقد وجدنا عروة بن الزبير بن العوام حدث عنه، ثم ساق الحديث من رواية عروة بن الزبير عنه.

قلت: يؤخذ على الحاكم:

* أنه لا يصح الحديث من رواية عروة بن الزبير، لأن في الطريق دونه يوسف بن خالد السمتي، كذاب، فهذه متابعة لا يعتد بها، ولا يخرج بها عروة بن مضرس من حيز الوحدان، وقد قيل أن غير الشعبي روى عنه، ولا يصح.

قال الدارقطني: روى عن عروة بن مضرس حميد بن منهب وعروة بن الزبير، وفي روايتهما نظر (الإلزامات ص ٨٥، وتهذيب التهذيب: ١٨٨/٧). =

وشواهد هذا كثيرة في الصحابة:

كعُمير بن قتادة الليثي ليس له راوٍ غير ابنه عبيد[1]، وأبي ليلى الأنصاري ليس له راوٍ غير ابنه عبدالرحمن[2].

وقيس بن أبي غرزة الغفاري على كثرة روايته عن رسول الله ﷺ ليس له راوٍ غير أبي وائل شقيق بن سلمة[3]، وأبو وائل من أجلة التابعين بالكوفة، أدرك عمر وعثمان وعلياً (رضي الله عنهم) فمن بعدهم من الصحابة.

وأسامة بن شريك، وقطبة بن مالك على اشتهارهما في الصحابة، ليس

= ونقل الحافظ ابن حجر عن أبي صالح المؤذن أنَّ ابن عباس روى عنه أيضاً، ذكره في الإصابة ٢٣٩/٤.

* لم يترك الشيخان هذا الحديث للسبب الذي ذكره، بل لأنهما لم يحصرا الصحيح ولم يقصدا إلى ذلك.

(١) تهذيب التهذيب: ١٤٨/٨، وابنه عبيد بن عمير، قاص أهل مكة، مجمع على ثقته، وترجمة عمير موجزة في الإصابة ٣٥/٥.

(٢) أبو ليلى الأنصاري، صحابي مختلف في اسمه، قيل بلال، وقيل بليل، وقيل داود، وقيل غير ذلك، وهو بكنيته أشهر، تفرد بالرواية عنه ابنه الثقة الجليل: عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، ووهم بعضهم فظن أن عامر بن لوين قد روى عنه أيضاً، والصواب أن عامر بن لوين روى عن أبي ليلى الأشعري لا الأنصاري، بيَّن ذلك الحافظ في تهذيب التهذيب: ٢١٦/١٢، والإصابة ١٦٦/٧.

(٣) لم أجد لهذه الكثرة المزعومة إلا حديثين، أخرج أحدهما في المستدرك، من طرق عن أبي وائل عنه: إن البيع محضرة اللغو والإيمان الحديث.
(المستدرك: ٥/٢ ـ ٦)، ثم عقب:
لم يخرجاه لما قدمت ذكره من تفرد أبي وائل بالرواية عن قيس بن أبي غرزة. اهـ.
وأخرجه البغوي في معجم الصحابة ٨/٥، وقال: لا أعلم ابن أبي غرزة روى عن النبي ﷺ غيره اهـ. وهو متعقب بالحديث الذي:
رواه الطبراني في الكبير ٣٥٩/١٨، وأبو يعلى ٥٩/١ من طريق الحكم بن عتيبة عنه عن النبي ﷺ: «من غش المسلمين فليس منهم»، قال في المجمع ٧٩/٤: رجاله ثقات.
قلت: في (الجرح والتعديل: ١٠٢/٧) عدّ الحكم بن عتيبة في الرواة عن قيس، لكن قال ابن عبدالبر: لا أدري أسمع منه أو لا، قال الحافظ: جزم غيره بأن روايته عنه مرسلة (الإصابة ٢٦٢/٥ وفيه: تصحف الحكم إلى: الحاكم!!).
ويمكن عدّ إبراهيم مولى صخير في الرواة عنه (مسند أحمد ٦/٦). =

لهما راوٍ غير زياد بن علاقة، وهو من كبار التابعين[1].

ومِرداس بن مالك الأسلمي[2]، والمستورد بن شداد الفهري[3]،

---

(۱) وذكر الذهبي في (تلخيص المستدرك: ۱۲۱/۱) أن علي بن الأقمر روى عن أسامة أيضاً، وكذا ذكره ابن حجر في (تهذيب التهذيب: ۲۱۰/۱)، وحديث علي عنه رواه الطبراني في الكبير ح ٤٩٥، من طريق محمد بن عبيد العرزمي عن علي، والعرزمي ضعيف.
وجاء عن الدارقطني عدّ مجاهد بن جبر في الرواة عنه (تهذيب التهذيب ۲۱۰/۱).
قلت: حديث مجاهد عن أسامة قد خرجه المصنف في (المستدرك: ٤٠١/٤)، فخرج بذلك أسامة بن شريك من حيز الوحدان.
أما قطبة بن مالك الثعلبي (اختلف في نسبه)، فوافق الحاكم على تفرد زياد عنه البغوي في معجم الصحابة (٦٤/٥) وليس كذلك، فقد روى عنه أيضاً الحجاج بن أيوب كما أفاده المزي، وعبد الملك بن عمير كما أفاده ابن حجر نقلاً عن العلل لابن المديني (تهذيب التهذيب: ۳۸۰/۸).
وذِكر قطبة بن مالك في هذا النوع الذي لم يخرجه الشيخان متعقب، فإن حديثه في مسلم «صليت خلف النبي ﷺ الصبح فقرأ: ﴿وَٱلنَّخۡلَ بَاسِقَٰتٖ...﴾ الحديث، كتاب الصلاة، الباب ٣٥، ح ٣، ٤، ٥. وقطبة من أفراد مسلم دون البخاري، (كما في الرياض المستطابة ص٢٥١).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: زعم المزي أن زياد بن علاثة روى أيضاً عن مرداس بن مالك، وليس كذلك، فإن شيخ زياد بن علاثة غيره وهو مرداس بن عروة، الإصابة ٨١/٦.
قلت: سلِم للحاكم ذكره في الوحدان، ولكن لم يسلم إيراده إياه في القسم الذي زعم أن الصحيحين خاليان منه، فحديث مرداس في البخاري مشهور، وهو حديث ذهاب الصالحين، وبقاء الحثالة، ولذلك ترجمه في الرياض المستطابة، في أفراد البخاري ص٢٦٨.

(٣) في ذكر المستورد بن شداد مع من تفرد قيس بالرواية عنهم تسامح شديد، فقد روى عنه جماعة من التابعين (انظر الجرح والتعديل: ٣٦٤/٨ وتهذيب التهذيب: ١٠٦/١٠، والاصابة: ٨٧/٦، حيث ذكرا جماعة من الرواة عنه).
والعجيب أن الحاكم نفسه قد أخرج حديث عبدالرحمن بن جبير عنه (المستدرك: ٤٠٦/١).
وحديث أبي إسحق الهمداني عنه (المستدرك: ٥٩٢/١) ـ لكن قال الحافظ في النكت الظراف ٣٧٥/٨: لعل أبا إسحق دلسه ـ.
وحديث وقاص بن ربيعة عنه (المستدرك: ١٢٧/٤).
وذكر الحاكم إياه في هذا القسم الذي لم يخرجه الشيخان غلط أيضاً ـ وهو يعقب على أحاديثه في المستدرك بقوله: لم يخرجها الشيخان ـ وقد أخرج له مسلم ثلاثة أحاديث، =

ودُكَيْن بن سعيد المزني[1] كلهم من الصحابة وليس لهم راوٍ غير قيس بن أبي حازم، وهو من كبار التابعين، أدرك أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً رضي الله عنهم (أجمعين)، وولد في زمان رسول الله ﷺ[2].

والشواهد لما ذكرناه كثيرة، ولم يخرج البخاري ومسلم هذا النوع من الحديث في الصحيح، والأحاديث متداولة بين الفريقين محتج (بها) بهذه الأسانيد التي ذكرناها[3] [٣ص/ب].

= أشهرها: ما الدنيا في الآخرة إلا كمثل ما يجعل إصبعه في اليم، فلينظر بم ترجع.
وعلق له البخاري حديثاً هو في مسلم (تحفة الأشراف: ٨/٣٧٥).
تنبيه:
المستورد بن شداد من شرط العامري في كتابه الرياض المستطابة، ولكنه فاته.

(١) قال الحافظ ابن حجر: دكين بن سعيد أو سعد الخثعمي، ويقال المزني، له حديث واحد تفرد أبو إسحق السبيعي بروايته عنه، الإصابة: ٢/١٦٤.
قلت: هذا وهم أو تصحيف، فهذا الحديث الواحد رواه أبو داود وابن حبان وغيرهما من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عنه قال: أتينا النبي ﷺ فسألناه الطعام، فقال: «**يا عمر اذهب فأعطهم**. .» الحديث.

(٢) قيس بن أبي حازم ثقة جليل، مخضرم، ويقال له رؤية، وهو الذي يقال: إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة المبشرين، مات بعد التسعين أو قبلها، وقد جاوز المائة.
وقال أبو داود: أجود التابعين إسناداً قيس بن أبي حازم، روى عن تسعة من العشرة، لم يرو عن عبدالرحمن بن عوف، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وسعيد (سؤالات أبي عبيد: ١/٢٧٠).
ولم يذكر أبا عبيدة، وروايته عنه مثبتة في تهذيب الكمال: ٢٤/١٠، (نقلا عن محقق السؤالات).

(٣) لا يخفى عليك الآن ما في هذه العبارة من التجاوزات، ومجانبة واقع الصحيحين.
تنبيه:
ذكرت فيما مضى أن أبا عبدالله الحاكم لم يخف عليه حال الوحدان الذين أخرج الشيخان حديثهم، ومما يدل على ذلك هذه المذاكرة العلمية بين الحاكم وشيخه الحافظ الدارقطني.
قال الحاكم في (المستدرك: ٤/٤٠٠):
قال لي أبو الحسن علي بن عمر الحافظ رحمه الله ـ: لم أسقطا حديث أسامة بن شريك من الكتابين؟، قلت: لأنهما لم يجدا لأسامة بن شريك راوياً غير زياد بن علاقة، فحدثني أبو الحسن رضي الله عنه وكتبه لي بخطه، قال: =

= قد أخرج البخاري رحمه الله عن يحي بن حماد عن أبي عوانة عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي رضي الله عنه أنه قال: يذهب الصالحون أسلافاً، الحديث، وليس لمرداس راوٍ غير قيس.

وقد أخرج البخاري حديثين عن زهرة بن معبد عن جده عبدالله بن هشام بن زهرة عن النبي ﷺ، وليس لعبد الله راوٍ غير زهرة.

وقد اتفقا جميعاً على إخراج حديث قيس بن أبي حازم عن عدي بن عميرة عن النبي ﷺ أنه قال: من استعملناه على عمل، وليس لعدي بن عميرة راوٍ غير قيس.

وقد اتفقا جميعاً على حديث مجزأة بن زاهر الأسلمي عن أبي عن النبي ﷺ في النهي عن لحوم الحمر الأهلية . وليس لزاهر راوٍ غير مجزأة.

وأخرج البخاري حديث الحسن عن عمرو بن تغلب، وليس لعمرو راوٍ غير الحسن.

وأخرج أيضاً حديث الزُّهْري (؟)، وأخرجا جميعاً حديث الحسن عن عمرو بن تغلب وليس له راوٍ غير الحسن (كذا).

فترى كيف أن الدارقطني لم يوافق الحاكم على ما علل به عدم إخراجهما حديث أسامة بن شريك، وبين له من واقع الكتابين ما يثبت أنهما قد أخرجا لبعض الوحدان، وأظن أن الحاكم يعلم ذلك قبل أن ينبهه الدارقطني، بل هناك نص يفيد اطلاعه على كتاب الالزامات للدارقطني، وكتاب الالزامات حوى من ذلك الشيء الكثير.

فقد نقل الحاكم عن الدارقطني قوله: مما يلزم مسلم والبخاري إخراجه، حديث كرز بن علقمة هل للإسلام منتهى فقد رواه عروة بن الزبير، ورواه الزُّهْري وعبد الواحد بن قيس عنه، قال أي الحاكم ـ: والدليل الواضح على ما ذكره أبو الحسن الدارقطني أنهما جميعاً قد اتفقا على حديث عتبان بن مالك الأنصاري، الذي صلى رسول الله ﷺ في بيته، وليس له راوٍ غير محمود بن الربيع (المستدرك: ٣٤/١).

و انظر أيضاً: ٢٣/١، ١٩، ففيه ما يفيد ذلك.

تنبيه:

في ما مضى من كتاب الدارقطني إلى الحاكم مغالطات يجل الدارقطني عنها، وأظنها من نتاج تحريف المطابع وتصحيفها، وقد عرفت مطبوعة المستدرك بذلك، حتى إني كدت أفقد الثقة بها، وبيان ذلك أن تعلم:

* أن مسلماً رحمه الله لم يخرج حديث الحسن عن عمرو بن تغلب، بل هو من مفردات البخاري دونه، فكأن الناسخ أو الطابع انتقل نظره بعد أن كتب (أخرج حديث الزُّهْري) إلى السطر فوقه، فأعاده مرة أخرى، فقرطم في الكلام وحرف، وقد ورد على الصواب في الإلزامات للدارقطني ص ٧٤.

* لم يخرج البخاري حديث عدي بن عميرة في العمل، بل هو من مفردات مسلم، =

«و» القسم الثالث من الصحيح المتفق عليها:

أخبار جماعة من التابعين عن الصحابة، والتابعون ثقات، إلا أنه ليس لكل واحد منهم إلا الراوي الواحد.

مثل:

محمد بن حُنين، وعبد الرحمن بن فَرُّوخ، وعبد الرحمن بن معبد، وزياد بن الحارث وغيرهم، ليس لهم راوٍ غير عَمرو بن دينار، وهو إمام أهل مكة[1].

= وهو في كتاب الإمارة (ح: ١٨٣٠)، وعلى الصواب ذكره الدارقطني في الإلزامات ص ٦٥، ولمعرفة الرواة عن عدي، طالع تهذيب التهذيب: ١٦٩/٧.

* ليس لزاهر بن الأسود، والد مجزأة، رواية في مسلم، وحديثه تفرد به البخاري، كما في الإلزامات ص٦٨، نعم خرج مسلم لمجزأة، لكن ليس عن أبيه، فتنبه، والله أعلم.

* أما حديث الزُّهري الذي سقط من نسخة المستدرك فقد بينه في الإلزامات ص٧٤ قال: أخرج البخاري عن الزُّهري عن عبدالله بن ثعلبة بن صعير: مسح النبي ﷺ وجهه، ولم يرو عنه غير الزُّهري.

* حديث الحسن عن عمرو بن تغلب، تفرد به البخاري دون مسلم، الإلزامات ص٧٤، الرياض المستطابة ص٢٣١.

(١) نقل الحافظ في (تهذيب التهذيب: ٢٥٢/٦) عن الحاكم بعض هذا، وقال:
زعم الحاكم أن البخاري ومسلماً إنما تركا إخراج حديث عبدالرحمن بن فروخ هذا لأنه لم يرو عنه غير عمرو بن دينار، يعني تركا أحاديثه الموصولة ـ لعبد الرحمن حديث معلق في البخاري ـ.
قال: وهو على قاعدته في أن شرط من يخرج له في الصحيح أن يكون له راويان، وقد تناقض هو، فادعى أن هذا شرطهما، ثم استدرك عليهما أشياء مما يخالف ذلك، ولا يرد منها شيء، لأنهما لم يصرحا باشتراط ذلك، بل يقوم مقام الراوي الثاني الشهرة مثلاً.
قلت: ما تناقض الرجل، لأن شرطه في كتابه إيراد الصحيح على شرطهما أو ما لم يكن من شرطهما ما دام من الأنواع الخمسة المتفق عليها، وما هو غافل عن ذلك ألا تراه يقول: لم يخرجاه لأنهما لم يجدا ـ لفلان في السند راوٍ آخر، وهما على شرطهما في وجوب أن يكون له راويان!!.
ولما عد هذا النوع من أنواع الصحيح المتفق عليها خرج في المستدرك حديث أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر في الصعيد الطيب: ١٧٧/١، وقال: =

وكذلك الزُّهْري محمد بن مسلم تفرد بالرواية عن جماعة من التابعين، منهم: عمرو بن أبان بن عثمان، ومحمد بن عروة بن الزبير، وعقبة بن سويد الأنصاري، وسنان بن أبي سنان الدؤلي وغيرهم[1].

وقد تفرد يحي بن سعيد الأنصاري عن جماعة من التابعين بالرواية، منهم: يوسف بن مسعود الزرقي، وعبد الله بن أنيس الأنصاري، وعبد الرحمن بن المغيرة وغيرهم.

وليس في الصحيح من هذه الروايات شيء، وكلها صحيحة بنقل العدل عن العدل، متداولة بين الفريقين محتج بها[2].

= صحيح لم يخرجاه إذ لم نجد لعمرو بن بجدان راوياً غير أبي قلابة الجرمي، وهذا مما شرطت فيه أي الكتاب وأثبت أنهما قد اخرجا مثل هذا في مواضع.

يريد من ليس له إلا راوٍ واحد من رجال الكتابين، فإذا كان يعلم ذلك فلماذا ذكر في شرط الشيخين ما قدمنا عنه مما يفيد نفي ذلك؟.

وسيأتي عنه في آخر هذا النوع نفي أمثلته عن الصحيحين!.

تنبيه: في النسخة طِ تصحيف في الأسامي المذكورة، وصوابه ما أثبته.

(١) شارك الزُّهْري في الرواية عن عمرو بن أبان: عبدالله بن علي بن أبي رافع، (تهذيب التهذيب: ٢/٨).

وفي محمد بن عروة: أخوه هشام بن عروة، (تهذيب التهذيب: ٣٤٣/٩).

وفي سنان: زيد بن أسلم.

وقد ذكر الحافظ في تقريب التهذيب، أن الزُّهْري تفرد عن أبي الاحوص، وذكر الحاكم أنه أي الزُّهْري ينفرد أيضاً بالرواية عن محمد بن أبي سفيان الثقفي، وعمرو بن أبي سفيان، قال:

وهو ينفرد عن نيف وعشرين رجلاً من التابعين، (المعرفة: ح٤١٣)، لكنه في عد محمد بن أبي سفيان متعقب، لذلك قال ابن الصلاح:

أخشى أن يكون الحاكم في تنزيله بعض من ذكره بالمنزلة التي جعله فيها، معتمداً على الحسبان والتوهم، (المقدمة: ٣٢٢ ـ ٣٢٣، وفتح المغيث ٢٠١/٤).

قال الحافظ في ترجمة يوسف بن مسعود الزرقي (تهذيب التهذيب: ٤٢٤/١١):

ذكر الحاكم أبو عبدالله أن يحي بن سعيد الأنصاري تفرد بالرواية عنه، فتحرر رواية عبيد الله عنه، مع أن حديثه عند النسائي متابعات.

وانظر (الجرح والتعديل: ٢٣٠/٩).

(٢) حاصل هذا القسم: أحاديث بعض التابعين، الذين تفرد راوٍ واحد عنهم، وتضمن كلامه:

* خلو الصحيحين ممن هذه حاله. =

«و» القسم الرابع من الصحيح المتفق عليها:

هذه الأحاديث الأفراد الغرائب، التي يرويها الثقات العدول، تفرد بها ثقة من الثقات، وليس لها طرق مخرجة في الكتب.

مثل:

حديث العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **«إذا انتصف شعبان فلا تصوموا، حتى يجئ رمضان»**.

وقد خرَّج مسلم أحاديث العلاء أكثرها في الصحيح، وترك هذا وأشباهه، مما تفرد به العلاء عن أبيه عن أبي هريرة[1].

= * والحكم بالصحة على هذه الأخبار، واتفاق الناس على ذلك.

أما الحكم الأول فقد تردد هو فيه كما نقلنا ذلك عنه، والأمر يحتاج إلى استقراء أكثر، وان كنا وجدنا من هذه صفته في غير طبقة التابعين.

أما الحكم الثاني، فأنا أميل إليه، لكن على الإنصاف فليس هو من المتفق عليه، كما أشرت سابقاً، ولقبول من هذه صفته، يشترط الاعتماد على قرينة تدعم حاله، وتقوي الثقة به، فهم وإن كان الكذب في زمانهم أقل، والصلاح هو الأكثر، لكن لا بد من هذه القرينة، كأن يوثقه المتفرد عنه، إذا كان يعتد بتوثيقه، أو يصفه بالصلاح والدين، بل قنع الحافظ بأقل من ذلك، واكتفى بأن يعرف حاله، كما في دفاعه عن نبهان مولى أم سلمة، وقد تفرد الزُّهْري بالرواية عنه، (فتح الباري: ٣٣٧/٩).

قال التقي ابن الصلاح في (مقدمته: ص٣٢٠ باب: من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد):

ثم إن الحاكم أبا عبدالله حكم في المدخل إلى كتاب الإكليل بأن أحداً من هذا القبيل لم يخرج عنه البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأنكر ذلك عليه، ونقض.

ثم قال: وذلك دال على مصيرهما إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولاً مردودا برواية واحد عنه، واعلم أنه قد يوجد في بعض من ذكرنا تفرد راوٍ واحد عنه، خلاف في تفرده.

قال مقيده: بذلك يظهر فساد من رد حديث راوٍ لتفرد راوٍ عنه، ومذهب حذاق النقاد خلافه.

قال ابن معين في أيوب بن منقذ: لم أسمع أحداً روى عنه غير معتمر، وهو شيخ بصري أرجو أن لا يكون به بأس (ثقات ابن شاهين ص٥٦).

وكذا قال ابن أبي حاتم (٢٥٨/٢) (لاحظ أن قول ابن معين لا بأس به كقول غيره ثقة).

ولكن الحافظ ابن حجر يقول غالباً فيمن هذه صفته: مقبول، يعني إن توبع، وإلا فغير مقبول، وهذا يحتاج إلى تحرير وتتبع، والله أعلم.

(١) رواه أحمد ٤٤٢/٢، والترمذي ٢٧٠/٢، وابن ماجه ٥٢٨/١، والدارمي ٣٥٠/١.

وهذا الحديث من مفردات العلاء.

قال النسائي: لا نعلم أحداً روى هذا الحديث غير العلاء، وعن الإمام أحمد: هذا=

وكذلك حديث أيمن بن نابل المكي عن أبي الزبير عن جابر بن عبدالله أن رسول الله ﷺ كان يقول في التشهد: «**بسم الله وبالله**».

● **(قال الحاكم رحمه الله):**

وأيمن بن نابل ثقة، مخرج حديثه في الصحيح للبخاري، ولم يخرج هذا الحديث، إذ ليس له متابع عن أبي الزبير من وجه يصح[1].

= الحديث ليس بمحفوظ، قال: وسألت عنه ابن مهدي فلم يصححه، ولم يحدثني به، وكان يتوقاه، قال أحمد: والعلاء ثقة، لا ينكر من حديثه غير هذا.

قال أبو داود: قال أحمد: هذا حديث منكر (انظر: مختصر سنن أبي داود للمنذري: ٢٢٤/٣، نصب الراية للزيلعي: ٤٤١/٢، فتح الباري: ١١٥/٤، فيض القدير: ٣٠٤/١).

وهذا الحديث أصبح كالمشهور من منكراته، حتى قال الخليلي:

مديني، مختلف فيه، لأنه يتفرد بأحاديث لا يتابع عليها، كحديثه عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: إذا كان النصف .

قال: وقد أخرج مسلم في الصحيح المشاهير من حديثه دون هذا والشواذ (الإرشاد للخليلي ص٢١٨ ـ ٢١٩، لا حظ تأثر الخليلي بشيخه المصنف).

وقد عابوا على مسلم إخراجه حديث العلاء، ويكفيه شهادة الحافظين أبي عبدالله الحاكم وأبي يعلى الخليلي، أنه ترك هذا الحديث وأشباهه، مما ينكر على العلاء، (انظر: التهذيب: ١٨٧/٨).

(١) أخرجه المصنف مستدركاً إياه على البخاري، وصححه (٢٦٧/١)، ورواه النسائي في كتاب الصلاة (ح١٢٠٣ الكبرى)، وابن ماجه فيه (ح٩٠٢) وذكر الاختلاف فيه الترمذي في جامعة ح٢٩٠.

قال المزي (تحفة الأشراف: ٢٨٨/٢ ـ ٢٨٩): قرأت أنا بخط النسائي لا نعلم أحداً تابع أيمن على هذا الحديث، وخالفه الليث بن سعد في إسناده، وأيمن عندنا لا بأس به، والحديث خطأ.

وقال النووي في الخلاصة معقباً على تصحيح الحاكم : وهو مردود، فقد ضعفه جماعة من الحفاظ، هم أجل من الحاكم وأتقن، وممن ضعفه البخاري، والترمذي، والنسائي، والبيهقي، قال الترمذي: سألت البخاري عنه فقال: هو خطأ (من نصب الراية: ٤٢١/١).

وهذه الزيادة مما اشتهر بها أيمن بن نابل، وأصبحت لا تعرف إلا به، بل قال الدارقطني: ليس بالقوي خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد .

قال الحافظ: زاد في أول الحديث الذي رواه عن أبي الزبير عن طاووس عن ابن=

(وحديث أبي أسامة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنّها قالت: طب رسول الله ﷺ حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء ولا يفعله.

● **قال الحاكم رحمه الله:**

هذا الحديث مخرج في الصحيح وهو شاذ بمرة)[1].

= عباس (كذا، وهو خطأ أو وهم، صوابه ما مر) في التشهد: بسم الله وبالله، وقد رواه الليث وعمرو بن الحارث وغيرهما بدون هذا (تهذيب التهذيب: ٣٩٣/١ ـ ٣٩٤).
وقول المصنف «ليس له متابع من وجه يصح»، فيشير إلى رواية ابن قحطبة الصليحي عن محمد بن عبدالأعلى عن المعتمر عن أبيه عن أبي الزبير، نحو حديث أيمن بن نابل، فهذا ليس بمحفوظ، أخطأ فيه ابن قحطبة (انظر المستدرك: ٢٦٧/١) والله أعلم.

(١) هذا الحديث كما علمت عليه سقط من النسخة ج ومطبوعة الطباخ، وثبت في الأصل، وسيأتي عنه نفي أمثلة هذا القسم من الصحيحين، فكيف يثبت فيه مثالاً من الصحيح؟.
وهذا الحديث مما تجاذبته الآراء في هذا العصر، وشنع به كثيرون، لسوء فهم توهموا أنه يفيده، دون أن ينعموا فيه التأمل.
وذِكر الحاكم له في قسم الغرائب أياً أراد بها محمول على ذهول منه، ومساواته إياه بحديث العلاء بن عبدالرحمن، وحديث أيمن بن نابل، عجب من العجاب ذلك لـ:
* أن هشام بن عروة لم يجرح كما جرح العلاء، فالعلاء وإن كان ثقة إلا أنه في أدنى مراتب الصحة، وهشام في أعلاها.
* أما أيمن بن نابل فقد شاركه جماعة في رواية الحديث، إلا أنه زاد عليهم شيئاً ما ذكروه، فحديثه إلى الشاذ ما هو.
* أما حديث هشام فلم ينفرد به عن أبيه عن عائشة، فقد شاركه في روايته بعض آل بيته، ولم ينفرد به عروة عن عائشة، ولا انفردت بروايته عائشة رضي الله عنها، قال الحافظ في (الفتح: ٢٢٦/١٠): وقد رواه غير عروة عن عائشة، وجاء أيضاً من حديث ابن عباس، وزيد بن أرقم. وغيرهما.
ومن استنكر متنه، فغاية ما عنده ظن أراه أنه يخدش في العصمة النبوية.
والجواب: أن العصمة الثابتة هي من أن يخلص إليه الناس بشيء فيه إزهاق روحه الشريفة، وذهاب نفسه الطيبة، لا مطلق الأذى، فقد كان ﷺ يناله من الأذى قبل نزول الآية وبعد نزولها مالا يجهله من عنده مسكة عقل، وسحره لن يعدو أن يكون أذى أصابه به الشانئون، عليهم اللعنات.
وقد أجمعت الأمة على عصمته من الخطأ في التبليغ، وليس في هذا الإجماع معارضة لهذا الحديث، فغاية ما فيه أنه كان يرى أنه يأتي أهله ولم يكن يفعل، ولم يقل الراوي: أنه يخيل إليه أن الوحي ينزل ولم يكن ينزل. =

وكذلك حديث أبي زَكير يحي بن محمد بن قيس - وهو ثقة مخرج حديثه في كتاب مسلم - عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: **«كُلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رآه غضب»**، وقال: **«عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق»**[1].

= وليعلم أن سحره ﷺ كان قبل نزول المعوذتين، أو قبل أن يعلم هو ﷺ خاصتهما في الحماية من ذلك، قيل: كان في السنة السابعة، بعد صلح الحديبية (فتح الباري ١٠/٢٢٦).
ثم إن الحافظ ذكر بعض شبه الملحدين التي أثاروها حول هذا الموضوع أجاب عنها (المصدر نفسه)، ومن قبله أورد في ذلك النووي بياناً شافياً في شرح مسلم (١٤/٤٢٥).

فائدة:

هذا الحديث من نوادر ما وقع في البخاري، حيث أنه أخرجه تاماً مرتين بإسناد واحد بلفظين مختلفين، وهذا لما علم من اعتماده في تدوينه على الحفظ.

(١) ما لأبي زكير في أصول مسلم شيئاً، إنما هي أحرف يسيرة في المتابعات، (تهذيب التهذيب: ١١/٢٧٥).

وهذا الحديث مما تفرد به، رواه ابن ماجه في الأطعمة ٢/١١٠٥، والمصنف في المستدرك ٤/١٢١، والمعرفة ح٢٣٤، والخليلي في الإرشاد ١/١٧٢، والعقيلي في ترجمته من الضعفاء، ثم قال: لا يعرف إلا به، (الضعفاء الكبير: ٤/٤٢٧).

وقال ابن حبان بعد أن أخرجه: هذا كلام لا أصل له من حديث النبي عليه الصلاة والسلام، (المجروحين: ٣/١٢٠، فيض القدير: ٥/٤٤).

وهو حديث يمثل به لأفراد البصريين عن المدنيين، لأن يحي بصري ومن فوقه مدني، (المعرفة للحاكم: ص ١٠١، مقدمة ابن الصلاح: ٨٢).

لكن ذكر الحاكم له في قسم غرائب الصحيح لا يستقيم، فغاية ما قال مزكّو أبي زكير: صدوق يخطئ كثيراً، قاله الحافظ في التقريب، وهو وصف أقرب إلى التوهين منه إلى التعديل، لأن المعروف أن الصدوق هو صاحب الحديث الحسن، فإذا كان يخطئ كثيراً، فهو إلى الضعف أقرب.

وإن كان الحاكم اعتمد في توثيقه على إخراج مسلم له، فهو لا يجهل أن ذلك في المتابعات، والحال تختلف عما لو كان في الأصول، ولكن هذه عادة الحاكم، يقول هو على شرطهما، أو شرط أحدهما، وفي الإسناد من لم يخرجا له إلا متابعة.

ولذلك أخرجه المصنف في المستدرك فهو عنده صحيح.

وقال تلميذه الخليلي:

هذا فرد شاذ، لم يروه عن هشام غير أبي زكير، وهو شيخ صالح، ولا يحكم بصحته ولا بضعفه (الإرشاد: ١/١٧٣). =

(قال الحاكم رحمه الله):

وشواهد هذا القسم كثيرة كلها صحيحة الإسناد، غير مخرجة في الكتابين، يستدل بالقليل الذي ذكرناه على الكثير الذي تركناه[1].

= وهذا تقليد منه لشيخه المصنف، إلا إنه اختلف معه في منزلة أبي زكير، ثم إن الذهبي عقب على الخليلي فقال:

بل نحكم بضعفه ونكارة مثل هذا (السير ٢٩٩/٩).

قال مقيده: لكي يقبل تفرد راوٍ ما يجب أن تتوافر فيه جملة شروط، وهي:

* أن يكون من العدالة والإتقان بدرجة يقوى بها الاعتماد عليه.

* ثم لا يكون قد أوغل بالتفرد وكثر ذلك منه.

* ولا يعلم عنه الإكثار من مخالفة أقرانه، والزيادة عليهم.

* ولا يكون التفرد عن إمام مشهور كثير الأصحاب، كما هو الحال هنا مع هشام بن عروة.

قال الإمام مسلم بن الحجاج رحمه الله في مقدمة صحيحه مبيناً ما قلناه:

لأن حكم أهل العلم، والذي يعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه، قبلت زيادته.

فأما من تراه يعمد لمثل الزُّهْري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ، المتقنين لحديثه، وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم.

(صحيح مسلم بشرح النووي: ١٧٣/١ ١٧٤).

فائدة:

مقدمة صحيح مسلم احتوت على فوائد مهمة في أصول الحديث، ولم أر من تصدى لإبراز الصناعة الحديثية من هذه المقدمة، فألفت إليها نظر طلبة العلم، فلعل الله أن ييسر لأحدهم فيكتب في ذلك كتاباً، والله الموفق.

(١) مهم هنا أن تعرف اصطلاح الحاكم في الشاذ، وأنه الحديث الذي يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة، (معرفة علوم الحديث: ص ١١٩). =

= فالشاذ والغريب الصحيح يلتقيان في اصطلاح الحاكم، مما جعله هدفاً لنقد المتأخرين، (مقدمة ابن الصلاح: ص ٧٨).

والعجيب أن الحاكم روى عن الشافعي مقولته في الشاذ، وهي مشهورة، ثم خالفها فصار إلى ما صار إليه.

وعن الحاكم أخذ هذا الخليلي إلا أنه عمم، فقال: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ بذلك شيخ، ثقة كان أو غير ثقة. (الإرشاد الخليلي: ١٧٦/١).

و الشاذ عندنا نوع من أنواع الضعيف، وليس هو كذلك عند الحاكم، إلا إذا وقف له على علّة، فيردّ عندها، فهو قبل الوقوف على علته يساوي عندنا الغريب، وبعد الوقوف على علته فمعل.

ومثل هو للشاذ بحديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ في الجمع بين الصلاتين، فهو شاذ عنده لأن يزيد تفرد به، ولم يوجد له متابع، ويزيد ثقة، ولكنه أعله بعدم شهرة يزيد بالرواية عن أبي الطفيل.

وعليه فإن أراد الحاكم بهذا القسم الغرائب، فينتقض نفيه ذلك عن الصحيحين، بغرائبهما، وقد دون المصنف بعضها في (المعرفة: ص ٩٤).

وهذا مما لا يمارى فيه، فالصحيحان يزخران بجملة صالحة منها، قيل هي قرابة المائتين، (تدريب الراوي: ١٤١/١)، ومن أشهرها:

* أول حديث في الجامع الصحيح: «إنما الأعمال بالنية».

* وآخر حديث فيه: «كلمتان خفيفتان على اللسان».

* وما بينهما: فمثل حديث «النهي عن بيع الولاء وهبته».

* وحديث «دخل وعلى رأسه المغفر»، (الإرشاد للخليلي ١٦٨/١، مقدمة ابن الصلاح: ص ٧٨).

* وحديث «من عادى لي ولياً فقد بارزته بالحرب»، (ميزان الاعتدال: ٦٤١/١)، وقال: فلولا هيبة الجامع الصحيح لعددته في منكرات خالد بن مخلد القطواني، فرحمة الله على الذهبي كيف امتهن القوم بعده هيبة الصحيحين!.

* وحديث «كن في الدنيا كأنك غريب، أو عابر سبيل»، (هدي الساري: ص ٤٤١).

وان نزلنا مراد الحاكم بهذا القسم على الشاذ في اصطلاحنا ـ، فنعم، قد تنكب الشيخان الأحاديث الشاذة في الجملة، وان وقع عندهما اللفظة بعد اللفظة مما ادعي شذوذه، فإن عامة ذلك في المتابعات والشواهد:

* كلفظة «لا يرقون» الواردة في حديث ابن عباس في السبعين ألفاً، فقد أخرجها مسلم في المتابعات من حديث سعيد بن منصور الطالقاني، (صحيح مسلم: ٩٢/٣، بشرح النووي). =

= * وكإحدى روايات مسلم لحديث «أفتان أنت يا معاذ»، قال الزيلعي: أما رواية مسلم «أنه سلّم، ثم صلى وحده» (الصحيح: ٤٢٦/٤)، فأشار البيهقي إلى أنها شاذة ضعيفة، فقال: لا أدري هل حفظت هذه الزيادة أم لا؟ (نصب الراية: ٣٠/٢).

* وكلفظة «فليرقه» الواردة في حديث ولوغ الكلب، فقد أخرجها مسلم متابعة (٢٣٤/١) من طريق علي بن مسهر، والحديث عنده من طرق دونها.

* وكحديث ابن عباس في الطلاق بلفظ الثلاث، جاء عن أحمد أنه شاذ مطرح (شرح العلل لابن رجب الحنبلي: ٦٢٥/٢)، وفيه مناقشة.

* وكذا جاء عن أحمد إعلال حديث رافع بن خديج في المخابرة بالاضطراب، وقال: حديث رافع ضروب، (المغني لابن قدامة: ٣١١/٥)، وفيه مناقشة أيضاً، بيانها في جزء عندي جمعته في طرق هذا الحديث.

* وحديث ابن عباس في زواجه ﷺ ميمونة محرماً، فقد عدّه بعضهم شاذاً، وتكلموا في موافقته للواقع، نبه على هذا النوع من الشذوذ ابن تيمية في (علم الحديث ص ١٦٣).

والصحيح أن لا شذوذ، ومخالفته للواقع لا يدخله في الشذوذ، لأنه صحيح عن قائله، فإن كان هو أخطأ تنزلاً فلا يعني أنه شاذ، وبعض العلماء وفق بينه وبين ماروي مخالفاً له.

* وأشهر ما ادعي شذوذه في مسلم حديث جابر في الست ركعات، وابن عباس في الثمان في صلاة الكسوف، وإنما صاروا إلى شذوذها بناء على أن الشمس لم تكسف إلا مرة واحدة زمن النبي ﷺ، يوم مات ابنه إبراهيم.

لكن قال النووي في (شرحه: ٤٥٣/٦) اختلفت الأحاديث في ذلك، وقد قال بكل نوع بعض الصحابة،، وقال جماعة من أصحابنا الفقهاء والمحدثين وجماعة من غيرهم، هذا الاختلاف في الروايات بحسب حال الكسوف، ونقل عن بعض أهل العلم أن صلاة الكسوف جرت في أوقات متعددة، ثم قواه، (وانظر نصب الراية: ٢٢٦/٢).

وهذا قول قوي، وليس ثمة ما ينفي تكرار التعدد وإن أباه الحافظ وقال: في ذلك نظر (تلخيص الحبير: ٩٠/٢).

وأيّاً كان فهذا باب يطول استقصاؤه، وقلّ أن يجمع الحفاظ فيه على رأي، بل ادُّعي في بعض أحاديثهما أشد من ذلك، وهو النكارة، وللسيوطي رسالة استنكر فيها حديث: **«إن أبي وأباك في النار»**، وهو مخرج في صحيح مسلم (كتاب الإيمان: ٨٧) وادَّعى أنَّ في الصحيح بعض الأحاديث المنكرة.

واستنكر بعض الشيوخ المعاصرين حديث الجساسة المشهور، وهو في صحيح مسلم أيضاً، وأنا في ما ذكرت أمثل لا اقرر. =

«و» القسم الخامس من الصحيح المتفق عليه:

أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم تتواتر الرواية عن آبائهم وأجدادهم بها[1] إلا عنهم.

كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جـده[2]،

= وبعد، فإن نفى الحاكم الشواذ عن الصحيحين في هذا الموضع، فقد أثبت عكس هذا في (المستدرك: ٢١/١) فقال: ولعل متوهماً يتوهم أن هذا متن شاذ، فلينظر في الكتابين ليجد من المتون الشاذة، التي ليس لها إلا إسناداً واحداً، ما يتعجب منه، ثم ليقس هذا عليها!.

مسألة:

ينبغي النظر في الشاذ وإلحاقه بأقرب القسيمين إليه، فصنيع الحاكم هنا يلحقه بالصحيح، وربما مال إليه الحافظ ابن حجر، فقد ذكر في فتح المغيث (١٨/١) أنّ شيخه مال إلى النزاع في ترك تسمية الشاذ ضعيفاً، وقال: غاية ما فيه رجحان رواية على أخرى، والمرجوحية لا تنافي الصحة، وأكثر ما فيه أنْ يكون هناك صحيح وأصح منه، فيعمل بالراجح، ولا يعمل بالمرجوح، لأجل معارضته له، لا لكونه لم تصح طريقه، ولا يلزم من ذلك الحكم عليه بالضعف، وإنما غايته أن يتوقف عن العمل به، ويتأيد بمن يقول صحيح شاذ كما سيأتي في المعل، وهذا كما في الناسخ والمنسوخ سواء.

قال: ومن تأمل الصحيحين وجد أمثلة ذلك (لمزيد بحث انظر: النكت على ابن الصلاح: ٥٠/١، ٤٣٨/٢ ـ ٤٣٩، فتح الباري: ٢٥/١٣، تدريب الراوي: ٦٥/١).

قلت: إلحاق الشاذ بالصحيح مغالطة لحد الصحيح، في قولهم: (. . أو علة قادحة) فإنْ لم تكن مخالفة الجماعة للواحد علة، فلا توجد علة في الدنيا، وهو حري أن يلحق بالأحاديث المغلوطة، ولا يتم لابن حجر استدلاله بقولهم: صحيح شاذ، لما علم من أن مرادهم (أحياناً) بالشاذ: الغريب، وهذا لا يخالف فيه أحد.

(١) هذه الكلمة سقطت من سوى الأصل وَ ج.

هكذا علل المؤلف عدم إخراج هذا النوع في الصحيحين، وقال في سؤالات السجزي ص١٤٨: بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري من ثقات البصريين ممن يجمع حديثه، وإنما أسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده لأنها شاذة لا متابع لها من الصحيح اهـ.

والمعنى واحد لأنه أراد بالشذوذ تفردهم عن آبائهم، وهو معنى قوله: لم تتواتر الرواية عن آبائهم إلا عنهم، والله أعلم.

(٢) عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، عن أبيه عن جده، إسناد=

= يعتمد عليه أهل السنن، ويخرج في المسانيد.
وعمرو في نفسه ثقة، ومن قصّر قال: صدوق، ولا ينزل عن ذلك، قال الحاكم (في المستدرك: ١٠٥/١): ليعلم طالب هذا الفن أن أحداً لم يتكلم قط في عمرو بن شعيب، وإنما تكلم مسلم في سماع شعيب من عبدالله.
وكذا حال شعيب بن محمد، فإنه صدوق، لم يطعن فيه.
أما محمد بن عبدالله جدّ عمرو، فلم يذكر بلين ولا توثيق، وهو مقل في الرواية، ووثقه ابن حبان، ولأجل ذلك قال الحافظ في التقريب: مقبول كما هي عادته في مثل هؤلاء.
وقال الذهبي: غير معروف الحال، وقد مات شاباً في حياة أبيه، وخلف ابنه شعيب صبيا فكفله جده.
وجده هو عبدالله بن عمرو بن العاص، الصحابي الجليل، أحد العبادلة الأربعة الذين هم معه، أبناء العباس، والزبير، وعمر بن الخطاب، رضي الله عنهم.
وقد اختلف أهل العلم في هذا الإسناد على أقوال ثلاثة:
أولها: أن قوله عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، يراد بجده جده الأدنى، أي جد عمرو وهو محمد، فتكون هذه الأحاديث من قبيل المرسل، لان محمداً تابعي، ولذلك لا يحتج أبو داود ولا أحمد في رواية الميموني بهذا الإسناد، وسيأتي في رواية البخاري عنه خلاف ذلك.
وقال في رواية الأثرم: ربما احتججنا بحديثه وربما وجس القلب منه.
ونقل أبو داود عنه: أهل الحديث إذا شاؤا احتجوا بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإذا شاءوا تركوه لترددهم في شأنه.
وهو قول القطان في ما نقله ابن المديني عنه، واختاره ابن عدي وقال: إذا روى عن أبيه عن جده يكون مرسلا، لأن جده محمد بن عبدالله بن عمرو، ولا صحبة له (الكامل ١١٦/٥).
وكذا صرح ابن حبان في ثقاته أنّه لا يصح سماع لشعيب من عبدالله بن عمرو (٣٥٧/٤).
قال مقيده: عادته إذا ما روى عن جده الأدنى، يصرح باسمه، وهذا في السنن كما ذكره الحافظ (تهذيب التهذيب: ٢٦٧/٩).
وقد قال الذهبي: رواية شعيب عن أبيه محمد ما علمتُها صحت، فإنّ محمداً قديم الوفاة، وكأنه مات شاباً (ميزان الاعتدال: ٢٦٦/٣).
ثم كفله جده، ونشّأه في كنفه، وقام له مقام والده المدفون، فتضعيف روايته عن أبيه أولى من تضعيفها عن كافله. =

....

= وقال ابن حبان (الثقات ٣٥٢/٥):
محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص يروي عن أبيه، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن محمد، ولا أعلم بهذا الإسناد إلا حديثاً واحداً من حديث ابن الهاد عن عمرو بن شعيب أهـ.
ثانيها: إنها صحيفة وجدها شعيب فرواها عن جده وجادة، وهذه هي الصادقة، التي كان عبدالله يدون فيها أحاديث النبي ﷺ، وكان يحبها ويبالغ في الاعتناء بها، وشأنها معروف، قال عبيد الله بن عبدالكريم أبو زرعة الرازي: إنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبيه عن جده، وقالوا: إنما سمع أحاديث يسيرة، وأخذ صحيفة كانت عنده فرواها.
وقال ابن معين: إذا حدث عن أبيه عن جده فهو كتاب اهـ.
وهذا ما كان يقوله أيوب السختياني، وعلل ابن عدي رفض الناس حديثه لكونه عن صحيفة (الكامل: ١١٦/٥).
قال مقيده: كونها عن صحيفة لا يقتضي رفضها، لما علم من صحة الرواية وجادة، لا سيما عن الصادقة، فكان الواجب على من قال بهذا أن يطابق عليها شروط قبول الوجادة، فإن رآها تامة قبلها، إلا أن يكون غير قائل بصحة الرواية وجادة، وهذا قول مرغوب عنه.
ثالثها: وهو المختار، أنه إسناد صحيح متصل، والمراد بجده جد شعيب وهو عبدالله بن عمرو الصحابي الجليل، ومما يستدل به على ذلك:
* أن محمداً والد شعيب توفي قديماً كما أسلفت، وليست لشعيب رواية صحيحة عنه، وأن عبدالله بن عمرو كفل شعيباً، ونشّأه في حجره، فلا تستنكر هذه الرواية عنه.
* ما جاء في بعض الطرق: (عن جده عبدالله بن عمرو)، فهذا رافع للنزاع، لكن بعض العلماء لم يجعله من قبيل المفسر، بل بنى عليه مذهباً رابعاً فلم يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه باسم جده عبدالله بن عمرو.
قال المنذري في شرحه حديث «لا يحل سلف وبيع» ـ: يشبه أن يكون الترمذي إنما صححه لتصريحه فيه بذكر عبدالله بن عمرو ويكون مذهبه في الامتناع من الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب إنما هو الشك في إسناده، لجواز أن يكون الضمير عائداً على محمد بن عبدالله، فإذا صرح بذكر عبدالله بن عمرو انتفى ذلك.
قال ابن القطان: إنما ردت أحاديث عمرو بن شعيب لأن الهاء من جده يحتمل أن تعود على عمرو فيكون الجد محمداً، فيكون الخبر مرسلاً، أو تعود إلى شعيب فيكون الجد عبدالله، فيكون الحديث مسنداً متصلاً، لان شعيباً سمع من جده عبدالله بن عمرو، فإذا كان الأمر كذلك فليس لأحد أن يفسر الجد بأنه عبدالله بن=

. . . .

= عمرو إلا بحجة، وقد يوجد ذلك في بعض الأحاديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبدالله بن عمرو فيرتفع النزاع، وقد يوجد بتكرار أبيه فيرتفع النزاع أيضاً. (نصب الراية للزيلعي: ١٨/٤ ١٩).

* لا يحتمل محمد هذه الكثرة من الأحاديث ـ وهو مات شاباً ـ أن يرسلها عن النبي ﷺ، وأين هذه المسانيد من وصف الذهبي إياه: مقل؟!.

* ومن حيث الإدراك، فقد أدرك شعيب من هو أقدم وفاة من عبدالله، قال (في الميزان: ٢٦٧/٣): صح أيضاً أن شعيباً سمع من معاوية، وقد مات معاوية قبل عبدالله بن عمرو بسنوات، فلا ينكر له السماع من جده، سيما هو الذي ربّاه وكفله.

* قال الدارقطني (في السنن: ٥٠/٣):

حدثنا أبو بكر النيسابوري نا محمد بن علي الوراق قال: قلت لأحمد بن حنبل: عمرو بن شعيب سمع من أبيه شيئاً؟ قال: يقول حدثني أبي، قال: قلت: فأبوه سمع من عبدالله بن عمرو؟ قال: نعم، أراه قد سمع منه.

سمعت أبا بكر النيسابوري يقول: هو عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص، وقد صح سماع عمرو بن شعيب من أبيه شعيب، وصح سماع شعيب من جده عبدالله بن عمرو.

(ـ هذا نقله الحاكم عن الدارقطني في المستدرك: ٢/ ٤٧ـ).

حدثنا أبو بكر النيسابوري أنبانا محمد بن يحي بن فارس، وأحمد بن منصور بن راشد، وعلي بن حرب قالوا: نا محمد بن عبيد نا عبيدالله بن عمر عن عمرو بن شعيب عن أبيه أن رجلاً أتى عبدالله بن عمرو يسأله عن محرم وقع بامرأة، فأشار إلى عبدالله بن عمر، فقال: اذهب إلى ذلك فاسأله، قال شعيب: فلم يعرفه الرجل، فذهبت معه فسأل ابن عمر فقال: بطل حجك، قال: فقال الرجل: أفأقعد؟ قال: بل تخرج مع الناس وتصنع ما يصنعون، فإذا أدركت قابلاً فحج واهد، فرجع إلى عبدالله بن عمرو فأخبره، ثم قال له اذهب إلى ابن عباس فاسأله، قال شعيب: فذهبت معه، فسأله فقال له مثل ما قال له عبدالله بن عمر، فرجع إلى عبدالله بن عمرو فأخبره بما قال ابن عباس، ثم قال: ما تقول أنت؟ قال: أقول مثل ما قالا.

نقله الحاكم أيضاً عن الدارقطني في المستدرك: ٦٥/٢، وكان قال قبلها: لم أزل اطلب الحجة في سماع شعيب بن محمد من عبدالله بن عمرو فلم أصل اليها إلى هذا الوقت، ثم ساق الخبر، مراده لم يصل إليها قبل هذا الخبر، والزيلعي رحمه الله في غير ما موضع ينقل هذه العبارة عن الحاكم، فيفهم منها أنه لم يجدها بعد فيقف عندها ولا ينظر أسفل منها، حيث الحجة فتجد النقل عنده ناقصاً (للمثال: انظر نصب الراية: ٣٨١/٢). =

وبَهْز بن حكيم القُشيري عن أبيه عن جده[1]،

= حدثنا محمد بن الحسن النقاش نا أحمد بن تميم قال: قلت لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري: شعيب والد عمرو بن شعيب سمع من عبدالله بن عمرو؟ قال: نعم، قلت: فعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يتكلم الناس فيه؟! قال: رأيت علي بن المديني وأحمد بن حنبل والحميدي وإسحق بن راهويه يحتجون به، قال: قلت: من يتكلم فيه، يقول ماذا؟ قال: يقولون إن عمرو بن شعيب أكثر أو نحو هذا. اهـ.

قلت: لكن أبا عبدالله البخاري مع توثيقه له، فقد تجنب حديثه في الجامع الصحيح، وما نقلناه عن الدارقطني فإسناده صحيح بل قال أبو عبدالله الحاكم: رواته حفاظ وهو كالأخذ باليد في صحة سماع شعيب بن محمد عن جده عبدالله بن عمرو (المستدرك: ٦٥/٢).

* قال ابن راهويه: إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة، فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما (المستدرك: ١٩٦/١، ٥٠٠، الكامل ١١٤/٥).

* ومن قال إن الرواية وجادة عن صحيفة، فهذه مكابرة يدفعها تصريحه بالسماع في أحاديث، ولا يمنع أن يكون روى بعضاً سماعاً وبعضاً وجادة عن «الصادقة».

قال الذهبي: أما كونها وجادة أو بعضها سماع وبعضها وجادة، فهذا محل نظر، ولسنا نقول أن حديثه من أعلى أقسام الصحيح بل هو من قبيل الحسن.

قلت: كونها وجادة لا يقلل من قيمتها، ولا يعلل ردها، لما علم من ضبط عبدالله بن عمرو لهذه الصحيفة، واعتنائه بها أولا، ولما تقرر ثانياً عند علماء النقد من صحة الرواية وجادة، بشروطها المعتبرة، وكلها متوافرة في هذه الإسناد.

تنبيه:

ذكر الحافظ ابن حجر عمرو بن شعيب في طبقات المدلسين، ورتب ذلك على مذهب من يقول الإسناد منقطع، وعليه يكون قد أتى بصيغة توهم الاتصال في محل الانقطاع، ولا يخفى ما فيه.

(١) هو بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة بن معاوية القشيري، كان شعبة يضعفه لأنه رآه يلعب الشطرنج، ثم روى عنه بعد ذلك حديث «أترعون عن ذكر الفاجر» (الصواب أن هذا الحديث تفرد به الجارود بن يزيد عن بهز، وهو باطل لا أصل له: الكامل: ٥٩٥/٢، الإرشاد: ٨٠٧/٢، السير: ٤٢٦/٩، الميزان: ٣٨٤/١، اللسان: ١٢٧/١، ولم يروه شعبة).

وذكره ابن حبان في المجروحين لأجل حديث رواه! فقال (كتاب المجروحين: ١٩٤/١):

كان يخطئ كثيراً، فأما أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه رحمهما الله، فهما يحتجان=

وإياس بن [٤ص/أ] معاوية بن قُرَّة المزني عن أبيه عن جده[1].

وجدُّ بهز بن حكيم: معاوية بن حيدة القشيري.

وجدُّ عمرو بن شعيب: عبدالله بن عمرو بن العاصي السهمي.

وجدُّ إياس بن معاوية: قُرَّة بن عبدالله المزني.

● **قال الحاكم رحمه الله:**

جماعتهم صحابيون، وأحفادهم ثقات، والأحاديث على كثرتها محتجٌّ بها في كتب العلماء.

= به، ويرويان عنه، وتركه جماعة من أئمتنا، ولولا حديث «إنا آخذوه وشطر إبله، عزمة من عزمات ربنا» لأدخلناه في الثقات، وهو من أستخير الله عز وجل فيه.
وقال الآجري عن أبي داود: هو عندي حجة، وعند الشافعي ليس بحجة، ولم يحدث شعبة عنه، وقال له: من أنت ومن أبوك! (من تهذيب التهذيب: ٤٩٨/١ - ٤٩٩، وهو من النصوص التي لم أجدها في سؤالات الآجري المطبوعة).
وأبوه حكيم: وثقه العجلي وابن حبان، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الحافظ: ذكره أبو الفضائل الصنعاني فيمن اختلف في صحبته، وهو وهم فانه تابعي قطعاً، (التهذيب: ٤٥١/٢).
قال التقي ابن الصلاح: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، روي بهذا الإسناد نسخة كبيرة حسنة، (المقدمة: ص ٣١٥).
أما جده معاوية فصحابي نزل البصرة، ومات بخراسان.
تنبيه:
ذكر الحاكم في (المستدرك: ١٢٥/١) أنه قدم القول في صحيفة بهز بن حكيم، ونقله الذهبي في المختصر، وقد تتبعت أحاديث المستدرك من هذا الموضع إلى أوله فلم أجد شيئاً، والله أعلم.

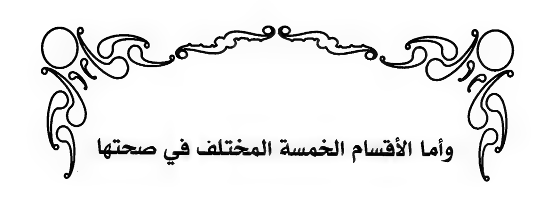
(١) إياس بن معاوية بن قرة بن إياس المزني، القاضي المشهور بالذكاء، بصري متفق على توثيقه، وأبوه معاوية من أفاضل التابعين، حديثه في الكتب الستة، وقرة بن إياس صحابي جليل، قتل في وقعة مع الأزارقة سنة ٦٤.
وسماع إياس من أبيه ثابت مشهور، وكذا سماع أبيه من جده، لكن الأحاديث المروية بهذا الإسناد قليلة بالنسبة للأسنادين قبله، ولم يخرج الحاكم لهذا الإسناد في مستدركه إلا حديثاً واحداً (٥٨٧/٣) من بين سبعة أحاديث أخرجها عن قرة بن إياس رضي الله عنه.

وقال أيضاً:

فهذه الأقسام (الخمسة) مخرجة في كتب الأئمة محتج بها[1]، وإنْ لم يخرج في الصحيحين منها حديث، لما بيّناه في كل قسم منها.



(١) نقل النووي هذه التقاسيم ملخصة، عازياً إياها للحاكم في كتابه هذا، (شرح مسلم: ١٣٨/١).



وأما الأقسام الخمسة المختلف في صحتها

فالقسم الأول منها: المراسيل:

وهو قول الإمام التابعي أو تابع التابعي قال رسول الله ﷺ، وبينه وبين رسول الله ﷺ قرن أو قرنان، ولا يذكر سماعه (فيه) مِن الذي سمعه[١].

فهذه أحاديث صحيحة عند جماعة أئمة أهل الكوفة: كإبراهيم بن يزيد النَّخعي[٢]، وحماد بن أبي سليمان، وأبي حنيفة النعمان بن ثابت، وأبي

---

(١) في المرسل ثلاثة أقوال:
ما رفعه التابعي مطلقاً.
وقيل مختص بذي الكبر منهم.
وقيل ما سقط منه راوٍ من السند.
والمعتمد ما قاله الحاكم في (المعرفة: ص٢٥): من أن مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسانيد متصلة إلى التابعي، فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ.
ثم قال: فأما مشايخ أهل الكوفة فكل من أرسل الحديث عن التابعين واتباع التابعين ومن بعدهم من العلماء، فإنه عندهم مرسل، محتج به، وليس كذلك عندنا، فإن مرسل أتباع التابعين عندنا معضل .
وفي المعرفة: ص ٢٨: اعترض المصنف على الإطلاق الثالث من اطلاقات المرسل، وسماه منقطعاً، وخالفه بعض أهل العلم (انظر المقدمة: ص٥٢).
فلماذا خالف هنا ما حققه هناك، وأضاف «أو تابع التابعي»؟!.

(٢) بيّن الحافظ ابن رجب ما يحتمل أن يكون مستند الحاكم الذي اعتمد عليه في تصنيفه إبراهيم النخعي فيمن يحتج بالمرسل، فقال في (شرح العلل: ١/٥٤٢ ٥٤٣):
وقد ذكر الحاكم إبراهيم النخعي فيمن يحتج بالمرسل، ولعله أخذه مما حكاه الترمذي=

يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي، وأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني، فمن بعدهم من أئمتهم، محتج بها عند جماعتهم.

ومنهم من قال: إنَّه أصح من المتصل المسند، فإنَّ التابع إذا روى الحديث عن الذي سمعه منه أحال الرواية عليه، وإذا قال: قال رسول الله ﷺ، فإنَّه لا يقوله إلا بعد اجتهاد في معرفة صحته(١).

والمراسيل (كلها) واهية عند جماعة أهل الحديث من فقهاء الحجاز، غير محتج بها، وهو قول سعيد بن المسيب، ومحمد بن مسلم الزُّهْري، ومالك بن أنس الأصبحي، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي(٢)،

= عنه أنه كان إذا أرسل فقد حدثه به غير واحد، وإن أسند لم يكن عنده إلا عمن سماه، فإن كان هذه مستنده فإنه يقتضي قبول أو ترجيح المرسل على المسند عن النخعي خاصة، فيما أرسله عن ابن مسعود خاصة، والله أعلم.

(١) يكفي في تضعيف هذا الوجه أن الناس مختلفون في شروط الصحيح، متفاوتون في إنزال الرواة منازلهم من الجرح والتعديل، فقد يكون المرسل عن ضعيف يراه المُرسل ثقة، أو يكون اختل فيه شيء من شروط الصحيح يراها المُرسل غير ضرورة.

(٢) كيف؟ وقد ذكر أبو داود في (رسالته إلى أهل مكة: ص٥):
إن المراسيل قد كان يحتج بها العلماء فيما مضى، مثل سفيان الثوري، ومالك ابن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي وتكلم فيه، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل.
فهذا الذي ذكره أبو داود هو المعروف، وما ذكره الحاكم فاحمله على الذهول، فإنه يكتب من حفظه.
وقد تحامل ابن دحية على الحاكم فقال في كتاب العلم المشهور في الأيام والشهور: يجب على طلبة الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبي عبدالله فإنه كثير الغلط، بيّن السقط، وقد قال على مالك وأهل المدينة في كتاب المدخل ما لا علم له به اهـ من النكت على ابن الصلاح للزركشي: ٢٢٤/١.
تنبيه:
حاول ابن رجب أن يجعل الخلاف بين من يعتد بالمرسل وبين من يأباه، خلافاً لفظياً، فساق فصلاً في ذلك (شرح العلل: ٥٤١/١)، ملخصه:
إن من لم يصححه يريد إسناده، لأنه في حكم المنقطع، ومن قبله فمراده المعنى المروي، ولا يخفى ما فيه.

ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، فمن بعدهم من فقهاء (أهل) المدينة.

وحجتهم فيه:

كتاب الله عز وجل، وسنة نبيّه ﷺ، وهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾[1]، فَقَرن تبارك وتعالى الرواية بالسماع من نبيّه ﷺ، ثم أدائه إلى من وراءه[2].

وهكذا قال رسول الله ﷺ في خطب ذوات عدد: نَضَر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها حتى يؤديها إلى من (لم) يسمعها.

٢٣ ـ حدثنا أبو الحسين أحمد بن عثمان بن يحي الآدمي ببغداد ثنا العباس بن محمد الدوري ثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى ثنا أبي عن ابن أبي ليلى عن أخيه عبدالرحمن عن ثابت بن قيس، قال: قال رسول الله ﷺ: **«تَسْمعون ويُسمع منكم، ويُسمع من الذين يَسمعون منكم، ويُسمع من الذين يَسمعون من الذين يَسمعون منكم، ثم يأتي من بعد ذلك قوم سِمان، يحبون السمن، ويشهدون قبل أن يسئلوا»**[3].

---

(١) سورة براءة: الآية ١٢٢.

(٢) روى المصنف في (المعرفة: ح٤٨) بإسناده إلى يزيد بن هارون قال:
قلت لحماد بن زيد: يا أبا إسماعيل هل ذكر الله أصحاب الحديث في القرآن؟ فقال: بلى، ألم تسمع إلى قول الله تعالى «ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون»، فهذا فيمن رحل في طلب العلم، ثم رجع به إلى من وراءه، ليعلمهم إياه.
قال الحاكم: ففي هذا النص دليل على أن العلم المحتج به هو المسموع غير المرسل.

(٣) رواه الطبراني في الكبير: ح١٣٢١، إلا أنه قال عن أخيه عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن ثابت، وهو كذلك في كتاب معرفة علوم الحديث للمصنف: ح١٠٥.
ولكن يظهر لي أن الصواب ما أثبت هنا لأن الذي يروي عن ثابت هو عبدالرحمن لا عيسى.
وقد أشار المصنف إلى هذا الحديث في المستدرك: ٩٥/١، وأخرجه هناك من حديث ابن عباس وقال: على شرطهما وأقره الذهبي.
وقد تصحف الإسناد في ما سوى الأصل تصحيفاً شديداً.

٢٤ ـ حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم ثنا ابن وهب أخبرني مسلمة بن علي عن زيد بن واقد عن حزام ابن حكيم قال: سمعتُ أنس بن مالك يقول: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: **«حدِّثوا عني كما سمعتم»**[(١)].

٢٥ ـ حدثنا علي بن حمشاذ العدل قال سمعت محمد بن شاذان يقول سمعت [٤ص/ب] أحمد بن سعيد بن صخر يقول سمعت أبا إسحاق الطالقاني يقول: سألتُ ابن المبارك قلت: الحديث الذي يُروى[(٢)] [من صلَّى عن أبويه]؟ فقال: من رواه؟ قلت: شهاب بن خراش، فقال: ثقة، عمن؟ قلت: عن الحجاج بن دينار، فقال ثقة، عمن؟ فقلت: عن النّبي ﷺ، فقال: إنَّ بين الحجاج بن دينار وبين النبي ﷺ مفازة تنقطع فيها أعناق الإبل[(٣)].

---

(١) في إسناد المؤلف: مسلمة بن علي متروك، (الضعفاء للعقيلي: ٢١١/٤، الميزان: ١٠٩/٤)، وحزام بن حكيم قال فيه الحافظ: مقبول.
ولمتنه ألفاظ قريبة في الصحيحين، وروي نحوه عن أبي قرصافة (الكامل: ١٤/١، فيض القدير: ٣٧٧/٣).

(٢) في غير الأصل وَ ج: الذي يقال.

(٣) رواه مسلم في مقدمة الصحيح: ٢٠٣/١ ـ ٢٠٤ بشرح النووي، وقال:
معنى هذه الحكاية أنه لا يقبل الحديث إلا بإسناد صحيح اهـ.
الكفاية للخطيب: ص٤٣١.
ومما احتج به الحافظ ابن حجر في رد المرسل ما جاء بالإسناد الصحيح عن عبدالرحمن بن مهدي عن ابن لهيعة عن شيخ من الخوارج أنه سمعه يقول بعدما تاب: إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً.
قال الحافظ: وهذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالمراسيل، إذ بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام والصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين، فمن بعدهم، وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا أمراً جعلوه حديثاً، وأشاعوه، فربما سمعه الرجل السُنيّ فيحدث به، ولم يذكر من حدث به تحسيناً للظن به، فيحمله عنه غيره، فيجيء الذي يحتج بالمقاطيع فيحتج به، ويكون أصله ما ذكرت، فلا حول ولا قوة إلا بالله (لسان الميزان: ١١/١ ـ ١٢). =

«و» القسم الثاني من الصحيح المختلف في صحته:

روايات المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم في الرواية.

فإنها صحيحة عند جماعة من ذكرناهم من أئمة أهل الكوفة، غير صحيحة عند جماعةِ مَنْ قَدّمنا ذكرهم من أئمة أهل المدينة.

ومعنى التدليس[1]: أنْ يقول سفيان بن عيينة ـ وهو إمام من أئمة أهل

= قال مقيده: ثم تمر على السُنيّ هذه الأحاديث لما يرى من اجتهاد الخوارج في العبادة، وتشميرهم فيها، وقد وصفهم الرسول ﷺ بذلك في الأحاديث الصحيحة، وفي هذا أيضاً رد على بعض الفضلاء ممن زعم أن الخوارج لا يكذبون بالنقل، والحق أن الهوى كالحب يعمي ويصم.

(١) التدليس نوع جرح في الرواة عند العلماء، أفرده بالنوع ابن حبان في (مقدمة المجروحين: ١/٨٠).

وليس المقصود جرحه بإطلاق، (كما ذهب إليه ابن حزم، الإحكام: ١٣٢/١) بل ما روى على تلك الصفة خاصة، قال المصنف في (المعرفة ص١٠٦): وربما توهم طالب هذا العلم أنه يجرح فيه، وليس كذلك.

والتدليس على أنواع، والمنتشر بين الرواة، والذي يعالجه الحديثي بكثرة، نوعان:

الأول: ما ذكره المصنف، وهو أن يروي المعروف بالتدليس ما لم يسمعه بصيغة موهمة للسماع، كعن أو قال.

وممن هذا شأنه: ابن إسحق وابن جريج، وفيهم كثرة، ومنهم من لا يدلس إلا عن ثقة: كالسفيانين ومعمر، وجد ذلك بالاستقراء من أحوالهم، ومنهم من يدلس عن الضعفاء وهو الغالب.

فائدة: ذكر الدارقطني أن مالك بن أنس كان يدلس، وتعقبه ابن حزم بأن هذا لم يوجد منه إلا في حالات قليلة (الإحكام: ١٣٢/١).

الثاني: تدليس التسوية، وهو أن يسوي الإسناد ويخلصه من الضعفاء، كأن يكون شيخه يروي عن ضعيف عن ثقة، فيحذف الضعيف ويجعله ثقة عن ثقة، وممن اشتهر بذلك، الوليد بن مسلم، وبقية، وهؤلاء أقل من الأولين.

وقد قال العلماء: أن المدلس إذا صرح بالسماع وكان ثقة، صح حديثه.

وفي تطبيق هذا على النوع الثاني قصور، بل يجب فيه كي يقبل أن يتسلسل بالتحديث والسماع، لأن محل النظر ليس في سماع المدلس من شيخه فحسب، بل ما يخشى من أن يسوي شيخ شيخه، ومن فوقه إلى منتهى الإسناد.

قال مقيده: المحققون من أهل العلل على ذلك، فقد سئل أبو حاتم عن حديث=

مكة ـ قال الزُّهْري: حدثني سعيد بن المسيب، أو يقول: قال عمرو بن دينار: سمعت جابراً.

وسفيان بن عيينة مشهورٌ سماعه منهما جميعاً، إلا أنّه لم يذكر السماع في هذه الرواية، وقد عُرف بأنه يدلس فيما يفوته سماعه[1]، كما:

٢٦ ـ حدثناه أبو الطيب محمد بن أحمد ابن[2] الكرابيسي ثنا إبراهيم بن محمد «السكري»[3] المروزي ثنا علي بن خشرم قال: كنا عند

= ابن راهويه عن بقية قال: حدثني أبو وهب الاسدي قال ثنا نافع عن ابن عمر قال «لا تحمدوا إسلام امرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه» فأجاب:

له علة قل من يفهمها، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن إسحق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، وعبيد الله بن عمرو كنيته: أبو وهب، وهو أسدي، فكأن بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو، ونسبه إلى بني أسد، لكيلا يفطن له، حتى إذا ترك إسحق بن أبي فروة وهو ضعيف من الوسط لا يهتدي له، وكان بقية من أفعل الناس لهذا.

قلت: فمشت فعلته على ابن راهويه، ولم يفطن لها.

قال أبو حاتم: وأما ما قال إسحق في روايته عن بقية عن أبي وهب حدثنا نافع، فهو وهم غير أن وجهه عندي أن إسحق لعله حفظ عن بقية هذا الحديث ولم يفطن لما عمل بقية من تركه إسحق من الوسط، وتكنيته عبيد الله بن عمرو، فلم يفتقد لفظة بقية في قوله: حدثنا نافع أو عن نافع (العلل: ١٥٤/٢ ـ ١٥٥، وعنه الخطيب البغدادي في الكفاية: ص ٤٠٢ ـ ٤٠٣)، وانظر تطبيقا آخر عند أبي حاتم (في العلل: ١٢٦/٢).

وبهذا النظر الدقيق أعلّ الحافظ عبدالرحمن بن يحي المعلمي اليماني حديثاً رواه الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة عبدان الأهوازي (٦٨٨/٢) بإسناده إلى هشام بن عمار نا الوليد نا الأوزاعي عن عطاء عن عائشة أن رسول الله ﷺ دخل عليها وعندها حميم لها يخنقه الموت، فلما رأى النبي ﷺ ما بها قال **«لا تبتسي على حميمك، فإن ذلك من حسناتك»** قال الذهبي:

رواته ثقات لكنه منكر.

فعلق المعلمي: علته أن الوليد يدلس التسوية، وكذا هشام في ما يظهر.

(١) قال الحافظ في التقريب: كان ربما دلس لكن عن الثقات.

(٢) سقطت من ج.

(٣) ليست في الأصل ولا في ج.

سفيان بن عيينة في مجلسه فقال: قال الزُّهْري، فقيل له: حدثكم الزُّهْري؟ فسكت، ثم قال: «قال» الزُّهْري، فقيل له سمعته من الزُّهْري؟ فقال: لا، لم أسمعه من الزُّهْري، ولا ممن سمعه من الزُّهْري، حدثني عبدالرزاق عن معمر عن الزُّهْري(١).

وكذلك قتادة بن دِعامة، وهو إمام أهل البصرة، إذا قال: قال أنس، أو قال الحسن، وهو مشهورٌ بالتدليس عنهما.

٢٧ ـ أخبرني أبو الحسن أحمد بن محمد العنزي ثنا عثمان بن سعيد الدارمي ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي ثنا عبدالرحمن بن مهدي قال: سمعت شعبة يقول: كنتُ أنظر إلى فم قتادة، فإذا قال: حدثنا كتبت، وإذا لم يقل لم أكتب(ه)(٢).

فأمَّا أهل الكوفة فمنهم من دلس، ومنهم من لم يدلس، وقد دلس أكثرهم.

والمدلسون منهم:

حماد بن أبي سليمان، وإسماعيل بن أبي خالد(٣)، وغيرهما.

---

(١) رواه المصنف في المعرفة ح٢٤٩ بنفس الإسناد، ولكن باختصار، ومن طريق الحاكم رواه الخطيب البغدادي في الكفاية: ٣٩٧.

(٢) الكامل لابن عدي: ٦٨/١، الكفاية للخطيب البغدادي: ص ١٩٧ و٤٠١، تهذيب التهذيب: ٣٥٣/٨، وفيه وفي الكامل عن علي بن المديني عن يحي بن سعيد (سقط من التهذيب) قال: شعبة أعلم الناس بحديث قتادة، ما سمع منه وما لم يسمع.
فائدة:
في المعرفة للبيهقي، أن شعبة قال: كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وأبي إسحق وقتادة.
قال الحافظ: فهذه قاعدة حسنة، تقبل أحاديث هؤلاء إذا كانت عن شعبة، ولو عنعنوها، (النكت على كتاب ابن الصلاح: ٦٣٠/٢).

(٣) إسماعيل بن أبي خالد مدلس باعتبار الإرسال نوع من التدليس، ففي ترجمته أنه روى عن جماعة لم يرهم، وقد وصفه بالتدليس النسائي (التبيين لأسماء المدلسين ص٤٣) وجعله ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين (طبقات المدلسين ص٢٨).

فأما الطبقة الثانية (ف)مثل: أبي أسامة حماد بن أسامة، وأبي معاوية محمد بن خازم الضرير، وغيرهما، فإنَّ أكثرهم لم يدلسوا[1].

٢٨ ـ سمعت أبا بكر محمد بن داود بن سليمان الزاهد (يقول): سمعت أحمد بن سلمة (يقول): سمعت أبا عبيدة بن أبي السفر[2] يقول: كنا عند أبي أسامة فقال: «قال» يحي بن سعيد. فقال له رجل: أُذكر الخبر، فقال: أترونني أدلس لكم، والله لأن أعفى عن مجلسي هذا أحب إلي من مائة ألف حديث، حدثني يحي بن سعيد بن قيس الأنصاري عن سعيد بن المسيب بن حزن القرشي[3].

---

(١) ذكر الحاكم في (المعرفة: ص١١١) أن أهل الحجاز ومصر والعوالي وخراسان والجبال وأصبهان وبلاد فارس وخوزستان وما وراء النهر لا يعلم أحد من أئمتهم دلس.
قال: وأكثر المحدثين تدليسا أهل الكوفة، ونفر يسير من أهل البصرة، وأهل بغداد إنما ظهر التدليس فيهم في الطبقة السادسة منهم، وأشهرهم تدليساً الباغندي.
قلت: في المكيين طائفة من المدلسين، كأبي الزبير وابن عيينة قليلاً وابن جريج وأبيه، وكذا في مصر طائفة منهم، أشهرهم ابن لهيعة.
ولكن الحاكم لا يتهم أبا الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي بالتدليس، ويبرئه من وصمته.
فقد قال في النوع الحادي عشر من (كتاب المعرفة: ح٦٤): معرفة الأحاديث المعنعنة وليس فيها تدليس، وهي متصلة بإجماع أهل النقل، على تورع رواتها عن أنواع التدليس ثم روى بإسناده إلى أبى الزبير عن جابر مرفوعاً: لكل داء دواء.
ثم قال: هذا حديث رواته بصريون ثم مدنيون ومكيون، وليس من مذاهبهم التدليس، فسواء عندنا ذكروا أسماعهم أو لم يذكروه، وإنما جعلته مثالاً لألوف مثله!!.

(٢) في نسخة ط بن أبي سفيان، وهو خطأ وأبو عبيدة هو أحمد بن عبدالله بن محمد، من رجال التهذيب.

(٣) حماد بن أسامة، ذكر الازدي عن المعيطي أنه كان كثير التدليس، ثم بعد ذلك تركه، (الميزان: ٥٨٨/١)، لكن الأزدي متروك، والنص يفيد أنه من أبعد الناس عنه.
وذكر ابن سعد أنه كان يدلس ويبين تدليسه (طبقات المدلسين: ص٣٠).
وفي الكامل لابن عدي: ٣٣/١ عن أبي أسامة قال: خرب الله بيوت المدلسين، ما هم عندي إلا كاذبين اهـ
قلت: جاء عن طائفة من السلف اعتبار المدلسين في حكم الكاذبين، كعوف الأعرابي، وكشعبة فإنه قال: التدليس أخو الكذب، وعن حماد بن زيد نحوه (الكامل: ٣٣/١).
وهذا مذهب مرغوب عنه في المدلسين، والمختار ما قاله ابن معين: لا يكون المدلس حجة حتى يقول حدثنا وأخبرنا، لا يكون حجة فيما دلس (الكامل: ٣٤/١).

(قال الحاكم رحمه الله):

وأخبار المدلسين كثيرة، وضبط الأئمة عنهم ما لم يدلسوا، (والتمييز بين ما دلسوا) وما لم يدلسوا ظاهر في الأخبار.

والقسم الثالث من الصحيح المختلف فيه:

خبر يرويه ثقة من الثقات عن إمام من أئمة المسلمين فيسنده، ثم يرويه (عنه) جماعة من [٥ص/أ] الثقات فيرسلونه.

ومثاله:

حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس «رضي الله عنهما»[١] عن النبي ﷺ أنَّه قال: **«من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا مِن عذر»**.

(قال الحاكم رحمه الله):

هكذا رواه عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير، وهو ثقة وقد وقفه سائر أصحاب سعيد بن جبير عنه[٢].

---

(١) زيادة من غير الأصل وَ ج.

(٢) رواه المصنف (في المستدرك: ٢٤٥/١)، وقد ذكر هنا أن الاختلاف فيه إنما هو على سعيد بن جبير، وهذا وهم، والصحيح ما ذكره في المستدرك من أن الاختلاف فيه على شعبة.

فقد رواه ثقتان عن شعبة عن عدي عن سعيد عن ابن عباس مرفوعا، قال الحاكم: أوقفه غندر وأكثر أصحاب شعبة، وهو صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وهشيم وقراد أبو نوح ثقتان، فإذا وصلاه فالقول فيه قولهما، وأقره على ذلك الذهبي (تلخيص الحبير: ٣١/٢).

ورواه الدارقطني في (السنن: ٤٢٠/١) وجاء فيه:

قال الشيخ: رفعه هشيم وقراد شيخ من البصريين مجهول.

كذا في السنن وفي هذه الجملة شيء، فلعله سقطت واو بعد قراد، لأنه لا يخفى على الدارقطني أن قرادا نزيل بغداد أولا، وأنه ليس بمجهول ثانياً، كيف وقد وثقه في كتابه الجرح والتعديل، كما في (تهذيب التهذيب: ٢٤٩/٦)، والله تعالى أعلم.

وهذا القسم مما يكثر، ويستدل بهذا المثال على جملة من الأخبار المروية هكذا، فهذه الأخبار صحيحة على مذهب الفقهاء، فإنَّ القول عندهم فيها قول من زاد في الإسناد أو المتن إذا كان ثقة.

فأما أئمة الحديث فإنَّ القول فيها عندهم قول الجمهور الذين أرسلوه، لما يخشى من الوهم على هذا الواحد[(١)]، لقوله ﷺ: «**الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد**»[(٢)].

---

(١) قال النووي رحمه الله (في شرح مسلم: ١٤٥/١):
إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلاً وبعضهم مرسلاً، أو بعضهم موقوفاً وبعضهم مرفوعاً، أو وصله هو، أو رفعه في وقت وأرسله، أو وقفه في وقت، فالصحيح الذي قاله المحققون من المحدثين وقاله الفقهاء وأصحاب الأصول وصححه الخطيب البغدادي، أن الحكم لمن وصله أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله أو أكثر وأحفظ، لأنه زيادة ثقة وهي مقبولة، وقيل الحكم لمن أرسله أو وقفه، قال الخطيب: وهو قول أكثر المحدثين، وقيل الحكم للأكثر، وقيل للأحفظ. (انظر الكفاية للخطيب: ص ٤٥٠ ـ ٤٥١).
قلت: وهذا الذي رجحه النووي مخالف لما عليه حذاق المحدثين، ولمذهب الشيخين، البخاري ومسلم، ولمذهب المصنف.
قال الحافظ ابن حجر (فتح الباري: ٣١٢/١٢):
التحقيق أنهما ليس لهما في تقديم الوصل عمل مطرد، بل هو دائر مع القرينة، مهما ترجح بها اعتمداه، وإلا فكم حديث أعرضا في تصحيحه للاختلاف في وصله وإرساله.
وبيّن ذلك بأمثلته في (النكت على ابن الصلاح: ٦٠٦/٢ ـ ٦٠٩) فانظره فإنه مبحث مفيد، ثم قال (٦٨٧/٢): الذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن.
وعلى هذا جرى الإمام الكبير الدارقطني، كما في (شرح العلل لابن رجب: ٦٣٨/٢).

(٢) الحديث جزء من خطبة عمر رضي الله عنه في الجابية وقد أخرجه المصنف في المستدرك: ١٩٧/١ من طريق ابن سوقة عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر عن أبيه ومن هذا الوجه رواه الترمذي: ح ٢١٦٥، ورواه الحاكم أيضاً من طريق عامر بن سعد عن أبيه عن عمر وصححه ١٩٧/١، وللحديث طرق مشهورة وشواهد عن أبي هريرة وغيره.
وقد تطرق الحاكم هنا إلى مسألة الزيادة من الثقة في الإسناد والمتن، متى تقبل ومتى ترد، ويظهر أنه أقدم مصدر حديثي تكلم على هذه المسألة فيما وصلنا والعلم عند الله.

«و» القسم الرابع من الصحيح[1] المختلف فيه:

روايات محدث صحيح السماع، صحيح الكتاب، معروف بالسماع، ظاهر العدالة، غير أنه لا يعرف ما يحدث به ولا يحفظه، كأكثر محدثي زماننا هذا، فإنَّ هذا القسم محتجٌ به عند أكثر أهل الحديث[2].

فأما أبو حنيفة ومالك بن أنس، «رحمهما الله»[3]، فلا يريان الحجة به.

أما الرواية فيه عن أبي حنيفة:

٢٩ ـ فحدثناه أبو أحمد محمد بن أحمد بن شعيب العدل[4] ثنا أسد بن نوح الفقيه ثنا أبو عبدالله محمد بن سلمة عن بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال: لا يحل للرجل أنْ يروي الحديث إلا إذا سمعه من فم المحدث، فيحفظه، ثم يحدث به.

وأما الرواية (فيه) عن مالك (بن أنس):

٣٠ ـ فحدثناه أبو عبدالله الحسين بن الحسن بن أيوب الطوسي ثنا أبو حاتم الرازي ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي ثنا معن بن عيسى قال: سمعت مالك بن أنس يقول: لا يؤخذ العلم ممن لا يعرف ما يُحدث به، قال

---

(١) سقطت هذه الكلمة من الأصل، وهي في المصرية والطباخ.

(٢) لأن الحفظ ليس بشرط في صحة الحديث، وإن اشترطه أبو عمرو بن الصلاح في مقدمته إذ قال (ص: ١٧): عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط.
ولم يرضه ابن حجر، فبكت عليه في النكت.
والمقصود أن الأسانيد منذ زمن المصنف قلّ الاعتماد عليها في معرفة الصحيح، ولم تعد كونها سلسلة موصلة إلى كتاب ما، أو إمام ما، وعاد الأمر إلى الاعتماد على ما دون الأئمة ورووا في كتبهم المعتمدة المشهورة، وعلى ما نصوا عليه من نقد لهذه الأحاديث.
وهذا السبب هو الذي جعل ابن الصلاح يجنح إلى القول بتعذر الاستقلال بادراك الصحيح بمجرد اعتبار السند، ونوقش في ذلك كثيراً، وحملوا عبارته تلك سد باب الاجتهاد، وهي عند التأمل لا تحتمل ذلك.

(٣) سقط من الأصل وَ ج.

(٤) كذا في الأصل وجَ، وفي ما سواهما: أبو عبدالله الحسين بن شعيب العدل.

مالك: ولقد أدركتُ بهذه المدينة أقواماً لهم فضل وصلاح ما أخذت عن واحد منهم حرفاً، قيل: ولم يا أبا عبدالله؟ قال: لأنهم كانوا لا يعرفون ما يحدثون به[1].

«و» القسم الخامس من الصحيح المختلف فيه:

روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء، فإنَّ رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين[2].

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي: ص ١٤٤، ١٩١، ١٩٢.
وفيه أيضاً ص ٢٦٣: عن عبدالله بن عبدالحكم قال: قال أشهب: وسئل مالك أيؤخذ ممن لا يحفظ وهو ثقة صحيح؟ أيؤخذ عنه الأحاديث؟ فقال: لا يؤخذ منه، أخاف أن يزاد في كتبه بالليل.

(٢) مسألة الرواية عن أهل البدع مما اختلفت فيها أراء العلماء ومذاهبهم، والكلام على من لم يكفر ببدعته، إذ لا خلاف في ترك الاحتجاج بمن كفر منهم.
وتأصيل المسألة أن يُقسم أصحاب البدع إلى قسمين:
١ ـ من ضعف لأمر آخر غير بدعته، كاتهام أو عدم حفظ، أو غفلة مفرطة، فهذا يطرح حديثه ولا يلتفت إليه، ومثاله في: عمرو بن عبيد والحارث الجعفي وعمرو بن شمر وبابتهم، فانهم على بدعتهم اتهموا.
٢ ـ وأما من كان صادقاً حافظاً، فهذا الذي اختلف في قبول روايته إلى أقوال ثلاثة: القبول مطلقا، والرد مطلقا، والتفريق بين من كان داعية لبدعته، ومن لم يكن كذلك، وبين ما روى مؤيداً بدعته، وما لم يكن كذلك.
ولو نظرت في تعليل المانعين لوجدته مبنياً على توقع الكذب منهم، وعلى اتهام بعض أصناف المبتدعة عامة، كالرافضة مثلاً، فرجع هذا الصنف إلى الصنف الأول الذي ذكرناه، وهم من ضعفوا لأمر زائد عن مجرد بدعتهم.
ولكن من عرف منه التدين على البدعة، ولم يزن بكذب ولا بما يبطل الاحتجاج به، فإن في رد روايته إجحاف وقلة إنصاف.
والقول بالتفريق بين الداعية وغيره ضعيف، فربما كان الداعية أوثق وأشد عناية وحفظاً من غير الداعية.
وأما قبول ما روى إذا لم يكن مؤيداً لبدعته ورد ما وافق بدعته فتناقض، ينبغي الثبات على حالة واحدة، إما القبول مطلقاً، أو الرد مطلقا، ومن ثبتت عدالته ينبغي قبول حديثه إلا إذا علم شذوذه وعدم حفظه، وان كان هذا الرد لعدم الثقة فيه، لم يصح قبول حديثه الآخر، والذي أراه القبول إذا كان ثقة، وينزلون من درجات الصحيح بحسب ضبطهم وإتقانهم، فلنا روايتهم، وعليهم بدعتهم، والله يغفر لنا ولهم. =

فقد حدَّث محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع الصحيح عن عباد بن يعقوب الرواجني، وكان أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: حدثنا الصدوق في روايته المتهم في دينه عباد بن يعقوب[1].

= وما يقال عن الحديث المؤيد لبدعته، فلعله الشبهة التي صيرته إلى هذا المذهب، إذ لم يعرف حقيقته، ولا يشكل ذلك على الراسخين في العلم.

فهذا تحقيق القول في هذا المقام، وعليه الشيخان، فإن الصحيحين يعجان بالمبتدعة الدعاة، ممن اشتهرت عدالتهم، وعلم صدقهم.

فقد أخرج مسلم حديث عدي بن ثابت عنْ زر بن حبيش عن عليّ قال: «والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إلي أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق» (مسلم: ح٧٨).

وعدي ثقة معروف بالتشيع الشديد، بل كان إمام مسجدهم وقاصهم، كما قال أبو حاتم (الجرح والتعديل: ٢/٧).

والحديث أخرجه الترمذي (ح٣٧٣٦)، وقال: حسن صحيح، مع علمه بحال عدي بن ثابت.

وأما صاحب البدعة المكفرة، فقل أن تر منهم من لم يتهم مع بدعته بشيء تنتقض العدالة بأقل منه، ولو طالعت كتب التاريخ والتراجم لوجدت مصداق ما أقول، وقد قرره مؤرخ الإسلام الذهبي رحمه الله في ترجمة أبان بن تغلب (الميزان: ٦/١) حيث قال: لقائل أن يقول كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان؟.

وجوابه أن البدعة على ضربين:

فبدعة صغرى، كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضاً ما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله، حاشا وكلا.

(١) ذكر ابن حجر في (هدي الساري: ص٤٥٩ ـ ٤٦٠) تسعة وستين راوياً من رجال البخاري، تكلم فيهم لأجل البدعة.

وعباد بن يعقوب الرواجني صدوق، وحديثه في البخاري قد قرنه بغيره، وماله عنده إلا حديثاً واحداً وهو عن ابن مسعود: أي العمل أفضل، أخرجه في كتاب التوحيد.

وكان محمد بن إسحق بن خزيمة يروي عنه ثم تركه بعد، (الكفاية للخطيب: ١٥٩، ففيها شيء من أخباره).

وقد احتج البخاري أيضاً في الصحيح بمحمد بن زياد الألهاني[1]، وحَريز بن عثمان الرحبي[2]، وهما ممن قد اشتهر عنهما النصب.

واتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بأبي معاوية محمد بن خازم[3]، وعبيد الله بن موسى[4]، وقد اشتهر عنهما الغلو[5].

---

(١) ذكره الحافظ في سياق من طعن عليه في البخاري، ونقل في (التهذيب: ١٧٠/٩) عن المصنف قوله: اشتهر عنه النصب كحريز بن عثمان.

(٢) هو بفتح المهملة، شامي من حمص، قال شبابة: كنا عند حريز فقال رجل: قُل رحم الله علياً! فقال: ما أنت وذاك، ولا أم لك، ثم التفت فقال: رحم الله علياً مائة مرة (سؤالات الآجري: ٢٣٤/٢)، وعن أحمد قوله: حريز ثقة ثقة ثقة.

فهذا النص فيه ما يفيد اشتهار النصب عن حريز فأراد الرجل الاستثبات، فسأله الترحم على علي رحمه الله ورضي عنه، وفيه أن النصب الذي رمي به لم يخرجه عن دائرة الترحم على علي وموالاته.

قال يزيد بن هارون: أكثر ما سمعت حريزاً يقول لنا أميرنا يعني معاوية، ولكم أميركم يعني علياً، (المصدر السابق: ٢٣١/٢) فلما بلغت هذه المقولة ابن المبارك ترك الرواية عنه.

قال أبو حاتم: لا يصح عندي ما يقال في رأيه، (الجرح والتعديل: ٢٨٩/٣).

وذكره ابن حجر في الهدي: ص٣٩٦، وقال: قال البخاري: قال أبو اليمان: كان حريز يتناول من رجل ثم تركه، قلت: فهذا أعدل الأقوال، فلعله تاب اهـ.

(٣) محمد بن خازم الضرير، كان يرى الإرجاء لا التشيّع، لأن الغلو إذا أطلق فيراد به غلو التشيع، وقال الآجري عن أبي داود: كان مرجئاً، وقال مرة: كان رئيس المرجئة بالكوفة، (تهذيب التهذيب: ١٣٩/٩، ولم أجده في سؤالاته المطبوعة).

(٤) عبيدالله بن موسى العبسي، جاء في (هدي الساري ص: ٤٢٣) أنه كان يتشيع، ويروي أحاديث في التشيع منكرة، وضعف بذلك عند كثير من الناس.

وفي (سؤالات أبي عبيد: ١٥٤/١، ٢٩٧) قال أبو داود: كان محترقاً شيعياً جاز حديثه وفي النسخة ج: عبدالله.. تصحيف.

(٥) في معرفة البدع التي يوصف بها الرواة، كتب ابن حجر رحمه الله:

فالإرجاء بمعنى التأخير، وهو عندهم على قسمين: منهم من أراد به تأخير القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين الذين تقاتلوا بعد عثمان، ومنهم من أراد تأخير القول في الحكم على من أتى الكبائر وترك الفرائض بالنار، لأن الأيمان عندهم الإقرار والاعتقاد، ولا يضر العمل مع ذلك. =

• **قال الحاكم (رحمه الله):**

وإنما جعلتُ هؤلاء مثالاً لآخرين.

فأمّا مالك بن أنس «رحمه الله» فإنه يقول:

لا يؤخذ حديث رسول الله ﷺ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في حديث الناس، وإنْ كنت لا تتهمه أنْ يكذب على رسول الله ﷺ[1].

= والتشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة، فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي، وإلا فشيعي، فإن أضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو.

والقدرية من يزعم أن الشر فعل العبد وحده.

والجهمية من ينفي صفات الله تعالى التي أثبتها الكتاب والسنة، ويقول إن القرآن مخلوق، والنصب بغض علي، وتقديم غيره عليه.

والخوارج الذين أنكروا على عليّ التحكيم وتبرءوا منه ومن عثمان وذريته وقاتلوهم، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة منهم.

والإباضية منهم أتباع عبدالله بن إباض.

والقعدية الذين يزينون الخروج على الأئمة ولا يباشرون ذلك.

والواقف في القرآن من لا يقول مخلوق ولا ليس مخلوق. (هدي الساري: ٤٥٩).

وفي الفرق بين الشيعي في زماننا والشيعي في زمن السلف، قال الذهبي:

الشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب علياً رضي الله عنه، وتعرض لسبهم.

والغالي في زماننا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال معثر (الميزان: ٦/١).

(١) الكفاية: ص١٩٢.

وقد نقل النووي هذه الأنواع المختلف فيها عن الحاكم ولخصها في (شرح مسلم: ١٣٩/١) ثم ذكر تقسيم الجياني للرواة الناقلين الأخبار إلى سبعة طبقات: ثلاثة مقبولة، وثلاثة متروكة، والسابعة مختلف فيها، وطبقات المتفق عليه:

الأولى: أئمة الحديث وحفاظه، وهم الحجة على من خالفهم، ويقبل انفرادهم.

الثانية: دونهم في الحفظ والضبط .

الثالثة: جنحت إلى مذاهب من الأهواء، غير غالية، ولا داعية، وثبت صدقها. =

• **قال الحاكم (رحمه الله):**

فقد ذكرنا وجوه صحة الحديث على عشرة أقسام، على اختلاف بين أهله فيه [٥ص/أ]، لئلا يتوهم متوهم أنّه ليس يصح من الحديث إلا ما خرجه البخاري ومسلم.

فإذا نظرنا وتأملنا، فوجدنا البخاري قد جمع كتاباً في التاريخ على أسامي من روي عنهم الحديث، من زمان الصحابة إلى سنة خمسين ومائتين، فبلغ عددهم قريباً من أربعين ألف رجل وامرأة، المخرج منهم في الصحيحين للبخاري ومسلم، جمعتُ أنا أساميهم، وما اختلفا فيه فاحتج به أحدهما ولم يحتج به الآخر، فلم يبلغوا ألفي رجل وامرأة، ثم جمعت من ظهر جرحه من جملة الأربعين ألفاً، فبلغوا مائتين وستة وعشرين رجلا(١).

= أما الطبقات المتروكة:

فالأولى: من وسم بالكذب، ووضع الحديث.

الثانية: من غلب عليه الغلط والوهم.

الثالثة: طائفة غلت في البدعة، ودعت إليها، وحرفت الروايات، وزادت فيها، ليحتجوا بها.

أما السابعة: فالمجهولون إذا انفردوا بروايات لم يتابعوا عليها، قبلها قوم ووقفهم آخرون اهـ.

وتعقب النووي إطلاقه الاتفاق على الاحتجاج بالمبتدعة غير الدعاة، وأقره على الخلاف الذي في المجهولين، ثم قال:

قد أخل الحاكم بهذا النوع من المختلف فيه اهـ.

وكذلك نقل هذه الأنواع العشرة للصحيح الزركشي في النكت على ابن الصلاح: ١/١٢٥ ـ ١٢٨.

(١) هذه إشارة لطيفة، ولفتة ذكية، من المصنف رحمه الله تعالى، يردُّ بها ما جاء عن عصريّه الحافظ الماسرجسي إذ قال:

قد بلغ رواة الحديث في كتاب التاريخ لمحمد بن إسماعيل قريباً من أربعين ألف رجل وامرأة!!.

الذين يصح حديثهم من جملتهم هم الثقات الذين أخرجهم البخاري ومسلم بن الحجاج ولا يبلغ عددهم أكثر من ألفي رجل وامرأة. =

فليعلم طالب هذا العلم أنَّ أكثر رواة الأخبار[١] ثقات، وأنَّ الدرجة الأولى منهم محتج بهم في الكتابين، وأنَّ سائرهم[٢] أكثرهم ثقات، وإنما سقطت أساميهم من الكتابين الصحيحين للوجوه التي قدمنا ذكرها، لا لجرح فيهم.

وأنا ذاكر بمشيئة الله (تعالى ذكره)، وحسن توفيقه، سبب الجرح، وما

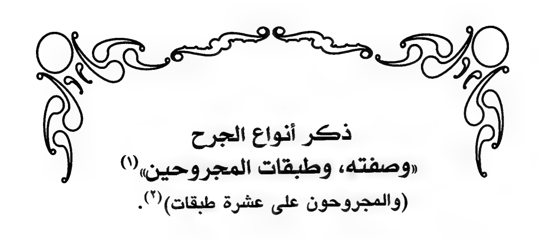
= هكذا نقل المصنف عن الماسرجسي في (المدخل إلى الصحيح: ص ١١١).
ثم دفعه المصنف ولم يرضه، وقال:
إن ذلك مما يشمت أهل البدع في الرواة، وبيّن أن الشيخين شرطاً شرطاً التزماه، ولم يقولا لا يصح ما سواه، ولا قصداً أصلاً إلى الحصر، وعليه فلا يعني عدم إخراجهما لحديث رجل أنه ضعيف أو ليس بثقة.
وذكر أن البخاري صنف في المجروحين أوراقاً لا يبلغ عدد من ذكر إلا أقل من سبعمائة، قال: فإذا أخذنا سبعمائة للجرح، وألفين للتعديل، بقي على ماذكره الماسرجسي نيف وثلاثون ألف رجل بين الباب والدار!!.
ثم إن أئمة النقل قد فرقوا بين الحافظ والثقة والثبت والمتقن والصدوق، هذا في التعديل، ثم في الجرح، قد فرقوا بين الكذاب على رسول الله ﷺ، والكذاب في حديث الناس وسيئ الحفظ والمتهم في الدين فعلى هذا قلنا أن أسامي القوم الذين لم يوجدوا في الكتابين الصحيحين، ليس بجرح فيهم. (المدخل: ١١٢ - ١١٣).
وهذا تحقيق بديع من المصنف رحمه الله، مبني على الاستقراء، في مسألة شغلت فكر ذلك العصر ردحاً من الوقت، والعجب أن بعض الأئمة المتقدمين، كان يتوقع نزولها، فجاء عنهم النهي عن إفراد الصحيح، والإنكار على من فعل ذلك، ثم استقر الأمر بعد، على الحاجة لمثل هذه الصحاح، والله الموفق.
وقد استفاد هذا من الحاكم الامام الحازمي في شروط الخمسة ص٥١، قال:
لم يلتزم البخاري أن يخرج كل ما صح من الحديث، وكما أنه لم يخرج عن كل من صح حديثه، ولم ينسب إلى شيء من جهات الجرح، وهم خلق كثير يبلغ عددهم نيفاً وثلاثين ألفاً.
لأن تاريخه يشتمل على نحو من أربعين ألفاً وزيادة، وكتابه في الضعفاء دون السبعمائة نفس، فالثقات عنده أكثر ومع ذلك فالذين خرجهم في جامعه دون ألفين، وكذا لم يخرج كل ما صح من حديث.

(١) في سوى الأصل: أكثر الرواة للأخبار.
(٢) في سوى الأصل: سائر أكثرهم.

يوهم أنه جرح وليس بجرح، ليوقف على حقيقة الحال فيه، والله المعين على ذلك بمنّه[1].



(١) بعده في النسخة ج:
تمّ (طمس، ولعله صلاة على النبي ﷺ) على يد العبد الفقير (طمس).
وهنا ينتهي القسم الأول من تقسيم الكتاب في النسخة ج، وفيها:
نهاية القسم الأول، والله المعين على ذلك بمنه وكرمه، وصلى الله على مولانا محمد وآله، كمل ما جاء فيه الحافظ الفاضل، بحمد الله وحسن مغفرته، على يد العبد الراجي عفو ربه أحمد العربي لطف الله به.
ويليه في الصفحة التالية:
بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليماً.
أنبأنا الحاكم أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الحافظ رحمه الله.



ذكر أنواع الجرح «وصفته، وطبقات المجروحين»(١)

(والمجروحون على عشرة طبقات)(٢).

● **(قال الحاكم رحمه الله):**

أول أنواع الجرح: وضع الحديث على رسول الله ﷺ.

وقد صحت الرواية عنه (ﷺ) أنَّه قال: **«من كذب عليَّ متعمداً فليتبوء مقعده من النار»**.

---

(١) في ج: أنواع الجرح وأصحابه على عشر أنواع.
وهذه الأنواع المتفاوتة في جرح الرجال، حررها المصنف في هذا الموضع من كتابه المدخل، وأحال إلى هذا الموضع في كتابه المعرفة.
قال في (المعرفة ص ٥٣):
قد ذكرت في كتاب المدخل إلى معرفة الإكليل أنواع العدالة على خمس أقسام والجرح على عشرة أقسام، وتكلمت في هذه الكتب على الجرح والتعديل، مما يغني عن إعادته، واستشهدت بأقاويل الصحابة وأئمة المسلمين .
وفي ص ٥٨، قال:.
وقد استقصيت الكلام في إباحة جرح المحدث في المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل وهذا الاستقصاء سيأتي في آخر هذه التقاسيم والأنواع، بإذنه تعالى.

(٢) نوّع أبو حاتم بن حبان ـ في كتاب المجروحين أسباب الضعف إلى عشرين نوعاً، يتفق مع المصنف في عامتها، إلا أنه عد التدليس نوعاً منها، وأبو عبدالله الحاكم عده في الصحيح المختلف فيه، وهو أجود.
وكذلك جعل ابن حبان كل من وضع حديثاً لغرض ما نوعاً مفرداً، والمصنف ضمه في بوتقة واحدة، بالرغم من اختلاف أغراض الواضعين، وقد زاد ابن حبان أنواعاً ستأتي في موضعها، إن شاء الله تعالى.

٣١ ـ حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أخبرنا العباس بن الوليد بن مزيد[١] البيروتي حدثني أبي ثنا الأوزاعي ثنا حسان بن عطيَّة عن أبي كبشة عن عبدالله بن عمرو أن النبي ﷺ قال: «**بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدثوا عني ولا تكذبوا عليّ، فمن كذب عليّ (متعمدا) فليتبوأ مقعده من النار**»[٢].

● **قال الحاكم (رحمه الله):**

فممن ارتكب هذه الكبيرة جماعة:

* فمنهم قوم من الزنادقة، مثل: المغيرة بن سعيد الكوفي[٣]،

---

(١) في ج: يزيد، وهو تصحيف.

(٢) الحديث في البخاري: ٤٩٦/٦ مع الفتح، ورواه الترمذي في جامعه: ح ٢٦٧١، وقال حسن صحيح، وقد خرجه السيوطي في تحذير الخواص عن سبعة وتسعين صحابياً (ص ٧٥ ـ ١١٩).
ثم نقل عن ابن منده: أنه ورد عن اثنين وعشرين صحابياً سوى من ذكرهم.
وقد أفرده بالجمع والتصنيف الحافظان: يحي بن محمد بن صاعد الدمشقي (ت: ٣١٨)، وأبو الحجاج يوسف بن خليل الحلبي (ت: ٦٨٤).
قال أبو بكر الاسفراييني: ليس في الدنيا حديث اجتمع عليه العشرة المشهود لهم في الجنة غير هذا الحديث.
رواه عنه ابن الجوزي في الموضوعات: ٦٤/١ ثم قال: ما وقعت لي رواية عبدالرحمن بن عوف.
وهذا الحديث مثال للمتواتر لفظاً، قيل رواه ثمان وتسعين، وقيل: بل مائتين (فيض القدير للمناوي: ٢١٤/٦ ـ ٢١٦، مقدمة ابن الصلاح: ص٢٦٩).

(٣) المغيرة هذا كان من حمقى الروافض ـ وما عهدنا فيهم عاقلاً ـ كان يقول: والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، كان علي قادرا على أن يحي ما بينك وبين آدم، (المجروحين: ٨/٣)، وهو مترجم في الميزان واللسان: ٧٥/٦ ـ ٧٨.
ولا يعرف له حديث مسند، قتله خالد بن عبدالله القسري في حدود العشرين ومائة، فكان قتله خزياً له، وحسنة يرجوها خالد عند رَبه.
وقد ساق ابن قتَيبة الدينوري شيئاً من أخباره في عيون الأخبار: ٥٤٦/٢، ٥٤٧، فطالعه إن شئت.

وأبي عبدالرحيم الكوفي[1]، ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة[2]، تشبهوا بالعلماء، فوضعوا الأحاديث وحدثوا بها ليوقعوا في قلوبهم الشك.

فمما روى محمد بن سعيد المصلوب عن حُميد عن أنس أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**أنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي، إلا أن يشاء الله**»، فوضع هذا الاستثناء لما كان يدعوا إليه من الإلحاد والزندقة، والدعوة إلى المتنبي[3].

٣٢ ـ أخبرني أبو الحسين محمد بن يعقوب الحافظ ثنا محمد بن عبد الله بن عبدالسلام ثنا أحمد بن سليمان الرهاوي ثنا أبو نعيم ثنا حماد ابن زيد عن ابن عون قال: قال إبراهيم النخعي: إيّاكم والمغيرة بن سعيد وأبا عبدالرحيم فإنهما كذابان[4].

---

(١) أبو عبدالرحيم هذا يجهل، إنما جاء عن النخعي قوله: إياكم والمغيرة وأبا عبدالرحيم، فانهما كذابان (المجروحين: ٦٣/١) وجاء في الميزان واللسان: كوفي زنديق، ذكره الحاكم في كتاب الإكليل، في زمن التابعين.

(٢) محمد بن سعيد بن حسان الشامي المصلوب، قيل إنهم قلبوا اسمه على مائة وجه ليخفى، وقد ذكر بعض هذا القلب (الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق: ٣٩٤/٢ ـ ٤٠١، وابن حبان في المجروحين: ٢٤٨/٢، وابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين: ٦٥/٣، والحافظ في التهذيب: ١٨٤/٩).

قال أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث، صلب وقتل على الزندقة.

تنبيه:

استدرك ابن الجوزي على البخاري ذكر هذا المهتوك في مواضع من كتابه، زاعماً أنه ظنه جماعة.

ولذلك ونحوه أسباب، ذكر بعضها الخطيب في موضح الجمع: ١٣/١.

والصحيح من ذلك أن البخاري إنما خرجه في مواضع لاختلافهم في تدليس اسمه على أوجه، فتنبه لعادة البخاري.

(٣) هكذا وردت اللفظة، قال الشيخ الطباخ: لعله التنبئ.

ولعلها كذلك في ج فإنها غير واضحة.

وهذا الحديث الموضوع، أخرجه الجوزقاني بإسناده إليه، وقال إنه مصنوع، (اللآلئ المصنوعة للسيوطي ص: ٢١٤، والفوائد المجموعة للشوكاني: ص٣٢٠).

(٤) المجروحين لابن حبان: ٦٣/١، لسان الميزان: ٧٦/٦.

٣٣ ـ قال محمد بن عبدالله البيروتي: سمعت جعفر بن أبان الحافظ يقول: سمعتُ ابن نمير يقول: مغيرة بن سعيد هذا كان شاعراً مشعبذاً، وكان أبو عبدالرحيم زنديقاً، قتلهما [٦ص/أ] خالد بن عبدالله القسري، وأحرقهما بالنار(١).

٣٤-(٢)وسمعت أبا العباس السياري يقول: سمعت أبا الموجَّه(٣) يقول: سمعت عبدان يقول سمعت ابن المبارك يقول: الإسناد من الدين، قال عبدان: ذكر عبد الله هذا عند ذكر الزنادقة وما يضعون من الأحاديث.

● **قال الحاكم (رحمه الله):**

*** ومنهم قوم وضعوا الحديث لهوىً يدعون الناس إليه.**

٣٥ ـ أخبرنا أبو علي الحسين بن علي الحافظ ثنا أحمد بن علي بن المثنى(٤) ثنا هارون بن معروف ثنا سفيان بن عيينة عن هشام بن حجير عن طاووس عن ابن عباس «رضي الله عنهما» قال: إنَّا كنا نحدث عن رسول الله ﷺ إذ لم يُكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه(٥).

---

(١) هذا موصول عن شيخه السابق، وعن محمد بن عبدالله رواه ابن حبان في المجروحين: ٦٣/١، وزاد: وأما بيان فكان زنديقاً، قتلهما خالد بن عبدالله القسري، وأحرقهما بالنار.
ومحمد بن عبدالله هذا هو ابن عبدالسلام البيروتي، الملقب بمكحول، ترجمه الذهبي في تذكرة الحفاظ: ٨١٤/٣.
فائدة لغوية:
يقال فلان شعوذي ومشعوذ ومشعبذ، وعمله الشعوذة والشعبذة، وهي خفة في اليد وأخذ كالسحر.. أساس البلاغة: ص ٢٣٦.

(٢) في ج زيادة: قال، أي أن مكحول شيخ المصنف هو الذي سمع من السياري، وليس كذلك فالحافظ أبو العباس القاسم السياري (ت: ٣٤٢) شيخ المصنف لا شيخ مكحول.

(٣) في ط: أبا الوجه وهو تصحيف، وأبو الموجَّه هو الحافظ الثقة محمد بن عمرو بن الموجه، ترجمته في تذكرة الحفاظ: ص٦١٥.

(٤) هو الحافظ أبو يعلى الموصلي، صاحب المسند الكبير المشهور، توفي سنة ٣٠٧.

(٥) مقدمة صحيح مسلم: ١٩٦/١.

ومن هذه الطبقة جماعة منهم من أقرَّ على نفسه بذلك:

٣٦ ـ سمعت أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه يقول ثنا الحسن بن سفيان ثنا أبو نعيم الحلبي أخبرنا المقرئ ثنا عبدالله بن لهيعة قال: سمعتُ شيخاً من الخوارج تاب ورجع وهو يقول: إنَّ هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإنَّا كنّا إذا هوينا أمراً صيّرناه حديثاً[١].

٣٧ ـ سمعت عبدالعزيز بن عبدالملك الأموي[٢] يقول: سمعتُ إسماعيل بن محمد النحوي يقول: سمعت المحاملي يقول سمعت أبا العيناء يقول: أنا والجاحظ وضعنا حديث فدك، وأدخلناه على الشيوخ ببغداد، فقبلوه إلا ابن شيبة[٣] العلوي، فإنّه قال: لا يشبه آخر هذا الحديث أوله، فأبى أنْ يقبله.

قال إسماعيل: وكان أبو العيناء يحدث بهذا بعد ما تاب[٤].

---

(١) الكفاية للخطيب البغدادي: ص١٥١، شرح علل الترمذي لابن رجب: ٣٥٧/١.

(٢) في اللسان: ٣٤٦/٥ جاءت تسميته: عبدالعزيز بن عبدالله الأموي، وفيه أيضاً: ٣٥٦/٤ قال الحافظ: سمعها الحاكم من عبدالعزيز بن عبدالملك الأعور!.

(٣) في ط ابن أبي شيبة، والمثبت موافق ما في الميزان واللسان.

(٤) ساق القصة عن المصنف الحافظ ابن حجر في اللسان، ثم عقب: ما عَلِمت ما أراد بحديث فدك (٣٥٦/٤)، وكذا ساقها في ترجمة أبي العيناء منه: ٣٤٦/٥، وفيه: قال إسماعيل: وكان أبو العيناء يحدث بذلك بعد ما مات الجاحظ.
وفي توبة الكذاب خلاف، هل يقبل حديثه بعد التوبة أم لا؟ الصحيح أنه لا يقبل حديثه، وكذلك إخباره عن غيره مما فيه جرح أو تعديل غير مقبول، كما في إخبار أبي العيناء عن الجاحظ.
وقد كنت أُجري حال أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ على الستر، وأقول هو أنبل من أن يكذب، لا سيما وأن مترجميه لم يذكروا ما يدل على ضعفه، إنما هي أقوال في جرحه أو تعديله غير مفسرة، كقول ثعلب: كان كذاباً على الله وعلى رسوله وعلى الناس، يقابله قول ابن حزم: كان أحد المجان الضلال غلب عليه الهزل، ومع ذلك ما رأينا له في كتبه تعمد كذبة يوردها مثبتاً لها، وإن كان كثير الإيراد لكذب غيره اهـ، ثم رأيت لتلميذه في الطبقة، ونديده في الصنعة أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ما يثبت جرحه، ويؤيد اتهامه، قال في تأويل مختلف الحديث ص٥٩:
هو آخر المتكلمين، والمغاير على المتقدمين، وأحسنهم للحجة استثارة، وأشدهم تلطفاً لتعظيم الصغير حتى يعظم، وتصغير العظيم حتى يصغر، ويبلغ به الاقتدار إلى أن يعمل الشيء ونقيضه، ويحتج لفضل السودان على البيضان، وتجده يحتج مرة=

= للعثمانية على الرافضة، ومرة للزيدية على العثمانية وأهل السنة، ومرة يفضل علياً، ومرة يؤخره.

ويقول: قال رسول الله ﷺ، ويتبعه قال: الجماز (أديب ماجن من أدباء البصرة، الأنساب: ٨١/٢)، وقال إسماعيل بن غزوان: كذا وكذا من الفواحش، ويجعل رسول الله ﷺ عن أنْ يُذكر في كتاب ذُكرا فيه، فكيف في ورقة أو بعد سطر وسطرين (شكر الله لأبي محمد هذا الغيرة).

ويعمل كتاباً يذكر فيه حجج النصارى على المسلمين، فإذا صار إلى الرد عليهم تجوز في الحجة، كأنه إنما أراد تنبيههم على مالا يعرفون، وتشكيك الضعفة من المسلمين.

وتجده يقصد في كتبه للمضاحيك والعبث، يريد بذلك استمالة الأحداث وشراب النبيذ، ويستهزئ بالحديث استهزاء لا يخفى على أهل العلم، كذكره كبد الحوت وقرن الشيطان، وذكر الحجر الأسود وأنه كان أبيض فسوده المشركون، وقد كان يجب أن يبيضه المسلمون حين أسلموا، ويذكر الصحيفة التي كان فيها المنزل في الرضاع تحت سرير عائشة فأكلتها الشاة، وأشياء من أحاديث أهل الكتاب في تنادم الديك والغراب، ودفن الهدهد أمه في رأسه، وتسبيح الضفدع، وطوق الحمامة وأشباه هذا، مما سنذكره فيما بعد إن شاء الله، وهو مع هذا من أكذب الأمة وأوضعهم لحديث، وأنصرهم لباطل.

ومن علم رحمك الله أنَّ كلامه من عمله قلّ إلا فيما ينفعه، ومن أيقن أنه مسئول عما ألف وعما كتب، لم يعمل الشيء وضده، ولم يستفرغ مجهوده في تثبيت الباطل عنده، وأنشدني الرياشي:

ولا تكتب بخطك غير شيء يسرك في القيامة أن تراه

قلت: هذا يؤيد ما ذهب إليه ابن حزم من أنه صاحب خلاعة ومجون، وكتبه طافحة بذلك، وفي كلام ابن قتيبة اتهام واضح بالكذب، وابن قتيبة من أعلم الناس به، فإنه جالسه وأخذ عنه، واستجازه كتبه فأجازه إياها، كما ذكر ذلك في مواضع من عيون الأخبار.

لكن أبا عثمان قد اعتذر عن نفسه في الجمع بين هذه المتناقضات في أول كتابه الكبير الحيوان، واستفرغ عامة المجلد الأول في الاعتذار عن هذا المنهج بالتأليف، وقد تكون له وجهة يحتمل من أجلها.

وأما كتاب الانتصار للعلوية علي العثمانية، فإنه ملحق في كتاب العثمانية، وليس من تأليف الجاحظ، ألحقه فيه أبو جعفر الإسكاف، والله أعلم.

وابن قتيبة إمام من أئمة السنة، قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية (في تفسير سورة الإخلاص ص٨٦) بعد أن حكى القول بأن الراسخين يعلمون تأويل المتشابه: اختاره=

٣٨ ـ أخبرنا إسماعيل بن أحمد الجرجاني ثنا أبو نعيم ثنا عمار بن رجاء عن سليمان بن حرب قال: (. .)[١] دخلتُ على شيخٍ وهو يبكي، فقلتُ له: «وَ» ما يُبكيك؟ قال: وضعتُ أربعمائة حديث، وأدخلتُها في برنامج الناس، فلا أدري كيف أصنع؟[٢].

* قال الحاكم:

ومنهم جماعة وضعوا الحديث حسبة ـ كما زعموا ـ يدعون الناس إلى فضائل الأعمال.

مثل أبي عِصْمة نوح بن أبي مريم المروزي[٣]، ومحمد بن عكاشة الكرماني[٤]،

= كثير من أهل السنة، منهم ابن قتيبة، وابن قتيبة من المنتسبين إلى أحمد وإسحق والمنتصرين لمذاهب السنة المشهورة، وله في ذلك مصنفات متعددة.

قال فيه صاحب كتاب «التحديث بمناقب أهل الحديث.

«هو أحد الأئمة والعلماء الفضلاء أجودهم تصنيفاً، وأحسنهم ترصيفاً، له زهاء ثلاثمائة مصنف، كان يميل إلى مذهب أحمد وإسحق (أي أهل الحديث) وكان معاصراً لإبراهيم الحربي، ومحمد بن نصر المروزي.

وكان أهل المغرب يعظمونه ويقولون: من استجاز الوقيعة في ابن قتيبة يتهم بالزندقة، ويقولون: كل بيت ليس فيه شيء من تصنيفه لا خير فيه، قلت: (أي ابن تيمية) ويقال هو لأهل السنة، مثل الجاحظ للمعتزلة، فإنه خطيب أهل السنة كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة اهـ.

توفي ابن قتيبة سنة ست وسبعين ومائتين، وللاستاذ السيد صقر دراسة مطولة عنه في أول كتابه تأويل مشكل القرآن.

(١) هنا زيادة في النسختين المطبوعتين (عن ابن لهيعة قال) وهي ليست في الأصل ولا ج، ولا في تحذير الخواص للسيوطي ص٢١٥ نقلاً عن الحاكم، ولا الموضوعات: ٤٩/١، ولكنها ثابتة في المجروحين لابن حبان.

(٢) كتاب المجروحين: ٦٣/١.

والبرنامج: الورقة الجامعة للحساب، معرب برنامه، قاله في القاموس.

(٣) نوح بن أبي مريم الجامع، من أهل مرو، كان يقال: جمع كل شيء إلا الصدق، ترجمته في المجروحين: ٤٨/٣، تهذيب التهذيب: ٤٨٧/١٠.

(٤) محمد بن عكاشة الكرماني، ينسب إلى جده وإلا فهو بن إسحق بن إبراهيم بن عكاشة بن محصن الاسدي، غلط ابن حبان لذلك فتوهمهما اثنين.

فقال في موضع: (٢٨٤/٢): محمد بن إسحق العكاشي، من ولد عكاشة، يضع الحديث. =

وأحمد بن عبدالله الجويباري[1]، ومحمد بن القاسم الطايكاني[2]، ومأمون بن أحمد الهروي[3] وغيرهم.

٣٩ ـ سمعتُ أبا بكر محمد بن أحمد بن بالويه يقول: ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل ثنا عبيد الله بن عمر القواريري قال: سمعتُ يحي بن سعيد يقول: ما رأيتُ الكذب في أحدٍ أكثر منه فيمن ينسب إلى خير[4].

= وفي موضع آخر (٢٧٧/٢) قال: محمد بن محصن الاسدي، شيخ يضع الحديث على الثقات.

بين ذلك الوهم ابن الجوزي في الضعفاء: ٨٦/٣، وابن حجر في اللسان: ٢٨٦/٥.

(١) أحمد بن عبدالله هذا لم يكن محمود الطريقة، وقد روى عن الأئمة كابن عيينة ووكيع وغيرهما ألوفاً ما حدثوا بشيء منها، (المجروحين: ١٤٢/١) وكان يروي أحاديث لابن كرام توافق نحلته.

قال ابن الجوزي (الموضوعات: ٤٨/١): عن سهل بن السري الحافظ قال: وضع أحمد بن عبدالله الجويباري، ومحمد بن عكاشة الكرماني، ومحمد بن تميم الفارابي على رسول الله ﷺ أكثر من عشرة آلاف حديث.

وقال أبو سعيد النقاش: لا نعرف أحداً أكثر وضعاً منه، قلت: فليشرق بهذه الشهادة، ولا كرامة.

(٢) ويقال فيه أيضاً بالقاف بدل الكاف، من أهل بلخ مشهور بالوضع (المجروحين: ٣١١/٢، اللسان: ٣٤٣/٥، وفيه صحفت نسبته إلى طالقان، باللام بدل الياء، وهو على الصواب في أصله الميزان: ١١/٤).

(٣) في غير الأصل: مأمون بن عبدالله الهروي، وهو مترجم بكلا النسبتين في كتب الضعفاء، كشف زيفه ابن حبان بالتاريخ، فقد حدث هذا المخذول عن هشام بن عمار فسأله أبو حاتم بن حبان عن دخوله الشام، متى كان؟ فقال: سنة ٢٥٠، فقال ابن حبان: فإن هشام بن عمار الذي تروي عنه مات سنة ٢٤٥، فأجاب بوقاحة: هذا هشام بن عمار آخر، (المجروحين: ٤٥/٣).

(٤) مقدمة صحيح مسلم: ٢١٠/١، المجروحين: ٦٧/١، الكفاية: ص١٩٠، وجاء فيه ص١٠٧ عن أبي عاصم النبيل نحوه، وعن أبي نعيم أيضاً: ص١٤٦.

والمراد بيّنه مسلم رحمه الله بقوله: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب.

والسبب في ذلك: ما صرفوا به من التعبد والتأله عن ضبط مروياتهم، والله أعلم.

٤٠ ـ أخبرنا دَعْلَج بن أحمد السجزي ببغداد ثنا أحمد بن علي الأبار ثنا الوليد بن شجاع ثنا الاشجعي قال: سمعت سفيان يقول: إنْ همَّ الرجل أنْ يكذب في الحديث وهو في جوف بيت، أظهر الله عليه[١].

٤١ ـ أخبرنا الزبير بن عبدالواحد الحافظ بأسداباذ ثنا محمد بن الحسن[٢] بن قتيبة ثنا محمد بن المتوكل (بن أبي السري): ثنا يحي بن سليم ثنا عبيد الله بن عمر قال: قال ابن سيرين: إنَّ الرجل ليحدثني [٦ص/ب] بالحديث فما أتهمه، ولكن أتهم من حدَّثه، وإنّ الرجل ليحدثني بالحديث فما أتهم من حدثه، ولكن أتهمه هو[٣].

٤٢ ـ سمعت أبا علي الحافظ يقول: سمعت محمد بن يونس المقري يقول: سمعت جعفر بن أحمد بن نصر[٤] يقول: سمعت أبا عمار المروزي[٥] يقول: قيل لأبي عصمة من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني

---

(١) المجروحين: ٢٥/١، الجامع لأخلاق الراوي ٨/٢، ولفظه: إني لأحسب رجلاً لو حدث نفسه بالكذب في الحديث لعرف به.
وعنه قال: من همّ أن يكذب في الحديث سقط حديثه (المجروحين ٢١/١).
وقال مؤمل بن إهاب: بلغني عن عبدالرحمن بن مهدي قال: لو أن رجلاً هم أن يكذب في الحديث أسقطه الله عز وجل (الجامع للخطيب: ٨/٢).
قلت: وهذا من حفظ الله عز وجل للدين، ومن مقتضيات التكفل ببقائه وخلوده، فيا ليت شعري أين موقع هذا من بعض مهيضي العقول، وسقيمي الأفهام، في دعواهم أن المختص بالحفظ الإلهي هو القرآن دون السنة! كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا.

(٢) في ج: الحسين، وهو تصحيف.

(٣) المجروحين: ٢٣/١ ـ ٢٤.

(٤) في ج: نصير، وهو تصحيف، وجعفر بن أحمد بن نصر هو الحصيري النيسابوري، حافظ ورع زاهد، توفي سنة ٣٠٣، سير أعلام النبلاء: ٢١٧/١٤.

(٥) هو الحسين بن حريث الخزاعي، ثقة، توفي سنة ٢٤٤، وفي ط: أبا عمارة، والمعروف عن كنيته: أبو عمّار.

قد رأيت الناس (قد) أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسبة[1].

*** ومنهم جماعة: وضعوا الحديث للملوك في الوقت مما تقربوا به إليهم.**

٤٣ ـ حدثنا أبو أحمد علي بن محمد المروزي ثنا أحمد بن كثير البغدادي مولى بني هاشم[2] قال: سمعتُ داود بن رشيد يقول: دخل

---

(١) نقل ابن الجوزي في الضعفاء: ١٦٨/٣، والحافظ في التهذيب: ٤٨٨/١٠ عن المصنف: أن نوحاً وضع حديث فضائل القرآن.

وقيل ان الواضع له هو ميسرة بن عبدربه، قال ابن الطباع: سمعت ابن مهدي يقول لميسرة: من أين جئت بهذه الأحاديث من قرأ كذا فله كذا؟ فقال: وضعتها أرغب الناس فيها.

(المجروحين: ٦٤/١، واللسان: ١٣٨/٦، وسقط منه ذكر ابن مهدي، ومطبوعة اللسان مما عرف عنها الإخلال، بخلاف مطبوعة الميزان بتحقيق: البجاوي، فإنها جيدة، وقد قابلتها على مصورة عندي بخط الذهبي فوجدتها موافقة، اللهم إلا بعض تطبيعات المطابع).

وميسرة هذا ممن أجمع على كذبه، (الجرح والتعديل: ٢٥٤/٨).

ويبدو أن الواضع الأصلي لهذا الحديث هو نوح الجامع، وجعله من مسند ابن عباس، ثم سرقه منه ميسرة، فأسنده عن أبيّ بن كعب رضي الله عنه.

تنبيه:

اغتر بعض المفسرين ممن لا دربة له بالمأثور بهذا الحديث، فذكره في كتابه، ومشى عليه، منهم الثعلبي، والواحدي، والزمخشري، والأولان أخف جرماً، وأقل تبعة، لأنهما أسنداه، دون الثالث.

قال التقي ابن الصلاح: . . وهكذا حال الحديث الطويل الذي يروى عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ في فضل القرآن سورة فسورة.

بحث باحث عن مخرجه حتى انتهى إلى من اعترف بأنه وجماعة وضعوه.

وإن أثر الوضع لبين عليه، وقد أخطأ الواحدي المفسر ومن ذكره من المفسرين في إيداعه تفاسيرهم. (المقدمة: ص ١٠٠ ـ ١٠١، وعنه السيوطي في الإتقان: ١١٦/٤).

وممن نص على وضعه ابن المبارك، وابن القيم (المنار المنيف: ص١١٣).

(٢) هو أحمد بن كثير بن الصلت، مولى آل العباس، ترجمه بإيجاز الخطيب في التاريخ: ٣٥٧/٤.

غياث بن إبراهيم على المهدي، وكان يعجبه الحمام الطيارة التي تجئ من البعد، فروى حديثاً أنَّ رسول الله[1] ﷺ قال: لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل أو جناح، قال: فأمر له بعشرة آلاف درهم، فلما قام وخرج، قال: أشهد أنَّ قفاك قفا كذاب على رسول الله ﷺ، والله ما قال رسول الله ﷺ جناح، ولكن هذا أراد أنْ يتقرب إلينا، يا غلام، اذبح الحمام، قال: فذبح الحمام في الحال[2].

٤٤ ـ فسمعت أبا سعيد أحمد بن محمد بن رميح يقول: سمعت أبا العباس محمد بن عبدالرحمن الدغولي يقول: سمعت أبا بكر بن أبي خيثمة يقول: دخل غياث بن إبراهيم على المهدي، فذكر الحكاية، وزاد فيه: فقيل[3]: يا أمير المؤمنين وما ذنب الحمام؟ قال: من أجلهنّ كذب هذا على رسول الله ﷺ[4].

---

(١) في ج: أن النبي ﷺ.

(٢) في الأصل: بحال، والقصة في المجروحين: ٦٦/١ وتاريخ بغداد: ٣٢٤/١٢ والمنار المنيف: ص١٠٦، ولسان الميزان: ٤٢٢/٤.

(٣) في الأصل: فقال، والمثبت من ج وهو أنسب.

(٤) غياث بن إبراهيم النخعي الكوفي، أحد الوضاعين، ولشهرته بذلك كان يقال: لو طار على رأسه غراب لجاء فيه بحديث، نسأل الله السلامة، (الجرح والتعديل: ٥٧/٧، المجروحين: ٢٠٠/٢).

وقصته مع المأمون مشهورة، ولبعضهم رسالة يطعن في ثبوتها، مبناها على عدم اتصال زمان المخبرين بزمان المهدي، وسبيل هذا أن يسلّم للنقاد جرحهم وإن لم يسندوه، ولو نحن وقفنا وتتبعنا أقوال المجرحين، فرددنا منها ما لم يتصل بزمان المخبر عنه، لما سلم لنا من أقوالهم شيء.

تنبيه:

جاء عن بعض النقاد أن واضع هذه اللفظة هو القاضي وهب بن وهب، أبو البختري القرشي، ذكر ذلك أحمد رحمه الله كما في ترجمة وهب من تاريخ بغداد: ٤٨٦/١٣، واعتمده ابن القيم في المنار المنيف ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

وأنا أخشى أن يكون صاحب هذا القول إنما أراد حديثاً آخر في الحمام وهو «كان النبي ﷺ يطير الحمام.. فهذا نعم وضعه أبو البختري للمهدي كما ذكره الخطيب في التاريخ: ٤٨٤/١٣، وأما الأول فلا.

٤٥ ـ حدثني أحمد بن محمد بن وكيع حدثني داود بن سليمان القطان ثنا عبدالله بن عبدالرحمن السمرقندي ثنا هارون بن أبي عبيد الله[١] عن أبيه قال: قال لي المهدي: ألا ترى ما يقول هذا يعني مقاتلاً، قال: إنْ شئت وضعتُ لك أحاديث في العباس[٢]، قال: فقلت: لا حاجة لي فيها[٣].

● **قال (الحاكم رحمه الله):**

ومن هذه الطبقة، ميسرة بن عبدربه، وزياد بن ميمون[٤]، وأبو البختري وهب بن وهب القاضي[٥]، ....

---

(١) في ط عبدالله، والمثبت موافق لما في التهذيب، وفيه أنه أعني عبيدالله كان وزيراً للمهدي.

(٢) كذا وقع في ج، وهو الصواب، إذ أن كثيراً من الوضاعين كانوا يتزلفون إلى بني العباس بوضع أحاديث في فضائل جدهم العباس على العلوية.
وفي الأصل جاءت الكلمة: القياس.
وثبت في هامش الأصل: قال ابن ناصر: كذا وقع في الأصل (القياس)، وفي نسخة أخرى (العباس) وهو الأشبه، صح.

(٣) مقاتل هذا هو ابن سليمان الأزدي، طول ابن حجر ترجمته في التهذيب: ٢٧٦/١٠ ـ ٢٨٥، والخبر ورد ص ٢٨٣.

(٤) زياد بن ميمون الثقفي، يعرف بزياد بن أبي عمار، يروي الموضوعات عن أنس رضي الله عنه، وأحاديثه ساذجة، يكفي للدلالة على وضعها ألفاظها ومضامينها، وهو صاحب حديث العطّارة الطويل، وأوله عن أنس رضي الله عنه قال: كانت امرأة بالمدينة عطارة يقال لها الخولاء، فجاءت إلى عائشة فقالت: يا أم المؤمنين نفسي لك الفداء، إني لأزين نفسي لزوجي كل ليلة حتى كأني عروس وفيه من المرفوع: الرجل إذا جامع زوجته واغتسل باهى الله به ملائكته، فقبح الله واضع هذا، لقد كان يعوزه الحياء، (المجروحين: ٣٠٥/١، والحديث بطوله في الموضوعات لابن الجوزي، وعنه الحافظ في اللسان: ٤٩٨/٢).

(٥) وهب بن وهب بن كثير بن زمعة بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبدالعزى، أبو البختري القرشي، وأمه عبدة بنت علي بن يزيد بن ركانة، لم يصن شرف نسبه ودنسه بالكذب على المصطفى ﷺ، وكان يسهر الليالي معملاً فكره في وضع الحديث وحبكه، فلا حيّاه الله، ومما عملت يداه:
ـ حديث: يا حميراء لا تفعلي، فانه يورث البرص.
ـ حديث: ارحموا عزيز قوم ذل. =

وأبو داود سليمان بن عمرو النخعي[1]،

وإسحاق بن نجيح الملطي[2]، والحسين بن علوان[3]، وغيرهم ممن[4] يطول ذِكْرهم في هذا الموضع.

*** ومنهم جماعة: وضعوا الحديث في الوقت لحاجتهم إليه، «كما»:**

٤٦ ـ حدثني أبو بكر محمد[5] بن المؤمل بن الحسن بن عيسى ثنا الفضل بن محمد الشعراني ثنا إبراهيم بن عبدالله بن الجنيد ثنا عبيد بن

= ـ وحديث الحدة تعتري حملة القرآن، وله مصنوعات أخرى. (المجروحين: ٧٤/٣، اللسان: ٢٣١/٦ ـ ٢٣٤).

فائدة: نظراً لشهرة أبي البختري بالكذب، فقد جرح بأسلوب قلّ أن يجرح به أحد، فقد كتب القصيد بتسجيل الكذب عليه، فمما ذكره الحافظ لأحدهم فيه:

إنا وجدنا ابن وهب حين حدثنا   عن النبي أضاع الدين والورعا

يروي أحاديث من إفك مجمعة   أف لوهب وما روى وما جمعا

(١) هو شامي أصله من بغداد، كان متألّها متعبداً، كثير الصلاة بالليل، مواظباً على الصوم، إلا أن الخذلان أدركه، فاشتغل بالوضع، فمن إفكه:
الحيض عشر...، عمل الأبرار من أمتي الخياطة، والامر بأكل الرمان بشحمه...
(المجروحين لابن حبان: ٣٣٣/١، اللسان: ٩٧/٣ ـ ٩٩)، وقد سبق ذكره في الضعفاء الذين روى عنهم الشافعي.

(٢) إسحق بن نجيح الملطي البغدادي، يضع الحديث على النبي ﷺ صراحاً، وهو صاحب حديث: تربوا الكتاب فإنه أنجح للحاجة، (المجروحين: ٢٣٤/١، الجرح والتعديل: ٢٣٥/٢ ـ ٢٣٦، تهذيب التهذيب: ٢٥٢/١).
ووقع في ط: إسحق بن يحي، تصحيف.

(٣) الحسين بن علوان اختص بوضع الحديث على هشام بن عروة، وهو صاحب حديث: أربع لا يشبعن من أربع، وقصة دخول النبي ﷺ الخلاء وخروج ريح الطيب منه (المجروحين: ٣٤٥/١، اللسان: ٣٠٠/٢، الجرح والتعديل: ٦١/٣).

(٤) في الأصل: مما، وما تستخدم لغير العاقل، والمثبت من سوى الأصل.

(٥) في سوى الأصل: أحمد بن المؤمل بن الحسين، وهو تصحيف، ومحمد بن المؤمل النيسابوري مترجم في السير: ٢٣/١٦، توفي سنة ٣٥٠، وله تسع وثمانون سنة.

إسحاق الضبي[1] الكوفي ثنا سيف بن عمر التميمي قال: كنتُ عند سعد بن طريف، فجاء ابنه من الكتاب «يبكي[2]»، فقال: مالك؟ قال: ضربني المعلم، فقال: «والله» لأخزينهم[3] اليوم، حدثني عكرمة عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: مُعَلِّمو صبيانكم شراركم، أقلّهم رحمة لليتيم، وأغلظهم على المسكين[4].

٤٧ ـ وقيل لمأمون بن أحمد الهروي: ألا ترى إلى الشافعي وإلى من نبغ[5] له بخراسان!![٧ص/أ] فقال ثنا أحمد بن عبدالله ثنا عبدالله بن معدان الأزدي عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس، أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سِراج أمتي[6].

٤٨ ـ وقيل لمحمد بن عكاشة الكرماني: إنَّ قوماً عندنا يرفعون أيديهم في الركوع، وبعد رفع الرأس من الركوع، فقال: ثنا المسيب بن واضح ثنا

---

(١) في ط: القيسي، وقد ترجمه الذهبي في الميزان: ١٨/٣، وابن حجر في اللسان: ١١٧/٤، وذكر الحافظ هناك هذه القصة، وابن عدي في الكامل: ٣٤٧/٥.
وقد تفرد عبيد بهذه القصة، وهو متروك، ومثله سيف بن عمر، فأحدهما وضعها، والله أعلم.

(٢) زيادة من ج، خلت منها بقية النسخ.

(٣) في ط «لأجزينهم»، وليس في الأصل ولا ج قوله: (والله).

(٤) المجروحين لابن حبان: ٦٦/١، الكامل لابن عدي: ٣٤٨/٥، وسعد بن طريف هذا كان يضع على الفور كما قال ابن حبان (٣٥٧/١).
وإنما حصل له ذلك بعد حنكة وطول دربة، وكانت له جرأة ممزوجة بوقاحة، عافانا الله، ومما يغض من رتبة الجامع للترمذي والسنن لابن ماجه إخراجهما لمثل هذا المهتوك، (تهذيب التهذيب: ٤٧٣/٣)، وفي الميزان: ١٢٢/٢ ذكر الذهبي بعض طوامه، فطالعها للفائدة.

(٥) في ج ط «تبع»، وفي لسان الميزان «وسّع».

(٦) نقل هذه القصة عن الحاكم في المدخل الحافظ في اللسان: ٨/٥.
وقد ذكر ابن القيم رحمه الله أن كل ما جاء في مناقب أبي حنيفة والشافعي، أو ذمهما على التنصيص، فهو مما وضعه الكذابون (المنار المنيف: ص١١٦).

عبدالله بن المبارك عن يونس بن يزيد عن الزُّهْري عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: منْ رفع يديه[1] في الركوع فلا صلاة له[2].

● **قال الحاكم رحمه الله:**

وكل من رزق الفهم في نوع من العلم، وتأمل هذه الأحاديث، علم أنها موضوعة على رسول الله ﷺ.

* ومنهم قوم من السؤّال والمُكْدين[3]، يقفون في الأسواق والمساجد والمحافل، فيضعون في الوقت على رسول الله ﷺ بأسانيد صحيحة قد حفظوها، فيذكرون الموضوعات بتلك الأسانيد[4].

---

(١) في الأصل: يده، والمثبت من بقية النسخ.

(٢) عن الحاكم نقلها الحافظ الزيلعي في (نصب الراية: ٤٠٤ ـ ٤٠٥)، وذكر أن الحديث رواه ابن الجوزي في الموضوعات بإسناده إلى ابن عكاشة، وضعفه وكذلك نقلها كما هي هاهنا الحافظ في اللسان: ٥/٢٨٨ ـ ٢٨٩، معزوة إلى المدخل.
ثم عقب: فهذا مع كونه كذباً من أنجس الكذب، فإن الرواية عن الزُّهْري بهذا السند بالغة مبلغ القطع بإثبات الرفع عند الركوع وعند الاعتدال، وهي في الموطأ وسائر كتب أهل الحديث، والأمر فيها أسهل من أن يستدل له.

(٣) أصل الكدية: الصلابة في الأرض، واستعير ذلك للطالب المخفق، والمعطي المقل، قال الزمخشري: فلان كدود يكد نفسه في العمل ويتعبها (أساس البلاغة: ص٣٨٨)، والمتكدية: جماعة في عيشهم ظلف وتقشف وسوء حال.

(٤) هذا النوع من الكذابين هم القصاص.
الذين أولعوا بإيراد العجائب والمنكرات استمالة لقلوب العوام، وجذباً لأسماعهم، وكان أيوب يقول:
ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصاص.
وفي رواية: ما أمات العلم إلا القصاص، إن الرجل ليجلس إلى القاص برهة من دهره فلا يتعلق منه بشيء، وإنه ليجلس إلى الرجل العالم الساعة فما يقوم حتى يفيد منه شيئاً.
(الجامع لأخلاق الراوي: ٢/١٦٤).
وقال الطيالسي: كنت مع شعبة، فدنا منه شاب رقباني، فسأله عن حديث، فقال له شعبة: أقاص أنت؟ قال: وكان شعبة سيئ الفراسة، فلا أدري كيف أصاب يومئذ، فقال الشاب: نعم، فقال له: اذهب، فإنا لا نحدث القصاص، فقلت له: لم يا=

= أبا بسطام؟ فقال: يأخذون الحديث منا شبراً فيجعلونه ذراعاً. (الجامع: ١٦٤/٢ - ١٦٥).

وقال علي بن المديني: أكذب الناس ثلاثة: القصاص والسؤال والوجوه.

والقصاص أداة لنشر الأكاذيب على رسول الله ﷺ، قال أحمد بن حنبل: إن للناس في أرباضهم وعلى باب دورهم أحاديث يتحدثون بها عن النبي ﷺ لم نسمع نحن منها بشيء. (الجامع للخطيب: ١٦٧/٢).

قال مقيده: في زماننا يقوم بدور القصاص الوعاظُ وجهال الخطباء في ما يتلونه على الناس من أحاديث ضعيفة أو لا أصل لها، وقد رغب الخليفة مرة إلى الأئمة والخطباء ألا يذكروا على منابرهم إلا حديثاً يعرضونه على الخطيب البغدادي رحمه الله، صيانة لجانب النبي ﷺ أن يتقول عليه، ولهذا الخليفة أسوة بالراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فقد كان عمر رضي الله عنه نهى عن كثرة التحديث عن رسول الله ﷺ حماية لجنابه أن يكذب عليه، أو يقوّل مالم يقل، قال الذهبي:

فبالله عليك، إذا كان الإكثار من الحديث في دولة عمر كانوا يمنعون منه، مع صدقهم وعدالتهم وعدم الإسناد، بل هو غض لم يشب، فما ظنك بالإكثار من رواية الغرائب والمناكير في زماننا مع طول الإسانيد، وكثرة الوهم والغلط، فالبحري أن نزجر القوم عنه، فيا ليتهم يقتصرون على رواية الغريب والضعيف، بل يروون والله الموضوعات والأباطيل، والمستحيل في الأصول والفروع والملاحم والزهد، نسأل الله العافية.

فمن روى ذلك مع علمه ببطلانه، وغر المؤمنين، فهذا ظالم لنفسه، جان على السنن والآثار، يستتاب من ذلك فإن أناب وأقصر، وإلا فهو فاسق كفى به إثماً أن يحدث بكل ما سمع، وإن هو لم يعلم فليتورع، وليستعن بمن يعينه على تنقية مروياته، نسأل الله العافية، فلقد عم البلاء وشملت الغفلة، ودخل الداخل على المحدثين الذين يركن إليهم المسلمون، فلا عتبى على الفقهاء وأهل الكلام! (السير: ٦٠٢/٢).

قال محدث الديار الشامية العلامة بدر الدين الحسني رحمه الله: لا يجوز إسناد حديث لرسول الله ﷺ إلا إذا نص على صحة هذا الحديث حافظ من الحفاظ المعروفين، . . فليحذر الخطباء والكتاب والمدرسون والوعاظ من إسناد حديث إلى رسول الله ﷺ ما لم يعلموا صحته. . وعليهم إذا لم يعلموا ذلك أن يذكروا الحديث معزواً إلى الكتاب الذي نقلوه منه كالترمذي والنسائي مثلاً.

أما الذين يحملون بأيديهم الكتب التي لا قيمة لها عند علماء الحديث الشريف، ككثير=

٤٩ ـ اخبرنا الزبير بن عبدالواحد الحافظ ثنا إبراهيم بن عبدالواحد البلدي قال: سمعت جعفر بن محمد الطيالسي يقول: صلَّى أحمد بن حنبل ويحي بن معين في مسجد الرصافة، فقام بين أيديهم قاصٌ فقال: ثنا أحمد بن حنبل ويحي بن معين قالا: ثنا عبدالرزاق أخبرنا معمر عن قتادة عن أنس[١] قال: قال رسول الله ﷺ: مَنْ قال لا اله إلا الله يخلق من كل كلمة منها طير منقاره من ذهب، وريشه من مرجان، وأخذ في قصة نحواً من عشرين ورقة، فجعل أحمد ينظر إلى يحي بن معين، ويحي ينظر إلى أحمد، فقال: أنت حدثته بهذا؟ فقال: والله ما سمعتُ به إلا هذه الساعة، قال: فسكتا جميعاً حتى فرغ من قصصه، وأخذ قطاعه ثم قعد ينتظر بقيتها، فقال له يحي بن معين بيده: أنْ تعال[٢]، فجاء[٣] متوهماً لنوال يجيزه، فقال له يحي: من حدثك بهذا الحديث؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحي بن

= من كتب الأخلاق والوعظ المنتشرة بالأيدي فلا يكفي عزو الحديث إليها، ولا يخرج القارئ من الوزر.

(نقله الشيخ محمود ياسين في مجلة الهداية الإسلامية: ٢٦٤/٨، بواسطة محقق سير أعلام النبلاء: ٦٠٢/٢).

ومن طرائف القصاص:

عن عمرو الناقد قال: مررت بقاص يقص وهو يقول: نا أبو معاوية عن الأعمش بحديث كذب، فنهيته فأبى عليّ، فاشتريته منه بأربعة دراهم، قال عمرو: ثم لقيت ذلك الرجل بالشام وهو يذكر ذلك الحديث بعينه، فقلت: بعته مني بأربعة دراهم! فقال: إنما بعتك بالعراق. (الجامع: ١٦٥/٢).

وفيه عن الكديمي (وهو أصلاً متهم) قال: كنت بالأهواز، فسمعت شيخاً يقص، فقال: لما أن زوج النبي ﷺ علياً أمر شجرة طوبى أن تنثر اللؤلؤ الرطب، فيتهاداه أهل الجنة بينهم في الأطباق، قال: فقلت له: يا شيخ هذا كذب على رسول الله ﷺ، قال: فقال لي: ويحك اسكت، حدثنيه الناس، قلت: من حدثك؟ قال: يمان البحري التستري عن وكيع بن الجراح عن ابن مسعود بن الأعمش عن عطاء عن ابن عباس!!.

(١) في ط «عن همام بن منبه عن أبي هريرة»، وهو غلط، صوابه ما أثبت من النسخ الأخرى والمصادر.

(٢) في هامش الأصل: في نسخة أي تعال.

(٣) في غير الأصل وَ ج: فجاءه.

معين، فقال: أنا يحي بن معين وهذا أحمد بن حنبل، ما سمعنا بهذا قط في[1] حديث رسول الله ﷺ، فإنْ كان لا بد والكذب فعلى غيرنا، فقال له: أنت يحي بن معين؟ قال: نعم، قال: لم أزل أسمع أنَّ يحي بن معين أحمق، ما علمته إلا الساعة، فقال له يحي بن معين: فكيف علمت أني أحمق؟ فقال: كأن ليس في الدنيا يحي بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، كتبت عن سبعة عشر[2] أحمد بن حنبل ويحي بن معين غير هذا قال: فوضع أحمد كمه على وجهه وقال: دعه يقوم، فقام كالمستهزئ بهما[3].

٥٠ ـ أخبرني أبو نصر أحمد بن سهل الفقيه ببخارى ثنا صالح بن محمد بن حبيب الحافظ البغدادي ثنا مؤمل بن إهاب[4] قال: قام رجل يحدث ويزيد بن هارون قاعد، فجعل يسأل الناس فلم يعط، فقال ثنا يزيد بن هارون عن شريك عن مغيرة عن إبراهيم قال: إذا سأل السائل ثلاثاً فلم يُعط فليكبر عليهم ثلاثاً، وجعل يقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، ثم مر، فذكرناه ليزيد بن هارون، فقال: كذب عليّ الخبيث، ما سمعتُ بهذا قط [٧ص/ب].

٥١ ـ قال: وقام رجل فجعل يقول: ثنا يزيد بن هارون عن ذئب بن أبي ذئب فضحك يزيد بن هارون، فلما قمنا تبعناه، فقلنا له: ويحك ليس اسمه ذئب، إنما هو محمد بن عبدالرحمن، فقال: إذا كان أبوه اسمه أبو ذئب، فأيّ شيء يكون ابنه إلا ذئب[5].

---

(١) في سوى الأصل وَ ج: عن، وفي المجروحين: في حديث رسول الله، موافق لما في الأصل.

(٢) في ط «تسعة عشر» والمثبت من بقية النسخ وهو الموافق لما في المصادر.

(٣) المجروحين: ٨٥/١، الجامع لأخلاق الراوي ١٦٦/٢ من طريق الحاكم، الموضوعات لابن الجوزي: ٤٦/١، لسان الميزان: ٧٩/١.
قال الذهبي في ترجمة إبراهيم بن عبدالواحد البلدي: لا أدرى من هو ذا، أتى بحكاية منكرة أخاف أن لا تكون (إلا) من وضعه، ثم ساق القصة، (ميزان الاعتدال: ٤٧/١).

(٤) في الأصل: مؤمل بن يهاب.

(٥) المجروحين لابن حبان: ٨٦/١، وقد ذكر كائنة وقعت له مع بعض هؤلاء الكذابين: ٨٦/١.

٥٢ ـ سمعت الشيخ أبا بكر أحمد بن إسحاق الفقيه يقول: خرجنا ونحن ببغداد من مجلس إبراهيم بن إسحاق الحربي ومعنا جماعة من الغرباء، فيهم رجل كثير المجون، فبينما نحن نمشي إذْ استقبلنا أمرد، وضيئ الوجه فتقدم هذا الغريب إليه فقال: السلام عليك، فلما صافحه قبّل «بين» عينيه وخده، ثم قال (له): حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري بصنعاء ثنا عبدالرزاق أخبرنا معمر عن الزُّهْري عن سالم عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أحبَّ أحدكم أخاه فليعلمه أنه يحبه، قال الشيخ أبو بكر: فلما انصرف إلينا، قلت له: ألا تستحي، تلوط وتكذب في الحديث، فقال: يا سيدي والحديث كما يجئ!.

● **قال الحاكم رحمه الله:**

فهذه الطائفة بأنواعها «كلها»[1] كذبت على رسول الله ﷺ.



(١) زيادة من غير الأصل وج.

«و» الطبقة الثانية من المجروحين:

قومٌ عمدوا إلى أحاديث مشهورة عن رسول الله ﷺ (بأسانيد معروفة[1])، وضعوا لها[2] غير تلك الأسانيد، فركّبوها عليها ليستغرب بتلك الأسانيد.

منهم: إبراهيم بن اليسع، وهو ابن أبي حية «من أهل مكة»، يحدث عن جعفر بن محمد الصادق، وهشام بن عروة، فيركبّ حديث هذا على حديث ذاك[3].

وكذلك حماد بن عمرو النصيبي[4]، وبهلول بن عبيد[5]، وأصرم بن حوشب[6]، وغيرهم.



---

(١) من النسخة ط.

(٢) في سوى الأصل: إليها.

(٣) إبراهيم بن اليسع يكنى بأبي إسماعيل، قال أبو حاتم منكر الحديث (الجرح والتعديل: ١٤٩/٢)، وفيه عن ابن معين: شيخ كبير ثقة، فهذه زلة، ما أقره عليها أحد (اللسان: ٥٢/١ ـ ٥٣).

(٤) منكر الحديث جداً، يركب الأسانيد على المتون، (المجروحين: ٢٥٢/١، لسان الميزان: ٣٥٠/٢ ـ ٣٥١).

(٥) قال ابن حبان: شيخ يسرق الحديث، لا يجوز الاحتجاج به، (المجروحين: ٢٠٢/١).

(٦) أصرم بن حوشب الهمداني الخراساني، يضع الحديث على الثقات، قال ابن معين: كذاب خبيث، (المجروحين: ١٨١/١).

«و» الطبقة الثالثة من المجروحين:

قوم من أهل العلم حملهم الشره على الرواية عن قوم ماتوا قبل أن يولدوا[١]، مثل:

إبراهيم بن هدبة[٢]، وغيره.

٥٣ ـ سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سمعت يحي بن معين يقول: كان شيخ عند درب أبي الطيب يروي عن الأوزاعي يقول: ثنا أبو عمرو رحمه الله، فاختلفنا[٣] إليه فقعد يوماً في الشمس فنظرنا في صحيفته، فإذا في أعلى الصحيفة حدثنا إسماعيل بن عبدالله بن سماعة عن الأوزاعي، قال: فطرحنا صحيفته وتركناه[٤].

٥٤ ـ سمعت أبا نصر أحمد بن سهل الفقيه[٥] البخاري[٦] يقول: سمعت صالح بن محمد الحافظ (جزرة) يقول: سمعت مؤمل بن إهاب

---

(١) هذا النوع من المجروحين يظهر جرحهم بمعرفة التواريخ، وهذه المعرفة لتواريخ الرواة نوع من علوم الحديث سماه الحاكم في المعرفة في النوع الرابع والأربعين: معرفة أعمار المحدثين من ولادتهم إلى وقت وفاتهم، وسرد هناك وفيات طائفة كبيرة منهم، وذكر فائدة هذا النوع.
وقد أفرده بالنوع ابن الصلاح في المقدمة ص٣٨٠، وجل مادته فيه مما استفاده من الحاكم من هذين الموضعين.

(٢) إبراهيم بن هدبة أبو هدبة، كان رقاصاً في البصرة يدعى إلى الأعراس ليرقص فيها، فلما كبر جعل يروي عن أنس ويضع عليه (المجروحين: ١١٤/١ ١١٥).

(٣) في سوى الأصل: فاحتفلنا.

(٤) المجروحين: ٧٢/١.
وإنما طرحوا الصحيفة لكونه كذب في ادعاء السماع، طلباً للعلو، وان كان سماعه الأصلي من ابن سماعة صحيحاً، ومن جرب عليه الكذب سقط حسابه.

(٥) هذه الكلمة ليست في الأصل.

(٦) في سوى الأصل وَ ج: ببخارى.

يقول: سمعتُ يزيد بن هارون يقول: كان عندنا شيخ بواسط يحدث بحديث واحد عن أنس بن مالك، فخدعه بعض أصحاب الحديث، فاشترى له كتاباً من السوق في أوله ثنا شريك، وفي آخره أصحاب شريك: الأعمش، ومنصور، وهؤلاء، فجعل يحدث يقول: ثنا منصور وثنا الأعمش قال: فقيل له: أين لقيت هؤلاء؟ فأخذ كتابه، فقيل: لعلك سمعت هذا من شريك؟ فقال الشيخ: حتى[1] أقول لكم الصدق! سمعتُ هذا من أنس بن مالك عن شريك![2].

٥٥ ـ أخبرني أبو علي الحافظ [٨ص/أ] أخبرنا محمد بن عبدالله البيروتي ثنا سليمان بن عبدالحميد البهراني ثنا يحي بن صالح[3] ثنا إسماعيل بن عياش قال: كنتُ بالعراق فأتاني أهل الحديث، فقالوا: هاهنا رجل يحدث عن خالد بن معدان، فأتيته فقلت «له»: أي سنة كتبت عن خالد بن معدان؟ قال: سنة ثلاث عشرة «يعني ومائة»[4]، فقلت: أنت تزعم أنك سمعت من خالد بن معدان بعد موته بسبع سنين، قال إسماعيل: مات خالد سنة ست ومائة[5].

---

(١) هذه اللفظة زيادة من الأصل وَ ج.

(٢) ساقها الخطيب في الكفاية: ١٨١ ـ ١٨٢، من طريق شيخه محمد بن يوسف القطان عن أبى عبدالله الحاكم، وهذا إسناده إلى كتب الحاكم يتنقى به ما شاء، وقد وردت القصة عند ابن حبان في المجروحين: ٧٠/١ بسياق آخر.

(٣) في الأصل وَ ج: محمد بن صالح، والتصحيح من المجروحين، والجامع للخطيب حيث رواه من طريق المصنف، وهو يحي بن صالح الوحاظي الحمصي، معروف بالرواية عن إسماعيل بن عياش الحمصي.

(٤) زيادة من غير الأصل وَ ج.

(٥) المجروحين: ٧١/١، الجامع للخطيب ١٣٢/١ من طريق المؤلف.
وانظر في الكفاية (ص١٤٧) قصة عمرو بن موسى لما قدم حمص وجعل يحدث عن خالد بن معدان، فكشف زيفه: عفير الكلاعي بالتاريخ.
وفيه عن الثوري رحمه الله: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ.
وعن حفص بن غياث: إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين.
وللسخاوي: كتاب الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، تكلم عن هذه الجزئية من فوائد التاريخ، وساق شواهدها: ص ١٧ فما بعد.

٥٦ ـ [سمعت أبا علي الحافظ يقول: لما حدث عبدالله بن إسحاق الكرماني عن محمد بن أبي يعقوب أتيته فسألته عن مولده، فذكر أنه ولد سنة إحدى وخمسين ومائتين، فقلت له: مات محمد بن أبي يعقوب الكرماني قبل أن تولد بتسع سنين، فاعلمه[1].

٥٧ ـ قال الحاكم رحمه الله: ولما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكسّي وحدث عن عبد بن حميد، سألته عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين، فقلتُ لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة][2].

وهذا النوع من المجروحين فيهم كثرة، ولقد لقيت أيام رحلتي منهم جماعة، وأظهرت أحوالهم[3].



(١) ميزان الاعتدال: ٣٩٢/٢، واللسان: ٢٥٨/٣، في ترجمة عبدالله بن إسحق الكرماني، وفيهما «سبع سنين بدل تسع»، وهو الأصح على اعتبار وفاة ابن أبى يعقوب سنة ١٤٤، وابن أبي يعقوب: هو محمد بن إسحق بن منصور، أبو عبدالله الكرماني، نزيل البصرة، ثقة، حديثه في البخاري.

(٢) ذلك لأن عبد بن حميد توفي سنة ٢٤٩ كما في مصادر ترجمته، وفي اللسان: ١١٠/٥ اتهام الحاكم للكسي (ويقال: الكشي وكذا هو في ج وكلاهما جائز في النسبة إلى كُسٍ) بالكذب.
وما بين العلامتين [ ] نقله الخطيب في الجامع: ١٣٢/١.

(٣) ذكر بعض من افتضح بالتاريخ:
قال محمد بن أبي السري: قدم أبو حذيفة البخاري مكة، وجعل يروي عن ابن جريج وابن طاوس، فقيل لسفيان: إن رجلاً من أهل خراسان قدم يروي عن ابن طاوس، فقال: سلوه بأي سنة سمع؟ قال: فسألوه، فأخبر أنه سمع في سنة كذا، فقال سفيان سبحان الله، مات ابن طاوس قبل مولده بسنتين.
(الجامع للخطيب: ١٩٩/٢).

الطبقة الرابعة من المجروحين:

قوم عمدوا إلى أحاديث صحيحة عن الصحابة رفعوها إلى رسول الله ﷺ.

كأبي حذافة أحمد بن إسماعيل السهمي[1]، روى عن مالك عن نافع عن ابن عمر أنَّ رسول الله ﷺ قال: الشفق الحمرة.

وهو في الموطأ عن نافع عن ابن عمر قوله[2].

ويحي بن سلاّم البصري، روى عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر أنَّ النبي ﷺ قال: من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة[3].

وهو في الموطأ لمالك عن وهب بن كيسان عن جابر قوله.

وأشباه هذا كثيرة فيستشهد بهذا على سائر هذه الروايات.



---

(١) وصفه الدارقطني بالغفلة، وقال: أدخلت عليه أحاديث فقبلها، وقال ابن حبان: يأتي عن الثقات ما ليس من حديث الاثبات، حتى شهد من الحديث صناعته أنها معلولة، (المجروحين: ١٤٧/١).

(٢) الذي في الموطأ: ١٢/١ قال مالك: الشفق الحمرة التي في المغرب اهـ.
ليس فيه إسناد لأحد، فإن لم يكن الأمر في نسخة أخرى على ما ذكره الحاكم وإلا فشيء من وهمه. (انظر: تنوير الحوالك: ٢٥/١، شرح الزرقاني: ٣٠/١).
وقد ذكر الذهبي له حديثاً عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه: العلم ثلاثة آية محكمة وسنة قائمة ولا أدري، ثم قال (السير: ٦١/١٥): فهذا مما نقم على أبي حذافة أحمد بن إسماعيل، وصوابه موقوف من قول ابن عمر.

(٣) في ط وَ ج أثبت بدل هذا الحديث «كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج، إلا خلف الإمام» والذي في رواية يحي للموطأ: «من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل إلا وراء الإمام» تنوير الحوالك: ٨٠/١.

الطبقة الخامسة من المجروحين:

قومٌ عمدوا إلى أحاديث مروية عن التابعين أرسلوها عن رسول الله ﷺ، فزادوا فيها رجلا من الصحابة فوصلوها.

مثل:

إبراهيم بن محمد المقدسي روى عن الفريابي[1] عن الثوري عن الأعمش عن أبي ظَبيان عن سلمان أنَّ النبي ﷺ قال: ليس شيء خيراً من ألفٍ مثله إلا الإنسان.

والحديث في كتاب الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن رسول الله ﷺ مرسلاً[2].

وعلى هذا النوع جماعة يستشهد به على الجملة.



---

(١) في الأصل: الفيريابي، تصحيف.

(٢) إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي، نزيل بيت المقدس، قال أبو حاتم: صدوق (الجرح والتعديل: ١٣١/٢)، وقال في التقريب: صدوق، تكلم فيه الساجي، وهو يروي هنا عن أبيه.

وحديثه هذا عند الطبراني في الكبير: ح٦٠٩٥، قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح غير إبراهيم وهو ثقة، قال المناوي: وقال شيخه العراقي: حسن، (فيض القدير: ٣٦٧/٥).

قلت: تابعه على الرفع عيسى بن عبدالله العسقلاني عن الفريابي.. رواه تمام في فوائده ٦/٢، من طريق أبيه عن موسى بن محمد بن معبد عنه.

و الحديث معل بما ذكره الحاكم هنا، ولكن بعد الوقوف على هذه المتابعة عند تمام برئت ساحة إبراهيم منه إنْ كان إسناد تمام محفوظاً ويكون الحمل فيه على الفريابي، فإنه صاحب إفرادات، وقد قيل: إنه أخطأ على الثوري في أحاديث.

(و انظر كشف الخفاء: ١٧٠/٢ حيث ذكره عن جماعة من التابعين مرسلاً ومقطوعاً)، وأبو ظبيان هو: حصين بن جندب الجنبي، ثقة.

الطبقة السادسة من المجروحين:

قوم الغالب عليهم الصلاح والعبادة، لم يتفرغوا إلى ضبط الحديث وحفظه والإتقان فيه، واستخفوا بالرواية فظهرت أحوالهم[1].

٥٨ ـ سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول: سمعت خلف بن سالم يقول: من استخف بالحديث استخف به [٨ص/ب] الحديث[2].

قال الحاكم رحمه الله:

هذه الطبقة فيهم كثرة وأكثرهم زهاد وعباد، وهذا ثابت بن موسى الزاهد دخل على شريك بن عبدالله القاضي، والمستملي بين يديه، وشريك يقول: ثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ، ولم يذكر المتن، فلما نظر إلى ثابت بن موسى قال: من كثر صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار.

وإنما أراد (بذلك) ثابت بن موسى لزهده وورعه، فظن ثابت بن موسى أنّه روى الحديث مرفوعاً بهذا الإسناد.

فكان ثابت (بن موسى) يحدث به عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه[3].

---

(١) وضابط هذه الغفلة الموجبة رد روايتهم، وترك الاحتجاج بهم، ما وصف الحميدي رحمه الله:
أن يكون في كتابه غلط فيقال له في ذلك فيترك ما في كتابه ويحدث بما قالوا، أو يغيره في كتابه بقولهم لا يعقل فرق ما بين ذلك، أو يصحف ذلك تصحيفاً فاحشاً يقلب المعنى لا يعقل ذلك، فيكف عنه. الكفاية: ص١٧٩.

(٢) نحوه روى المصنف عن أبي عاصم النبيل في معرفة علوم الحديث: ح٣٣.
وفيه عن خلف بن سالم: سماع الحديث هيّن والخروج منه صعب.

(٣) الحديث عند ابن ماجة (٤٢٢/١ح ١٣٣٣). =

وعن قوم من المجروحين سرقوه من ثابت بن موسى، فرووه عن شريك[1].

٥٩ ـ (أخبرنا بصحة ما ذكرته: أبو عمرو عثمان بن عبدالله ابن السماك ببغداد[2] ثنا أبو الأصبغ محمد بن عبدالرحمن بن كامل قال: قلتُ لمحمد بن عبدالله بن نمير: ما تقول في ثابت بن موسى؟ قال: شيخ له فضل وإسلام ودين وصلاح وعبادة، قلت: ما تقول في حديث جابر: من كثر صلاته بالليل؟ فقال: غلط من الشيخ، وأما غير ذلك فلا يتوهم عليه[3]).

٦٠ ـ سمعت أبا علي الحافظ يقول: سمعت أبا العباس محمد بن عبدالرحمن الفقيه يقول: سمعتُ محمد بن عبدالله بن محمد بن قهزاد يقول: «سمعتُ أبا إسحق الطالقاني يقول»[4] سمعتُ ابن المبارك يقول:

= وهو ليس له أصل في المرفوع كما بين ذلك الحاكم وابن نمير الحافظ (تهذيب التهذيب: ١٥/٢) وابن حبان في المجروحين: ٢٠٧/١، والعلماء لا يشكون في اطراحه (كشف الخفا للعجلوني: ٣٧٨/١).

تنبيه:

قال المناوي: مثلوا به بالموضوع غير المقصود، (فيض القدير: ٢١٣/٦).

قلت: وهو الذي عناه مسلم بقوله: يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمدون الكذب، مقدمة الصحيح: ٢١٠/١.

(١) ممن سرقه: عبدالله بن شبرمة الشريكي، وعبد الحميد بن بحر، وموسى بن محمد المقدسي.

(٢) كذا نسبه أبو عبدالله إلى جده، وهو: أبو عمرو عثمان بن أحمد بن عبدالله بن يزيد الدقاق ابن السماك وثقه الدارقطني والخطيب والذهبي، وتوفي سنة ٣٤٤، سير أعلام النبلاء: ٤٤٥/١٥.

(٣) ثابت بن موسى الكوفي، أبو يزيد أحسن ابن نمير الظن به وإلا فقد قال ابن معين: ثابت أبو يزيد كذاب، وقال ابن أبي حاتم: أمسك أبي وأبو زرعة الرواية عنه، سئل أبي عنه فقال: ضعيف الحديث، الجرح والتعديل: ٤٥٨/٢.

وقال الذهبي: واهٍ، مات سنة ٢٢٩، الكاشف: ١١٧/١.

وانظر القصة في: الإرشاد للخليلي: ١٧٠/١، الموضوعات لابن الجوزي، والميزان للذهبي: ٣٦٧/١.

(٤) ليست في الأصل، وهي في مسلم، وفي ج: سمعت عبدان يقول سمعت ابن المبارك.

كنت ولو خُيّرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبدالله بن المحرر لاخترت أنْ ألقاه ثم أدخل الجنة، فلما لقيته كانت بعرة أحب إلي منه[1].

٦١ ـ أخبرنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل القارئ ثنا عثمان بن سعيد الدارمي ثنا عمرو بن محمد الناقد قال: سمعت وكيعاً يقول وسأله رجل فقال: يا أبا سفيان تعرف حديث سعيد بن عبيد الطائي عن الشعبي في رجل حج عن غيره ثم حج عن نفسه؟ فقال: من يرويه؟ قلت: وهب بن إسماعيل، قال: ذاك رجل صالح، وللحديث رجال[2].



(١) مقدمة صحيح مسلم: ٢٣٤/١.
كان ابن المحرر من المشهورين بالزهد والتأله، فلما لقيه ابن المبارك لم يجده في الحديث كهو في الزهد والعبادة، فقد كان ضعيفاً، قال البخاري: منكر الحديث، الكاشف: ١١٠/٢.

(٢) المجروحين: ٦٧/١، الكفاية: ص١٩٢.
ووهب بن إسماعيل الأسدي قال فيه أحمد: كتبنا عنه أحاديث، وروى عندنا مناكير عن وقاء بن إياس، الجرح والتعديل: ٢٧/٩، وقال الذهبي: صالح له مناكير الكاشف ٢١٤/٣.

الطبقة السابعة من المجروحين:

قوم سمعوا من شيوخ وأكثروا عنهم، ثم عمدوا إلى أحاديث لم يسمعوها من أولئك الشيوخ فحدّثوا بها، ولم يميزوا بين ما سمعوا «وبين» مالم يسمعوا.

● **(قال الحاكم رحمه الله):**

و«قد» ورد خراسان جماعة من هذه الطبقة، كإبراهيم بن إسحاق الغسيلي[١]، وأحمد بن (محمد) بن عمر المنكدري[٢]وغيرهما، غابوا عن أوطانهم واستوطنوا بلاد خراسان، فكلما رأوا في هذه البلاد حديثاً عن شيخ قد كانوا كتبوا عنه سرقوه وحدثوا به، فظهر ذلك في حديثهم.

وقد رأينا في عصرنا منهم جماعة من أعيان الغرباء من أهل العلم فعلوا ذلك[٣].

٦٢ ـ سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعت العباس ابن محمد الدوري (يقول) سمعت يحي بن معين يقول: قال لي هشام بن يوسف جاءني مطرف بن مازن فقال: أعطني حديث ابن جريج ومعمر حتى

---

(١) إبراهيم هذا متهم بسرقة الحديث، وقد خرج ابن الأخرم حديثه في صحيحه المستخرج فتعجب المصنف من صنيع شيخه هذا، مع أن كتابه أي المستخرج نضيف بمرة (اللسان: ٣١/١).

وقد بين ابن حبان بعض سرقاته، ومما ينفرد بروايته حديث: من أراد بر والديه فليعط الشعراء (المجروحين: ١١٩/١).

(٢) ترجمته في اللسان: ٢٨٧/١، وغالب من ترجم له اعتمد على ما دون الحاكم في شأنه، وكانت وفاته بمرو سنة ٣١٤، وسيأتي وصفه بما يجرح.

(٣) وكذا ذكر ابن حبان في المجروحين: ٧٤/١، أنه رأى جماعة من هذا الضرب، من الشيوخ والكهول يفعلون نحو هذا، ثم روى بإسناده عن إسحق الطباع قال: ذاكرت محمد بن جابر ذات يوم بحديث شريك عن أبي إسحق فرأيته في كتابه قد ألحقه بين السطرين كتاباً طرياً.

أسمعه منك، فأعطيته، فكتب عني، ثم جعل يحدث بها عن معمر نفسه وعن ابن جريج، قال لي هشام: أنظر في حديثه، فهو مثل حديثي سواء [٩ص/أ]، فأمرت رجلا فجاءني بأحاديث مطرف بن مازن، فعارضت بها فإذا هي مثلها سواء، فعلمتُ أنّه كذاب[١].

٦٣ - سمعت أبا عبدالله محمد بن العباس العصمي يقول: لما وردَ أحمد بن محمد المنكدري هراة نزل قصر جدنا محمد بن عصم، فورد على أثره أبو جعفر محمد بن عبدالرحمن الأرزناني[٢] الحافظ، فرأى[٣] المنكدري أحاديث حدث بها الارزناني عن رجل عن شيوخ المنكدري، فصعدت القصر يوماً من الأيام وبين يدي المنكدري حديث الارزناني وهو يتتبع تلك الأحاديث وينقلها إلى درج في يده[٤].



(١) الجرح والتعديل: ٣١٤/٨، المجروحين: ٧٥/١، ٢٩/٣ - ٣٠.
وقال الحافظ في اللسان: ٤٨/٦: ما في الأمر أنه ادعى سماع ما لم يسمع فينظر في سياق حديثه، هل قال حدثنا، أو قال عن؟ فإن كان قال عن فقد خف الأمر وفاته ما فيه من أن يكون أرسل أو دلس عن ثقة، وهو هشام بن يوسف، ولهذا قال ابن عدي: لم أر في حديثه منكراً، والله أعلم.
قلت: قوله في القصة «فجعل يحدث بها» يشعر أنه كان يدعي السماع، ويروي كذلك، والله أعلم.

(٢) هو الحافظ الثبت محمد بن عبدالرحمن بن زياد الاصبهاني، في معجم ياقوت الحموي: ١٨٩/١، أنه توفي سنة ٣١٧، وأرخ الذهبي وفاته في السير سنة ٣٢٢، وفيه وصفه بالحفظ والبراعة، وقد وثقه الحاكم ووصفه بالثقة المأمون، وذكر أنه أنكر على الحافظ المنكدري أشياء لما اجتمع معه بهراة، فمراده هذه القصة والله أعلم (لسان الميزان: ٢٨٨/١).

(٣) في سوى الأصل وَ ج: فروى، وهو تصحيف يرده سياق القصة.

(٤) المنكدري مترجم في (السير للذهبي: ٥٣٢/٤، والميزان: ١٤٧/١، واللسان: ٢٨٧/١) مدفنه بمرو، سنة ٣١٤، وهو ثقة حافظ، وفعله هذا يدخل في باب التدليس.
ويمكن أن يخرج على وجوه كثيرة، وأغراض صحيحة، فلعله كتبها للاستفادة والمذاكرة، ومعرفة ما ليس عنده، وهذا يفعله كثير من الحفاظ، وليس فيه ما يجرح الراوي، والله أعلم.

الطبقة الثامنة من المجروحين:

قوم سمعوا كتباً مصنفة عن شيوخ أدركوهم، ولم ينسخوا سماعاتهم عند السماع، وتهاونوا بها، إلى أنْ طعنوا في السن، وسُئلوا عن الحديث، فحملهم الجهل والشره على أن حدثوا بتلك الكتب من كتب مشتراة، ليس لهم فيها سماع ولا بلاغ، وهم يتوهمون أنهم في رواياتها صادقون.

وهذا النوع مما كثر في الناس، وتعاطاه قوم من أكابر العلماء والمعروفين بالصلاح، وكل من طلبه في زماننا عاينه[١].



(١) سيأتي خبر محمد بن خلاد الاسكندراني، ترجمة لما قال المؤلف.

ويلحق بهذا النوع من يلحق السماع والحديث في كتابه، كما هي حال محمد ابن جابر السحيمي: فإن أصوله صحيحة لكنها ذهبت، فكان يلحق بها الشيء بعد الشيء، قال أبو حاتم: ربما ألحق في كتابه، وقال: ذهبت كتبه في آخر عمره، وساء حفظه، وكان يلقن، وكان عبدالرحمن بن مهدي يحدث عنه ثم تركه بعد، وكان يروي أحاديث مناكير، وهو معروف بالسماع جيد اللقاء، رأوا في كتبه لحقاً (الجرح والتعديل: ٢١٩/٧).

وهذا النوع لخصه ابن الصلاح في المقدمة ص٢٠٩ وضرب له مثالاً بابن لهيعة، قال: ترك الاحتجاج بروايته مع جلالته لتساهله، ذكر عن يحي بن حسان أنه رأى قوماً معهم جزء سمعوه من ابن لهيعة، فنظر فيه فإذا ليس فيه حديث واحد من حديث ابن لهيعة، فجاء إلى ابن لهيعة فأخبره بذلك فقال: ما أصنع يجيؤوني بكتاب فيقولون هذا من حديثك، فأحدثهم به اهـ.

الطبقة التاسعة من المجروحين:

قوم ليس الحديث من صناعتهم، ولا يرجعون إلى نوع من الأنواع العشرة التي يحتاج المحدث إلى معرفتها، ولا يحفظون حديثهم، فيجيئهم طالب العلم، فيقرأ عليهم ما ليس من حديثهم، فيجيبون ويقرون بذلك وهم لا يدرون.

٦٤ ـ أخبرني أحمد بن حاتم الكشاني ببخارى ثنا عمر بن محمد البجيري[١] ثنا عمرو بن علي قال: سمعت يحي بن سعيد يقول: كنا عند شيخ من أهل مكة أنا وحفص بن غياث، فإذا أبو شيخ جارية بن هرم يكتب عنه، فجعل حفص يضع له الحديث، ويقول: حدثتك عائشة بنت طلحة عن عائشة أم المؤمنين بكذا (وكذا، فيقول: حدثتني عائشة بنت طلحة عن عائشة بكذا وكذا، فيقول حفص بن غياث: حدثك القاسم بن محمد عن عائشة بكذا، فيقول: حدثني القاسم بن محمد عن عائشة بكذا، فيقول): حدثك سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله، (فيقول: حدثني سعيد بن جبير عن ابن عباس بمثله)، فلما فرغ ضرب حفص بيده إلى ألواح جارية بن هرم فمحاها، فقال جارية: تحسدوني؟! فقال له حفص: لا، ولكن هذا يكذب، فقلت ليحي: من الرجل؟ فلم يسمه، فقلت له يوماً: يا أبا سعيد لعلي كتبت عن هذا الشيخ ولا أعرفه، قال: هو موسى بن دينار[٢].

---

(١) سمعها ابن حبان من البجيري (المجروحين: ٦٩/١).

والبجيري حافظ إمام كبير، يقول فيه الإدريسي: كان فاضلاً خيراً ثبتاً في الحديث، له العناية التامة في طلب الآثار والرحلة، (تذكرة الحفاظ: ٧٢٠/٢).

فائدة: ليس في الأعلام من يقال في نسبته البجيري بالجيم المعجمة غير أبي حفص عمر بن محمد، ومن سواه من الأعلام فبالحاء المهملة: البحيري.

(٢) موسى بن دينار ليس من أهل الرواية ولا يعرف بغير هذه القصة، قال أبو حاتم: مجهول، الجرح والتعديل: ١٤٢/٨.

وفي سياق آخر للقصة عند ابن أبي حاتم من طريق صالح بن أحمد بن حنبل عن ابن=

٦٥ ـ حدثني أحمد بن الحسن الأصبهاني عن ابن أبي حاتم قال: سمعت أبي يقول: دخلتُ الكوفة فحضرني أصحاب الحديث وقد تعلقوا بورّاق سفيان بن وكيع، فقالوا: أفسدت علينا شيخنا وابن شيخنا، قال: فبعثتُ إلى سفيان بتلك الأحاديث التي أدخلها عليه ورّاقه ليرجع عنها فلم يرجع عنها فتركته[1].

٦٦ ـ حدثني محمد بن يعقوب الحافظ ثنا محمد بن عبدالسلام البيروتي حدثنا جعفر بن أبان الحافظ قال: سألتُ ابن نمير عن قيس بن الربيع، قال: كان له [٩ص/ب] ابن هو آفته، نظر أصحاب الحديث في كتبه فأنكروا حديثه وظنوا أنّ ابنه قد غيرها[2].

= المديني عن يحي قال: دخلت على موسى بن دينار المكي أنا وحفص بن غياث، فجعلت لا أريده على شيء إلا تلقنه، وفيه عن حفص بن غياث قال: موسى بن دينار يكذب.

(١) الكفاية للخطيب: ص١٨٢، عن المصنف.

وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٢٣١/٤: قال: سمعت أبي يقول: جاءني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا: بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم وتركت سفيان بن وكيع، أما كنت ترعى له في أبيه؟! فقلت لهم: إني أوجب له، وأحب أن تجري أموره على الستر، وله ورّاق قد أفسد حديثه.

قالوا: فنحن نقول له أن يبعد الورّاق عن نفسه، فوعدتهم أن أجيئه، فأتيته مع جماعة من أهل الحديث وقلت له: إن حقك واجب علينا في شيخك وفي نفسك، فلو صنت نفسك، وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت؟! فقال: ما الذي ينقم عليّ؟ فقلت: قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك، قال: فكيف السبيل في ذلك؟ قلت: ترمي بالمخرجات وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلا من أصولك، وتنحي هذا الوراقَ عن نفسك، وتدعوا بابن كرامة وتوليه أصولك، فانه يوثق به، فقال: مقبول منك.

وبلغني أن ورّاقه كان قد أدخلوه بيتاً يتسمع علينا الحديث، فما فعل شيئاً مما قاله، فبطل الشيخ.

وكان يحدث بتلك الأحاديث التي أدخلت بين حديثه، وقد سرق من المحدثين.

حدثنا عبدالرحمن قال: سئل أبي عنه فقال: ليّن.

قلت: وراقه هذا يسمى: قرطمة (المجروحين: ٧٧/١).

وقيل هذا لقب، واسمه محمد بن عبيد الله (لسان الميزان: ٤٧٣/٤).

(٢) سمعها ابن حبان من البيروتي كما في المجروحين: ٧٨/١.

٦٧ ـ سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحي يقول: سمعت أبا العباس محمد بن إسحاق يقول: سمعت أبا سيار يقول: سمعت أحمد بن حنبل يقول: لقّن[(١)] غياثُ بن إبراهيم داودَ الأودي:

---

(١) قال في لسان العرب: لقنته الشيء فلقنه وتلقنه فهو لقن وألقن، أي حفظ بالعجلة.

وتجوز المحدثون في التلقين إلى من أُلقى عليه متن حديث أو إسناده فقبله وحدث به على العجلة دون أن يرجع إلى أصوله لينظر هل هو من حديثه، إذ لم يكن يحفظه.

قال الذهبي: في ترجمة عثمان بن الهيثم (السير: ٢١٠/١٠): قال أبو حاتم: صدوق غير أنه كان بأخرة يلقن.

قلت ـ أي الذهبي ـ يعني أنه كان يحدثهم بالحديث فيتوقف فيه، ويتغلط، فيردون عليه، فيقول، ومثل هذا غض عن رتبة الحفظ، لجواز أن فيما رد عليه زيادة، أو تغيراً يسيراً، والله أعلم.

وقال أبو محمد بن حزم: من صح أنه قبل التلقين ولو مرة سقط حديثه كله.

والتلقين هو:

أن يقول القائل: حدثك فلان بكذا، ويسمي له من شاء من غير أن يسمعه منه، فيقول نعم.

فهذا لا يخلو من أحد وجهين ولا بد من أحدهما ضرورة : إما أن يكون فاسقاً يحدث بما لم يسمع، أو يكون من الغفلة بحيث يكون الذاهل العقل المدخول الذهن، ومثل هذا لا يلتفت له، لأنه ليس من ذوي الألباب.. (الإحكام في أصول الأحكام ١٣٢/١).

وكانوا يقولون: إذا سرك أن يكذب صاحبك فلقنه (الكامل: ٣١/١).

وقصدهم الصالح منه الاختبار، قال القطان: إذا كان الشيخ إذا لقنته قبل، فذاك بلاء، وإذا ثبت على شيء واحد، فذاك ليس به بأس، (الكفاية: ١٨٠ ـ ١٨١).

ومن طرائف التلقين:

قال أبو داود السجستاني: عطاء بن عجلان بصري، يقال له عطاء العطار، ليس بشيء، قال أبو معاوية: وضعوا له حديثاً من حديثي قالوا له: قل ثنا محمد ابن خازم، فقال: حدثنا محمد بن خازم، فقلت: يا عدو الله أنا محمد بن خازم ما حدثتك، (سؤالات الآجري: ٨٨/٢ ـ ٨٩).

وانظر تقدمة الجرح والتعديل (٤٣/١ ـ ٤٤) في حديث لقن فيه صاحبه زيادة غيّرت الحكم.

عن الشعبي عن علي رضي الله عنه قال: لا يكون مهراً أقل من عشرة دراهم، فصار حديثاً[1].



(١) في المجروحين: ٧٨/١ «فصار يحدث»، وفي سنن الدارقطني: ٢٤٦/٣ كما هنا، وهذا الأثر أخرجه الدارقطني في السنن: ٢٤٥/٣ ـ ٢٤٦، وغياث بن إبراهيم سبق التعريف بحاله الردية.
ولتحقيق هذا الأثر انظر (نصب الراية للزيلعي: ١٩٩/٣، سنن الدارقطني: ٢٤٧/٣).

الطبقة العاشرة من المجروحين:

قوم كتبوا الحديث، ورحلوا فيه، وعُرفوا به، فتلفت كتبهم بأنواع من التلف: الحرق أو النهب أو الهدم أو الغرق أو السرقة، فلما سئلوا عن التحديث حدثوا بها من كتب غيرهم، أو من حفظهم على التخمين، فسقطوا بذلك[1].

منهم: عبدالله بن لَهيعة (الحضرمي) المصري، على جلالة محله، وعلوِّ قدره.

٦٨ ـ سمعت أبا علي الحافظ يقول: سمعتُ أبا بكر محمد بن إسحاق[2] يقول: سمعت أحمد بن سعيد الدارمي يقول: سمعت قتيبة بن

---

(١) ممن سرقت كتبه: محمد بن بكر البرساني، أفاده أبو داود وقال: أخذ اللصوص كتب محمد بن بكر البرساني فنسخها من كتب محمد بن عمرو بن جبلة، (سؤالات الاجري: ٢/٦٥).
ومن احترقت كتبه: عبدالعزيز بن عمران بن عبدالعزيز الزُّهْري، جاء في التقريب: متروك احترقت كتبه فحدث من حفظه فاشتد غلطه، وكان عارفاً بالأنساب.
وممن أضرت الماء بكتبه: نعيم بن حماد المروزي، وكان رفيق يحي بن معين في الرحلة إلى البصرة.
جاء في (تاريخ بغداد: ٣١٣/١٣): قال يحي: قلت له قبل خروجي من مصر هذه الأحاديث التي أخذتها من العسقلاني، أي شيء هذه؟ فقال: إنما كانت معي نسخ فأصابها الماء، فدرس بعض الكتاب، فكنت أنظر في كتاب هذا في الكلمة التي تشكل عليّ، فإذا كانت مثل كتابي عرفته.
قال أبو زكريا: ثم قدم عليه ابن أخته، وجاء بأصول كتبه من خراسان، إلا أنه كان يتوهم الشيء لذلك يخطئ فيه.
فلذلك أنكرت عليه بعض الأحاديث، وما وراء ذلك إلا الصدق والدين.

(٢) في ط «أبو العباس محمد الثقفي»، والمثبت من الأصل العتيق، موافق لما في المجروحين: ١٢/٢، وإن كان أبو علي معروفاً بالرواية عنهما، وهما معروفان بالرواية عن الدارمي.

سعيد يقول: حضرتُ موت ابن لهيعة، فسمعت الليث «بن سعد»[١] يقول: ما خلّف بعده مثله[٢].

٦٩ ـ أخبرنا أبو جعفر محمد بن محمد بن عبدالله البغداذي[٣] بنيسابور ثنا يحي بن عثمان بن صالح ثنا أبي ثنا إبراهيم بن إسحاق القاضي بمصر قال: أنا حملت رسالة الليث بن سعد إلى مالك بن أنس، فجعل مالك يسألني عن ابن لهيعة وأُخبره بحاله، فجعل يقول: فابن لهيعة ليس يذكر الحج؟ فسبق إلى قلبي أنّه يريد مشافهته والسماع منه[٤].

● **قال الحاكم «أبو عبدالله» رحمه الله:**

وقد رُوي عن مالك عن ابن لهيعة حديث[٥].

وهو على جلالته احترقت كتبه بمصر فذهب حديثه، فخلط من حفظه، وحدث بالمناكير، فصار في حدٍّ من لا يحتج بحديثه.

---

(١) زيادة ليست في الأصل ولا ج.

(٢) المجروحين: ١٢/٢، السير للذهبي: ٢٢/٨.

(٣) كذا في الأصل، وفي النسخ الأخرى: البغدادي.

(٤) السير: ١٧/٨.

(٥) هذا الحديث في الموطأ: ح١٢٧١ عن مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في العربان.
حكى ابن عبدالبر أن هذا الثقة هو ابن لهيعة، وقيل ابن وهب حدثه عن ابن لهيعة، (تهذيب التهذيب: ٣٧٨/٥).
فائدة:
لم يخرج النسائي لابن لهيعة إلا حديثاً واحداً، قال أبو سعيد بن يونس، قال النسائي يوماً: ما أخرجت من حديث ابن لهيعة قط إلا حديثاً واحداً، أخبرناه هلال بن العلاء حدثنا معافى بن سليمان عن موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث عن ابن لهيعة عن مشرح بن هاعان عن عقبة بن عامر عن النبي ﷺ قال: في الحج سجدتان (ميزان الاعتدال: ٤٧٧/٢).
قلت: وليس هو في سننه الكبير ولا المجتبى (تحفة الأشراف: ٣٢١/٧) فيكون مراده بإخراجه التحديث به، أي أنه لم يحدث بشيء من حديث ابن لهيعة إلا هذا الحديث، وهو حديث غريب ضعيف.

٧٠ ـ فكان أحمد بن حنبل «رحمه الله» يقول: سماع عبدالله بن المبارك وأقرانه الذين سمعوا من ابن لهيعة قبل وفاته بعشرين سنة صحيح[(١)].

٧١ ـ أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس العنزي قال: سمعت عثمان بن سعيد الدارمي يقول: قلتُ ليحي بن معين: كيف رواية ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر؟ قال: ابن لهيعة ضعيف الحديث[(٢)].

٧٢ ـ سمعت أبا زكريا يحي بن محمد العنبري يقول: سمعت أبا عبدالله البوشنجي يقول: سمعت قتيبة بن سعيد يقول: لما احترقت كتب ابن لهيعة بعث إليه الليث بن سعد «من الغد» بألف دينار[(٣)].

٧٣ ـ أخبرني أبو نصر محمد بن عمر الخفاف ثنا محمد بن المنذر الهروي قال: سمعت أحمد بن واضح المصري يقول: كان محمد بن خلاد الاسكندراني رجلاً ثقة، ولم يكن فيه اختلاف حتى ذهبت كتبه، فقدم علينا رجل يقال له أبو موسى في حياة ابن بكير، فذهب إليه ـ يعني إلى محمد بن خلاد ـ بنسخة ضمام بن إسماعيل ونسخة يعقوب بن عبدالرحمن، فقال: أليس قد سمعت النسختين؟ قال: نعم، قال: فحدثني بهما، قال: قد ذهبت كتبي [١٠ص/أ] ولا أحدث به، قال: فما زال به هذا الرجل حتى

---

(١) الخبر اختصره المصنف، وهو كما في المصادر «قال أحمد بن حنبل: من سمع من ابن لهيعة قديماً فسماعه أصح، قدم علينا ابن المبارك سنة ١٧٩ قال: من سمع من ابن لهيعة منذ عشرين سنة فهو صحيح.
قلت له: سمعت من ابن المبارك، قال أي أحمد بن حنبل: لا).
«فمراده في: قدم علينا أي الجماعة أو المدينة، ولو كانت أذنت له أمه لأدرك السماع منه فقد توفي ابن المبارك وعمر أحمد سبع عشرة سنة.

(٢) الجرح والتعديل: ١٤٧/٥، المجروحين: ٣/٢.

(٣) تذكرة الحفاظ: ٢٣٩/١، السير: ٢٦/٨، المجروحين: ٧٦/١، ووقع فيه زيادة في السند، أقحمت بعد قوله عن قتيبة.
وفي النسخة ط «بعث إليه كاغداً بألف دينار»، وليس في شيء من المصادر المزبورة ذكر الكاغد.

خدعه، وقال له: النسخة واحدة، فحدّث بها، فكل من سمع «منه» قديماً قبل ذهاب كتبه فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ذلك فليس حديثه بذاك[1].

• قال الحاكم (رحمه الله):

فهذه أنواع المجروحين من المحدثين، وما سوى ذلك مما يوهم أنه جرح فليس بجرح، وشرحها في هذا الموضع يطول[2].



---

(١) المجروحين لابن حبان: ١/٧٥، لسان الميزان: ٥/١٥٦، حيث نقل عن الحاكم من هاهنا.

(٢) لم يتعرض الحاكم في هذه التقاسيم إلى المجروحين لأجل الفسق أو المجون والخلاعة، والتجريح لأجل الديانة باب سبق للنقاد الخوض فيه، لذلك أفرده نوعاً فيلسوف أهل الجرح والتعديل ابن حبان في كتابه المجروحين: ١/٧٩، وهو من تقاسيم الخطيب في كفايته: ص١٨٨.

* ومن أنواع الجرح عند أبي عبدالرحمن بن أبي حاتم: الأخذ عن الصحف والاعتماد عليها دون سماع، فكأنّه يضعف الوجادة، وقديماً قيل: لا تأخذ العلم من صحفي ولا القرآن من مصحفي (الجرح والتعديل: ٢/٣١).

ولعل قائلاً يقول: إن الكلام في هؤلاء الرواة غيبة، والغيبة محرمة، في أخبار كثيرة عن رسول الله ﷺ.

وقائل هذا يخوض فيما ليس من صناعته، فقد أجمع المسلمون قاطبة بلا خلاف بينهم أنّه لا يجوز الاحتجاج في أحكام الشريعة إلا بحديث الصدوق العاقل، ففي هذا الإجماع دليل على إباحة جرح من ليس هذا صفته[١].

٧٤ ـ وقد حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب «الأصم» ثنا أبو يحي زكريا بن يحي بن أسد ثنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أقبل رجل فلما رآه رسول الله ﷺ قال: بئس أخو العشيرة، فلما جاء وجلس كلمه وانبسط إليه، قالت عائشة رضي الله عنها: إنك قلت ما قلت، فلما دخل أَلَنْت له القول، فقال ﷺ: **«يا عائشة إنّ شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة من تركه الناس اتقاء فحشه»**، هذا أو نحوه فإني علقته ههنا حفظا[٢].

---

(١) فيما سوى الأصل: صنعته.

(٢) رواه البخاري (١٠/٤٥٢ مع الفتح: ح ٦٠٥٤)، ومسلم (٥/٤٥١، ح٢٥٩١)، وأبو داود: ح ٤٧٩١، والترمذي: ح١٩٩٦، (فيض القدير: ٢/٤٥٤).

ورواه ابن حبان في المجروحين: ١٧/١ ثم قال: وفي هذا الخبر دليل على أن إخبار الرجل بما في الرجل على جنس الإبانة ليس بغيبة، إذ أن النبي ﷺ قال: (بئس أخو العشيرة) أو (ابن العشيرة) ولو كان هذا غيبة لم يطلقها رسول الله ﷺ، وإنما أراد بقوله هذا أن يفتدي ترك الفحش، لا أنه أراد ثلبه.

وإنما الغيبة ما يريد القائل القدح في المقول فيه، وأئمتنا رحمة الله عليهم فانهم إنما بينوا هذه الأشياء وأطلقوا الجرح في غير العدول، لئلا يحتج بأخبارهم، لا أنهم أرادوا ثلبهم والوقيعة فيهم، والإخبار عن الشيء لا يكون غيبة إذا أراد القائل به غير الثلب.

عن عفان قال: كنت عند إسماعيل بن علية فحدث رجل عن رجل بحديث، فقلت: لا تحدث عن هذا فإنه ليس بثبت. فقال: قد اغتبته! فقال إسماعيل بن علية: ما اغتابه، ولكن حكم أنه ليس بثبت.

عن مكي بن إبراهيم قال: كان شعبة يأتي عمران بن حدير فيقول: تعال حتى نغتاب ساعة في الله عز وجل، نذكر مساوئ أصحاب الحديث.

قال الحاكم (رحمه الله):

هذا خبر صحيح، وفيه الدلالة على أنَّ الإخبار عما في الرجل على الديانة ليس من الغيبة.

٧٥ ـ وأيضاً فإن فاطمة بنت قيس لما انقضت عدتها وأرادت أن تتزوج استشارت رسول الله ﷺ في معاوية وأبي جهم، فقال رسول الله ﷺ: «**أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه**»[١].

وهذا خبر صحيح مستعمل عند الفقهاء، وفيه الدليل الواضح أنَّ رسول الله ﷺ أخبر عن أحوالهما على الديانة، فلم تكن غيبة.

---

(١) أخرجه مسلم من عدة طرق بألفاظ مختلفة، في باب العدة (٢٩٦/١٠، ح١٤٨٠)، وأبو داود: ح ٢٢٨٤، والترمذي: ح١١٣٥، والنسائي: ح ٣٢٤٥، وابن ماجه: ح١٨٦٩، ولم يخرجه البخاري على الوجه بل ترجم له أشياء من قصتها بطريق الإشارة، ولأجل هذا ذكره عبدالغني المقدسي في أحكامه، وتعقب في إيراده.

وأول من وَقَى الكذب عن رسول الله ﷺ:

أبو بكر الصديق رضي الله عنه، لما جاءت الجدة تسأل ميراثها، والقصة فيه مشهورة[(١)].

ثم عمر بن الخطاب رضي الله عنه حبس جماعة من الصحابة، وقال: قد أكثرتم الحديث عن رسول الله ﷺ[(٢)].

ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كنت إذا سمعت من

---

(١) عن قبيصة بن ذؤيب قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر تلتمس أن تورّث، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس، فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله ﷺ يعطيها السدس، فقال له: هل معك أحد فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه، أخرجه المصنف في المعرفة: ح٢٩ (وانظر: سنن الترمذي: ح٢١٠١، سنن أبي داود: ح٢٨٩٤، وابن ماجه: ح٢٧٢٤).
ولذلك قال الذهبي: كان أول من احتاط في قبول الأخبار.. تذكرة الحفاظ: ٢/١.

(٢) عن إبراهيم بن سعد قال: بعث عمر إلى عبدالله بن مسعود وأبي الدرداء وأبي مسعود الأنصاري فقال: ما هذا الحديث الذي تكثرون عن رسول الله ﷺ، فحبسهم بالمدينة حتى استشهد، وفي لفظ: ذكر عقبة بن عامر وأبا ذر. (الطبقات الكبرى ٦٨/٧، المجروحين: ٣٥/١).
وقد جاء في بعض الأخبار ذكر السبب الذي من أجله نهاهم عن التحديث، وحبسهم عنده، بعد أن جمعهم من الآفاق، من ذلك ما رواه ابن ماجه: ١٢/١، والحاكم في المستدرك: ١٠٢/١ عن قرظة بن كعب قال:
خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر بن الخطاب إلى صرار (موضع قرب المدينة) فتوضأ ثم قال: أتدرون لم مشيت معكم؟ قالوا: نعم نحن أصحاب رسول الله ﷺ مشيت معنا، قال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل، فلا تبدؤهم بالأحاديث فيشغلونكم، جردوا القرآن، وأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ، وامضوا وأنا شريككم، فلما قدم قرظة قالوا حدثنا، قال: نهانا ابن الخطاب.
ومن تثبت ابن الخطاب رضي الله عنه: رده على أبي موسى الاشعري حديث الاستئذان حتى صدقه أبو سعيد الخدري (فتح الباري: ٢٦/١١، شرح النووي على مسلم: ٨٥٩/٤، سنن ابن ماجه: ١٢٢/١).

رسول الله ﷺ حديثاً نفعني الله بما شاء أن ينفعني، وإذا حدثني غيره عنه استحلفته، فإذا حلف لي صدقته، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر (رضي الله عنه)(١).

ثم عبدالله بن عباس رضي الله عنه قال: كنا نحفظ الحديث، وحديث رسول الله ﷺ يحفظ، حتى ركبتم الصعب والذلول(٢).

ثم عبدالله بن عمر رضي الله عنه قال لغلامه نافع: لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس(٣).

فأما التابعون وأتباع التابعين [١٠ص/ب] فمن بعدهم من أئمة المسلمين، فقد عدلوا وجرحوا رواة الحديث، ودون كلامهم في التواريخ، ونقل إلينا بنقل العدل عن العدل، فظهر بهذا الإجماع الذي ذكرناه أنّ الطريق إلى معرفة الحديث الجرح والتعديل، وأنه ليس بغيبة كما يتوهم عوام الناس(٤).

---

(١) المسند: ١/١٠، وحسن إسناده الذهبي في تذكرة الحفاظ: ١/١١، وقال عنه: كان إماما متحرياً في الأخذ اهـ.
وانظر ما كتب المصنف في معرفة علوم الحديث: ص١٥.

(٢) مقدمة صحيح مسلم: ١/١٩٥ بشرح النووي.

(٣) هذا مما لا يصح عن ابن عمر رضي الله عنه، ويا ليت المصنف لم يكن ذكره بصيغة الجزم، فإنه من رواية متروك عن ابن عمر، وقد فنده الحافظ في غير ما موضع من كتبه.
قال في (هدي الساري: ص٤٢٧): قول ابن عمر لم يثبت عنه، لأنه من رواية أبي خلف الجزار عن يحي البكاء أنه سمع ابن عمر يقول ذلك، ويحي البكاء متروك الحديث، قال ابن حبان: ومن المحال أن يجرح العدل لكلام المجروح.

(٤) في تحديد أولية من أسند وفتش عن الإسناد والرجال:
وللإمام علي بن المديني جزء في أول من نظر في الرجال وفحص عنهم، ذكر ذلك المصنف (في معرفة علوم الحديث: ص٧١).
وروى ابن أبى حاتم في تقدمة الجرح والتعديل: ١/٢٠ عن مالك بن أنس قال: أول من أسند الحديث ابن شهاب.
وقد اشتهر عن الزُّهْري ذلك، وله دون أهل الحديث أوليتان:
الأولى: جمع السنة بأمر أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه، وفيه يقول السيوطي:
أول جامع للحديث والأثر ابن شهاب آمراً له عمر=

قال الحاكم رحمه الله:

ولما استدعى الأمير المظفر بهمته العالية الإشارة إلى الصحيح والسقيم من الأخبار المخرجة في كتاب الإكليل قدمت هذه الخطبة، مستدلاً بها على

= **الثانية**: كونه نشر الإسناد، ودل عليه، وأرشد إليه، واشتد نكيره على من يحدث بدون إسناد.

ومما ذاع قوله منكراً على من أرسل حديثه: «أترقى السطح بلا سلم»، وقال مخاطباً إسحق بن فروة «قاتلك الله، تحدث بأحاديث ليس لها أزمة.

(الكفاية: ص٤٣١، معرفة علوم الحديث: ص٦، سير النبلاء: ٣٤٧/٥).

وكانت وفاة الزُّهْري سنة ١٢٥، ولعل هذه الأولية المناطة به مختصة ببلاد الشام، فقد كان الإرسال فيهم أكثر، قبل أن يفد عليهم.

وجاء عن يحي بن سعيد: أن أول من فتش عن الإسناد عامر الشعبي (المحدث الفاصل: ١٢/١) وهو توفي في السنة الموفية مائة.

والمقصود من التفتيش عن الإسناد: تتبع المسند من الحديث، والتحري في حال الراوي.

وبعد الشعبي نظر ابن سيرين في الإسناد، وكان قد توفي سنة ١١٠.

وهو القائل: لم يكونوا يسألون عن الإسناد ـ يعني العلماء، ومنهم البقية الباقية من الصحابة رضوان الله عليهم ـ فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم، (مقدمة مسلم: ٢٠٠/١).

والمراد من الفتنة:

خروج كذاب ثقيف، المختار بن أبي عبيد، كما قال ذلك إبراهيم النخعي، فقد جاء عنه: إنما سئل عن الإسناد أيام المختار.

والسبب في ذلك: أنه كثر الكذب على علي في تلك الأيام، فقد كان المختار يعطي الرجل الألف والألفين على أن يروي له حديثاً يقوي أمره، (شرح العلل لابن رجب: ٣٥٦/١).

ولأنها هي الفتنة التي قسمت الناس إلى طائفتين وما قبلها من الفتن فلم تبلغ مبلغها.

قال يعقوب بن شيبة: قلت ليحي بن معين تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجال كما كان ابن سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه أي لا.

قال يعقوب: وسمعت علي بن المديني يقول: كان ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، ولا نعرف أحداً أول منه: محمد بن سيرين، ثم كان أيوب وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحي بن سعيد وعبد الرحمن . شرح العلل: ٣٥٥/١.

ما وفق له من الإصابة وسميتها: المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل، لتعلم أن معرفة الصحيح والسقيم من الأخبار المروية علم لا يستغني عنه عالم، وأنا ممتثل بمشيئة الله سبحانه ما رسمه بعلامات تدل على كل حديث منها على ما شرحته في أول هذه الرسالة.

فعلامة ما في الدرجة الأولى من الصحيح المخرج من كتاب البخاري ومسلم: ص.

وعلامة القسم الثاني من الصحيح، والإشارة فيه أنه صحيح براوٍ واحد للصحابي: صب.

وعلامة القسم الثالث من الصحيح والإشارة فيه أنه براوٍ واحد للتابعي: صت.

وعلامة القسم الرابع من الصحيح والإشارة أنه صحيح تفرد به ثقة واحد: صف.

وعلامة القسم الخامس من الصحيح والإشارة فيه أنها أخبار رواتها ثقات وهي شواذ بلا شواهد: صش.

وعلامة القسم السادس من الصحيح والإشارة فيه إلى المراسيل فإنها صحيحة على مذهب الكوفيين: صم.

وعلامة القسم السابع من الصحيح والإشارة فيه إلى أخبار الأئمة الثقات من المدلسين: صد.

وعلامة القسم الثامن من الصحيح والإشارة فيه أنه صحيح الإسناد وقد خولف الراوي الثقة فيه: صخ.

وعلامة القسم التاسع من الصحيح والإشارة فيه أن راويه صدوق وليس بحافظ: صظ.

وعلامة القسم العاشر من الصحيح والإشارة فيه أنه صحيح الإسناد وفي روايته مبتدع: صع.

وكل حديث يخلو عن علامة من هذه العلامات المبينة فإنه من رواية المجروحين.

تم كتاب مدخل الإكليل بحمد الله وحسن توفيقه، والصلاة على خير خلقه محمد وآله أجمعين، وحسبنا الله ونعم المعين(١).

«والله أعلم أولاً وأخراً».



---

(١) في الأصل: وكتبه إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن همام الإشبيلي، ببغداد حرسها الله، في العشر الأواخر من شعبان سنة سبع وتسعين وخمسمائة، من أصل قرئ على ابن ناصر رحمه الله.

في هامش الأصل: بلغت المعارضة بالأصل المنتسخ منه، والحمد لله.

وفي هامش الصفحة الأخيرة من الأصل: آخر ما رواه أبو صالح المؤذن وأبو عبدالله بن عبدالغافر الفارسي عن البيهقي رحمهم الله أجمعين، صح.

وفي النسخة المغربية:

آخر المدخل بحمد الله ومنه وحسن توفيقه، وصلواته على سيدنا محمد خير خلقه، وعلى آله وأصحابه وأزواجه الطاهرات أمهات المؤمنين.

كتبه لنفسه ثم لمن شاء بعده عبيد الله تعالى، وخديم كتابه: أحمد بن محمد العربي لطف الله به، وكان الفراغ منه ثامن المحرم من عام اثنان وألف.



سماعات الأصل

سمع جميع هذا الكتاب على القاضي الأجل العالم الأوحد العدل تاج الدين نجم الإسلام أبي الفتح محمد بن أحمد بن المندائي غفر الله له ولوالديه بحق إجازته من أبي القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي بإجازته من الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي بحق سماعه من الحاكم:

القاضي الأجل العالم الأوحد شرف الدين أبو جعفر علي ولد المسموع عليه وأمين الدين أبو محمد الحسن ونجم الدين أبو نصر علي ابنا جمال الدين يوسف بن الحسين بن محمد بن محمد بن أبي ربيعة (لعلها) سبطا القاضي المسموع عليه، وصاحب الكتاب الشيخ الإمام العالم أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن همام الأندلسي الإشبيلي وأوحد الدين أبو حفص عمر بن عبدالواحد بن علي بن إبراهيم العطار ومجد الدين أبو محمد الحسين ولد الأجل النقيب التقي تاج الدين أبي طالب محمد بن عبدالله الرشيدي نقيب العباسيين بواسط وأثير الدين أبو نصر عبدالله بن الحسين بن علي بن ضمد والشريف الأجل موفق الدين أبو الفتح محمد بن أبي هاشم بن أبي طالب بن محمد بن عبدالسميع الهاشمي وداود بن محمد بن موسى الحضرمي والموفق أبو السعادات بن كرم بن علي الأوجاني والحاجي (كذا) أبو بكر بن جسر بن أبي بكر الصلحي وعمر بن مسعود بن ألبان داشت والقاضي أبو نصر محمد بن أبي القاسم بن عبيدالله بن مساهر وعلي بن معتوق بن أبي الرضى الدري وأبو الحسن بن أبي البركات بن

رضوان الضرير القوقي وذلك بقرآة محمد بن أحمد بن الحسن وهذا خطه في تاسع عشر ربيع الأول من سنة ثمان وتسعين وخمسمائة والحمد لله وحده وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلامه...

يقول إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن إبراهيم (كذا) بن همام الحضرمي الأندلسي الإشبيلي:

قرأته مرة ثانية عليه بعد أن سمعته في الطبقة التي قبل هذا مع الجماعة، وذلك في أواخر ربيع الأول / من سنة ثمان وتسعين وخمسمائة.

إقرار المندائي بذلك:

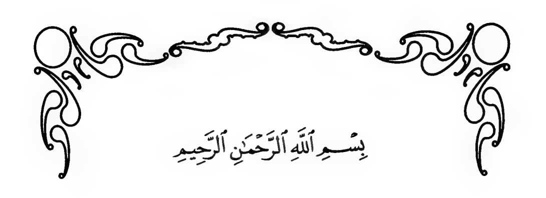
هذا صحيح وقاله المندائي، في تاريخه، وحسبنا الله وحده.



تتمة
في بيان شرط الشيخين البخاري ومسلم في صحيحيهما

تأليف

أحمد بن فارس السلوم



قد تقدم القول من أبي عبدالله الحاكم أن الصحيح يتفاوت، وأنهما أي الشيخين اختارا أعلى أنواع الصحيح، واعتمدا على رجال إليهم المنتهى في التثبت - في نَقدِهما -، وذكر أيضاً أنهما اقتصرا على هذا النوع، الذي هو الدرجة الأولى من الصحيح المجمع عليه.

وللعلماء كلام كثير في تحديد الصحيح المجمع عليه، ولعل من أجمعه حد الحافظ المحقق ابن دقيق العيد رحمه الله في الاقتراح[1] حيث قال:

هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

فالمسند، اتفقوا على الاحتجاج به، واختلفوا في المرسل.

والعدل الضابط، اتفقوا على الاحتجاج به، واختلفوا فيمن قلَّ ضبطه وحفظه.

ولا يكون شاذاً ولا معللاً، قال: في هذين الشرطين نظر على مقتضى مذهب الفقهاء، فإن كثيراً من العلل التي يعلل بها المحدثون الحديث لا تجري على أصول الفقهاء، فسلامته من هذه العلل محل اتفاق من الطائفتين، وهذا لازم في الصحيح المتفق عليه.

---

(١) ص١٨٧.

وعلى ما رسم ابن دقيق العيد، ينبغي أن تكون أحاديث الكتابين على هذه المنهجية، ووفق هذه الخطة، ليتحقق ما ذكر الحاكم عن الشيخين: أنهما اختارا أعلى أنواع الصحيح في الجملة.

وحينما نتكلم على شرطهما، فينبغي أن يؤخذ بالاعتبار تقسيمهما لأحاديث الكتابين، لأن مما لا خلاف فيه أن أحاديث الكتابين، على قسمين:

الأول: ما أخرجاه أصولاً للأبواب.

الثاني: ما كان من قبيل المتابعات والشواهد، فالأمر في هذا أخف، وقد يحصل فيه تساهل، لا يخرجه من دائرة الصحيح، على اختلاف مراتبه وأنواعه.

ونحن إذ نتكلم على تحديد شرطهما، فالمراد القسم الأول من الأحاديث.

ولتمييز هذا الشرط، وتبيين حقيقته، يتجه الكلام على:

* الرجال الذين أخرجا حديثهم.
* وصفة إخراجهما لكل واحد منهم، على الجمع والأفراد.
* وحال المروي عنهم.



أما الرجال الذين أخرجا حديثهم:

فهؤلاء على نوعين: إما أن يكونوا صحابة، أو غير ذلك.

[الشرط في الصحابي]:

فواقع الكتابين لا يشترط في الصحابي شيئاً، غير ثبوت صحبته، وما ذكر أبو عبدالله الحاكم من أنهما لا يخرجان إلا الصحابي الذي له راويان، فقد قدمنا نقضه، بل قال الحازمي: إنه قول من لم يمعن الغوص في خبايا الصحيح، ولو استقرأ الكتاب حق استقرائه، لوجد جملة من الكتاب ناقضة دعواه.

ولا شك عندي أن الحاكم أدرى بالكتابين من الحازمي بكثير، وإلا لما تسنى له إخراج المستدرك عليهما، وفي أحيان كثيرة، يذكر الحديث المخرج عندهما لأجل لفظة فيه لم يخرجاها، وإلى هذا المنتهى في استقراء الكتابين[1]، وقد قدمت نقولات عنه تثبت علمه بوجود بعض الوحدان في الكتابين، وما زلت متحيراً من مراد كلامه هذا، فلعل الحال كما قيل من تغيره وذهوله، وإن كان المدخل قد ألفه قبل التغير المزعوم.

نعم، نسبة الصحابة في الكتابين الذين تفرد عنهم راوٍ بالنسبة إلى غيرهم قليلة، لكن هذا لا يعني نفي وجودهم، وكونهم أصالة من شرط الكتابين، لذلك قال الحازمي:

وان كان للصحابي راويان فصاعداً فحسن، وإن لم يكن إلا راوٍ واحد وصح الطريق إليه كفى.

---

(١) وإن كان يهم أحياناً فيخرج الحديث وهو عندهما أو أحدهما، ولكن هذا في مواضع قليلة، تغفر له في سعة ما خرج.

وقد ذكر بعض هذه المواضع التي وهم الحاكم في إخراجها مستدركاً إياها على الشيخين وهي عندهما الزركشي في النكت على ابن الصلاح: ١/٢٠٠ ـ ٢١٠.

ولم يراعيا في حال الصحابة مخالفة بعضهم لبعض، وتخطئة بعضهم بعضاً في ما يروون، فحديث ابن عمر: إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه، وحديثه الآخر في تقريع قتلى بدر، لا يمنع من إخراجهما كون أم المؤمنين عائشة أنكرتهما وخطأت راويهما.

وحديث ابن عباس في زواجه ﷺ ميمونة محرماً، لا يمنع إخراجه في الصحيح حديث عثمان في النهي عن ذلك، أو حديث يزيد بن الأصم بنفي ما أثبته ابن عباس، على أنه قد انتقد عليهما هذا النوع من الأحاديث، وسماه ابن تيمية: المنتقد صحته بالنسبة للصاحب[1]، وما تكرر ذلك عندهما إلا يسيراً، في أمثلة محصورة.

وقد جاء عن بعض العلماء أن البخاري ترك رواية صحابي صغير لطعن فيه.

فقد سئل أبو عبدالله الأخرم الحافظ: لم ترك البخاري حديث أبي الطفيل، عامر بن واثلة؟ فأجاب: لأنه كان يفرط في التشيع[2].

وليس المقصود تركه بالكلية، فقد أخرج له حديثاً واحداً عن علي، موقوفاً عليه[3]، ولم يخرج له من المرفوع شيئاً.

وقد تَكلَّم في أبي الطفيل جماعة، وأشدهم فيه ابن حزم عفا الله عنه فإنه ضعَّف أحاديثه كلها وقال: كان صاحب راية المختار الكذاب، قال ابن حجر: وأبو الطفيل صحابي لا شك فيه، ولا يؤثر فيه قول أحد، ولا سيما بالعصبية والهوى ـ يعني أن ابن حزم مرواني ـ[4].

قال مقيده: إن صح تعليل ابن الأخرم، ولا يظهر لي غيره، لأن أبا

---

(١) علم الحديث: ص١٦٢.
(٢) الكفاية للخطيب البغدادي: ص١٥٩.
(٣) وهو قوله: حدثوا الناس بما يعرفون، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً: ٢٢٥/١، مع الفتح.
(٤) هدي الساري: ص٤٢١.

الطفيل من المكثرين عن علي، ومن المعمرين الذين يعلوا بهم السند، وتصح إليهم الطرق، فيكون هذا من عجائب شرط البخاري في الصحابة، ولا تتوهم أن البخاري ينازع في صحبة أبي الطفيل، فقد أثبتها له في التاريخ(١).

ولم يشترطا في الصحابي راوي الخبر السماع المباشر، بل قبلا إرسالهم، وأمثلة ذلك كثيرة، أشهرها ثالث حديث في صحيح البخاري(٢).

---

(١) مما انتقد على البخاري في أسلوب تعامله مع الصحابة رضوان الله عليهم، إطلاقه لفظ الضعف على بعضهم، كهَنَد بن أبي هالة، وهو ابن خديجة رضي الله عنها، فقد أدخله البخاري في كتاب الضعفاء، فأنكر عليه ذلك أبو حاتم وقال:

روى عنه قوم مجهولون، فما ذنب هَنَد بن أبي هالة أدخله البخاري في كتاب الضعفاء.

قال أبو محمد بن أبي حاتم: فسمعت أبي يقول: يحول من هناك، (الجرح والتعديل: ١١٦/٩).

واعتذر الحافظ المعلمي عن صنيع البخاري فقال: ذاك اصطلاح للبخاري إذا لم يكن للصحابي إلا حديث واحد لم يصح عنه ذكره في الضعفاء، على معنى أن الحديث الذي يروى عنه لا يصح، وقد تابعه على هذا ابن عدي اهـ.

قلت: بل واصطلاح مشى عليه أبو حاتم نفسه، فقد قال في ترجمة وهب بن قيس الطائفي: له صحبة، روت عنه ابنته رقيقة، قال أبو محمد سمعت أبي يقول: هو مجهول، (الجرح والتعديل: ٢٢/٩)، فمراده أن حديثه لا يروى إلا من طريق ابنته رقيقة، وهي مجهولة، فالإسناد مجهول، لا لضعف في الصحابي، بل لأجل من دونه، والله أعلم.

وأورد أبو أحمد بن عدي في كامله ترجمة لزيد بن أبي أوفى أخو عبدالله بن أبي أوفى ٢٠٦/٣ وقال له صحبة.

ثم قال في آخر الترجمة: وكل من له صحبة ممن ذكرناه في هذا الكتاب فإنما تكلم البخاري في ذلك الإسناد الذي انتهي فيه إلى الصحابي أن ذلك الإسناد ليس بمحفوظ وفيه نظر، لا أنه يتكلم في الصحابة فإن أصحاب رسول الله ﷺ لحق صحبتهم وتقادم قدمهم في الإسلام لكل واحد منهم في نفسه حق وحرمة للصحبة، فهم أجلّ من أن يتكلم أحد فيهم اهـ.

(٢) حديث عائشة رضي الله عنها: أول ما بدأ به الوحي.

[وأما من دون الصحابة من الرجال]:

فالشرط الذي ذكره الحاكم في الصحابة ونقضناه في بعضهم، معتبر في حق هؤلاء.

قال الحافظ ابن حجر: فليس في الكتاب يريد البخاري حديث أصل من رواية من ليس له إلا راوٍ واحد قط[1].

وكذا الحال في مسلم، فإن من طعن فيه لأجل تفرد راوٍ واحد عنه، ماله في الأصول شيء.

وقد يخرج هو والبخاري في المتابعات أحرفاً يسيرة لبعض هؤلاء.

وإنما شرطا ذلك في الراوي: لأن تفرد رجل واحد بالرواية عنه موجب لعدم شهرته بالطلب، ومعرفته بالعلم، وهذا أمر يحجِّم الاطمئنان إليه، والاعتماد عليه.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن الحاكم زاد في علوم الحديث في شرط الصحيح: أن يكون راويه مشهوراً بالطلب، وهذه الشهرة قدر زائد على مطلق الشهرة التي تخرجه من الجهالة، واستدل على مشروطية الشهرة بالطلب بما أسنده عن عبدالله بن عون: لا يؤخذ العلم إلا ممن شهد له عندنا بالطلب.

قال: والظاهر من تصرف صاحبي الصحيح اعتبار ذلك، إلا أنهما حيث يحصل للحديث طرق كثيرة يستغنون بذلك عن اعتبار ذلك، والله أعلم[2].

وقد ذكرنا في ما مضى بعض من خرجا حديثه وماله إلا راوٍ واحد، وكلام الحافظ يفيد أن ذلك كان في المتابعات دون الأصول.

---

(١) هدي الساري: ص٩.

(٢) النكت على ابن الصلاح: ٢٣٨/١.

أما في الأصول:

فانهما لم يخرجا إلا لمن وثقا به، ولكل واحد منهما رواة يختص بهم، هم على شرطه في العدالة، وثبوت الرواية، وإذا اتفقا على رواة، فهم أهل «المتفق عليه».

وقد ذكر أبو عبدالله الحاكم في كتاب المدخل إلى معرفة الصحيح، أن عدد من أخرج لهم البخاري في الجامع الصحيح، ولم يخرج لهم مسلم: أربعمائة وأربعة وثلاثون (**٤٣٤**) شيخاً، وعدد الذين احتج بهم مسلم في المسند الصحيح ولم يحتج بهم البخاري: ستمائة وخمسة وعشرون (**٦٢٥**) شيخاً[١].

وان اختُلف في رجل مخرج عندهما، أو أحدهما فهذا لاختلاف نظرهم في توافر شروط الصحيح فيه، فمن خرجه يرى توافرها فيه، ومن لا، فالغالب أنه يرى انتفاء بعضها لا كلها.

ثم هؤلاء الثقات على نوعين:

* المقلين، ممن ليس له إلا الحديث بعد الحديث، كعلقمة بن وقاص، ويحي بن سعيد، وإسماعيل بن أبي خالد.

* والمكثرين من الأئمة الحفاظ، كالزهري، ونافع، وسالم، والأعمش، وقتادة، وأضرابهم.

فمذهبهما في المقلين:

الاعتماد على الثقة والعدَالة، وقلة الخطأ، فمن قوي عليه الاعتماد من هؤلاء ـ كمن مثَّلنا بهم ـ فانهما يخرجان حديثه وإن انفرد به، كحديث «**الأعمال بالنية**»، فإن يحي بن سعيد الأنصاري تفرد به، وكذا من فوقه.

---

(١) من شرح النووي على مسلم: ١٢٢/١، وفيه تسمية الكتاب: المدخل إلى معرفة المستدرك.

ومن لم يقوَ عليه الاعتماد، فإنما يخرجان من حديثه ما شارك فيه غيره، وبين الحافظ أن هذا هو الأكثر في حال المقلين[1].

وأما شرطهما في المكثرين:

فهو اعتبار حال الرواة عنهم، لان بعض هؤلاء حديثه صحيح ثابت، وبعضه مدخول.

قال الحازمي:

وهذا باب فيه غموض، وطريق إيضاحه، معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل، ومراتب مداركهم، ويتضح ذلك بمثال، وهو:

أن تعلم أن أصحاب الزُّهْري مثلاً على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزية على التي تليها، فمن كان بالطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة، وهو مقصد البخاري، والطبقة الثانية شاركت الأولى في التثبت إلا أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للزهري، حتى كان منهم من يزامله في السفر، ويلازمه في الحضر، والطبقة الثانية لم تلازم الزُّهْري إلا مدة يسيرة، فلم تمارس حديثه، فكانوا في الإتقان دون الأولى، وهم شرط مسلم، ثم مثّل الطبقة الأولى بيونس بن يزيد، وعقيل بن خالد، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وشعيب بن أبي حمزة، والثانية بالأوزاعي، والليث بن سعد، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، وابن أبي ذئب.

قال: والطبقة الثالثة: نحو جعفر بن برقان، وسفيان بن حسين، وإسحق بن يحي الكلبي، والرابعة: نحو زمعة بن صالح، ومعاوية بن يحي الصدفي، والمثنى بن الصباح، والخامسة: نحو عبدالقدوس بن حبيب، والحكم بن عبدالله الأيلي، ومحمد المصلوب.

فأما الطبقة الأولى: فهم شرط البخاري، وقد يخرج من حديث الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب.

---

(١) هدي الساري: ص١١.

وأما مسلم: فيخرج أحاديث الطبقتين، الأولى والثانية على سبيل الاستيعاب، ويخرج أحاديث الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية.

وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان عليهما.

وبيَّن الحافظ أن البخاري غالب إخراجه للطبقة الثانية تعليقاً، وربما علق من الثالثة يسيراً[١].

قلت: قد صرح مسلم رحمه الله بشرطه هذا في مقدمة صحيحه[٢] فقال:

.. ثم إنا إنشاء الله مبتدئون في تخريج ما سألت، وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك:

وهو أنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس، فذكر شيئاً من منهجيته، وتعامله مع المكرر والمعاد، ثم قال:

القسم الأول: نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم.

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق، وتعاطي

---

(١) هدي الساري: ١٠.

(٢) خلافاً لمن زعم أن الشيخين لم يذكرا شرطهما في شيء من كتبهما، وإن سلمنا هذا في البخاري، فإن مسلماً قد ذكر شرطه ومنهجه في أول كتابه، لاحظ تصريحه بشرطه فيما سيأتي من كلامه، ولعل هذا الصنيع من الإمام مسلم من حسن الصياغة التي فاق فيها البخاري، والله أعلم.

العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث ابن أبي سليم، وأضرابهم..

ثم طفق يفاضل بين هؤلاء الثلاثة، وبين ثلاثة من أهل الطبقة الأولى، هم منصور بن المعتمر، وسليمان الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد..، ثم قال:

فأما من كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون، أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، ممن اتهم بوضع الأحاديث، وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر، أو الغلط، أمسكنا أيضاً على حديثهم، ومن هذا الضرب عبدالله بن محرر. اهـ.

قال مقيده: يظهر من كلامه، أنه يعتبر الثقات طبقة واحدة، بالرغم من اختلاف ملازمتهم لمن يروون عنه، فيخرجها كلها أصلاً، بخلاف البخاري فإنه يقسمهم إلى طبقتين:

طويل الملازمة، وقصيرها، فيعتمد على الأولى، والثانية إن احتاج أصّل منها أيضاً، وإلا لم يعرج إليها.

وليس على مسلم في إخراج حديثهم كله غضاضة، لأنه سيتبعه بالشواهد، ولكن نتيجة لاستيعابه أحاديثهم، وجدت عنده ألفاظ في بعض الأحاديث شاذة، وقد ذكرنا بعضها، بينما البخاري في هذا الجانب أنقى وأسلم.

وفي هذه الجزئية يتميز شرط البخاري ويسمو على شرط مسلم.

أما الأفراد والغرائب فيكاد يتفق شرطهما، لأن مسلماً صرح في مقدمته بشرط من يقبل تفرده عن الثقة المكثر، أن يكون من أهل الطبقة الأولى المختصين به، فقال:

.. والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث، أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما

رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه، قبلت زيادته.

وأما من تراه يعمد لمثل الزُّهْري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم[1].

وقد صرح مسلم أيضاً، باعتبار القسمة الثلاثية للرواة في جميع الطبقات، وبين الأقران، فيقدم من يستحق التقديم، من أهل الطبقة الأولى، ويؤخِّر من أصحاب الطبقة الثانية، فيخرج من حديثهم ما وافقوا عليه أهل الطبقة الأولى، وليس بعد ذلك إلا الإقلال عنهم، فقال:

وإذا وازنت بين الأقران، كابن عون، وأيوب السختياني، مع عوف بن أبي جميلة، وأشعث الحمراني، وهما صاحبا الحسن وابن سيرين، كما أن ابن عون وأيوب صاحبهما، إلا أن البون بينهما وبين هذين بعيد في كمال الفضل، وصحة النقل، وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم.

وإنما مثلنا هؤلاء في التسمية ليكون تمثيلهم سمة يصدر عن فهمها من غُبِّيَ عليه طريق أهل العلم في ترتيب أهله فيه، فلا يقصر بالرجل العالي القدر عن درجته، ولا يرفع متضع القدر في العلم فوق منزلته، ويعطى كل ذي حق حقه، وينزل منزلته، وقد ذكر عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم، مع ما نطق به القرآن من قول الله تعالى ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم: ١/١٧٣ ـ ١٧٤.

فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه، نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ[1].

فهذا نص منه رحمه الله في اعتبار حال الأقران فيما يروون عن شيوخهم، وهذا هو عين ما يفعله البخاري.

لكن الاختلاف بينهما يكمن في أمرين:

الأول: في إنزال أولئك الرواة منازلهم، الواجبة لهم.

والثاني: في حكمه على المروي، وأنه خال من العلة.

أما الأول فهما فيه كفرسي رهان، إذ أن معرفة مسلم في الرواة تُضاهي معرفة البخاري، وكلاهما مجتهد في هذا الباب، وكم من رجل روى له البخاري أضرب عنه مسلم.

فمثلاً:

اعتبر البخاري عدالة عكرمة مولى ابن عباس، وضرب صفحاً عما قيل عنه، إذ لم يثبت له في جرحه مستند يعتمد عليه، ثم اعتبر طول ملازمته وصحابته لمولاه، فاعتمده في كثير من الأصول التي أخرجها عن ابن عباس.

وأما مسلم فقد وقع في نفسه شيء منه، وتردد نظره في الاحتجاج به، فتنكب حديثه، ولم يخرج له إلا حديثاً واحداً، قرنه فيه مع سعيد بن جبير.

ونظر مسلم في حديث ذكوان أبي صالح السمان، فوجد ابنه سهيلاً من أكثر أصحابه ملازمة له، ووجده يروي عنه كمّاً هائلاً، إلا انه أحياناً يسلك غير الجادة، فيروي عن الأعمش عن أبيه تارة، وعن عمرو بن دينار عن أبيه تارة أخرى، فقوّى هذا الأمر حال سهيل، وأدخله في حيز المنتبهين

---

(١) مقدمة صحيح مسلم: ١٦٩/١ ـ ١٧٠.

الضابطين، فاعتمده مسلم في الأصول لذلك، ولم يرضه البخاري لهذه المنزلة، لما قيل عن حفظه، فما خرج له إلا استشهاداً.

وفي سؤالات السلمي، ما يرجح اختيار مسلم.

فقد قال أبو عبدالرحمن: سألت الدارقطني: لم ترك البخاري سهيلاً في الصحيح؟.

فقال: لا أعرف له عذراً، فقد كان النسائي إذا حدث بحديث لسهيل قال: سهيل والله خير من أبي اليمان، ويحي بن بكير، وغيرهما، وكتاب البخاري من هؤلاء ملآن، وخرج لفليح بن سليمان ولا أعرف له وجهاً[(١)].

قلت: وجهه ما ذكرته، أن ذلك ما أداه إليه اجتهاده.

وأما الثاني: ففيه يظهر تميز البخاري، ودقة اختياره، وليس هذا عن جهل من الإمام مسلم، كلا وحاشا، ولكن شرطه فيه أخف، وهذا ما يعلل قِلة الأحاديث المتكلم فيها لأجل العلة في البخاري بالنسبة إلى مسلم.

فهذا حاصل شرطهما في الرواة، المقلين منهم، والمكثرين.

وليس من شرطهما استيعاب كل الثقات، وقد اشتد نكير أبي عبدالله الحاكم على من اعتقد ذلك، كما مر بنا في آخر أنواع الصحيح.

وعرض في النوع الحادي والخمسين من أنواع علوم الحديث، جماعة من الرواة لم يحتج بحديثهم في الصحيح، ولم يسقطوا.

ومن بعده تعجب الحافظ الذهبي من الشيخين كيف لم يخرجا حديث أشعث الحداني، مع أنه متفق عليه[(٢)]، والعذر في ذلك ما كررته مراراً، أنهما لم يحصرا الصحيح، ولم يقصدا إلى ذلك، والله أعلم.

---

(١) سؤالات السلمي: ١/١٦١ ـ ١٦٢.

(٢) وذلك في كتابه ميزان الاعتدال: ١/٢٦٦.

وأما صفة إخراجهما لهم وهي الكيفية:

فلكي نحكم على إسناد أنه على شرطهما ينبغي:

* أن يكونا قد احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع والانفراد.

* ثم هو بعد ذلك سالم من العلة.

فأما الاحتجاج بالرواة، فينبغي أن تعلم أن رجال الصحيحين على صنفين:

الصنف الأول: من طلبا حديثه بدون قيد، أو صفة معينة.

والصنف الثاني: من خرجاه بحالة معينة، كعن شيخ بعينه، أو من رواية تلميذ له به خصوصية، ومن هذا الصنف أيضاً من رويا له في المتابعات والشواهد.

أما الصنف الأول:

فكشعبة، ويحي القطان، وإبراهيم النخعي، وقيس بن أبي حازم، في جماعة آخرين، يخرج الشيخان أحاديثهما على الوجه، ويتجنبان ما شذوا به، أو ضعفوا فيه، كما في رواية قوم ثقات عن شيوخ لهم، ضعفوا فيهم.

كسفيان بن حسين، وهو في الزُّهْري خاصة ضعيف، وفي غيره ثقة، وروايته في الكتابين عن غير الزُّهْري[1].

وكهشيم في الزُّهْري، فإنه سمع منه بمكة، زمن الحجيج، ثم أدى ما

---

(١) وهذا فن مهم من فنون علم الرجال، اسمه: الثقات الذين ضعفوا في بعض مشايخهم، ستجده مفرقاً في ثنايا كتب التراجم، وفي كلام المتقدمين من النقاد خاصة.

وقد جمع الحافظ ابن رجب ما وقف عليه من ذلك في آخر شرح العلل: ٧٨١/٢، على سبيل التمثيل لا الاستقصاء، وكانت أفردت رسالة في الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بهذا الموضوع، جمع فيها الباحث ستاً وأربعين راوياً، وقد أفردت في ذلك جزءاً، تجاوز المذكورون فيه المائة.

سمع عن ظهر قلب، فوهم في أشياء، فتجنبا حديثه لذلك[١].

وكصنيعهما في تجنب حديث عامة البصريين عن ابن جريج، كهمام وغيره، ليس لأمر من جهتهم، بل من جهة ابن جريج، وبيان ذلك في النكت على ابن الصلاح لابن حجر[٢].

والصنف الثاني:

فكما في حماد بن سلمة، فإن مسلماً لم يخرج له في الأصول إلا عن ثابت، وفي الشواهد عن طائفة، وهو كانت له خصوصية بثابت، جعلت الإمام أحمد يقول: هو أثبت الناس في ثابت[٣].

وكخالد بن مخلد القطواني، ما أخرجا له عن غير سليمان بن بلال، وله أحاديث عن مالك وغيره، فيها بعض الزيادات، فلم يخرجا منها شيئاً، إنما يخرجها ويكثر منها مثل الدارمي في سننه.

قال الزيلعي: أخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال، ولم يخرجا حديثه عن عبدالله بن المثنى، فإن خالداً غير معروف بالرواية عن ابن المثنى، فإذا قال قائل في حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى: هذا على شرط البخاري ومسلم، كان متساهلاً[٤].

قال مقيده: إذاً ليس كل إسناد رجاله في الكتابين يكون على شرطهما، ولكي يتجه الحكم بذلك، ينبغي أن تنظر، هل خرجا لهذا الراوي عن هذا الشيخ؟ أم أنهما ما خرجاه إلا بصفة معينة؟ وإنما يعلم ذلك بالنص من العلماء، في تراجم الرواة.

فلو رأيت إسناداً، رسمه: خالد بن مخلد عن مالك، وهما موجودان

---

(١) النكت لابن حجر: ٦٧٦/٢.
(٢) ٦٧٧/٢.
(٣) شرح العلل لابن رجب: ٤١٤/١، ٧٨٣/٢.
(٤) نصب الراية: ٣٤١/١.

في الكتابين، فلا يصح أن تحكم بكونه على شرطهما، لأن خالداً خُصت صورة إخراجه عندهما عن سليمان بن بلال، لكن إسناد آخر: هو قتيبة عن مالك، فهذا على شرطهما.

قال ابن الصلاح رحمه الله:

إن الحكم على رجل أنه من شرط الصحيحين بمجرد أن خرجا له خطأ، بل ذلك يتوقف على النظر في أنه كيف روى عنه، وعلى أي وجه روى عنه[(١)].

وهذا باب مهم، يقع من جهته الوهم على بعض الحفاظ.

ومن هذا الباب وقع الحاكم في تجاوزات في مستدركه، فتُعُقِّب في كثير من أحكامه واستدراكاته.

وهذا الحافظ عبدالمؤمن بن خلف الدمياطي قال عن حديث: على رسم الصحيح، لأن سويداً احتج به مسلم، وعبد الرحمن بن أبي الموالي احتج به البخاري!.

فتعقبه الحافظ في النكت[(٢)]، وقال:

لا يلزم من كون الإسناد محتجاً بروايته في الصحيح أن يكون الحديث الذي يروى به صحيحاً، لما يطرأ عليه من العلل..

قلت: سويد بن سعيد الحدثاني ممن عيب على مسلم إخراجه في المسند الصحيح، ومن علم صورة إخراجه له ما عاب صنعه، ذلك لأن سويداً وقعت له صحيفة حفص بن ميسرة بسماع صحيح معروف عند أهل العلم، فأخرج له مسلم بعض هذه الأحاديث، وهي عنده من طريق آخر ينزل به، وقد جاء هذا الاعتذار عن مسلم نفسه، فيما روى إبراهيم بن أبي طالب عنه[(٣)].

---

(١) صيانة صحيح مسلم: ص٩٩.

(٢) ٢٧٥/١.

(٣) ميزان الاعتدال للذهبي: ٢/ ٢٥٠، النكت: ١/ ٣٧٥. =

ومن هذا القسم من أخرجا حديثه مقروناً بغيره، كعاصم بن بهدلة، شيخ القراء، فلا يقال عن سند هو فيه منفرداً على رسم الصحيحين، لأنهما قرناه بغيره.

فهذا معنى قولنا: أن يكونا احتجا برواته على صورة الاجتماع.

وأما السلامة من العلة:

فاحتراز من الحافظ ابن حجر رحمه الله عما إذا كانا احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع، إلا أن فيهم من وصف بالتدليس أو الاختلاط، قال:

= ويجرنا هذا الاعتذار المسوق عرضاً إلى التنبيه إلى نوع من أنواع علم الجرح والتعديل وهو: الضعفاء الذين قبلوا في بعض مشايخهم، فكما أن هناك ثقات ضعفوا في بعض مشايخهم، فهناك ضعفاء قبلوا في بعض مشايخهم، كما في سويد بن سعيد هذا.

ومن أشهر من هذه صفته خارج الصحيحين:

أحمد بن عبدالجبار العطاردي، ضعيف، بل قال ابن عدي: رأيتهم مجمعين على ضعفه، وقال مطين: كان يكذب، فهذا في غاية الضعف، لكن له سماع للسيرة مشهور، لا ينكر، قال الحافظ: ضعيف، وسماعه للسيرة صحيح.

فهذا يقبل منه روايته لسيرة ابن إسحق، ويترك ما سوى ذلك.

ومثال آخر في أبي حذافة، أحمد بن إسماعيل السهمي، سماعه للموطأ صحيح، ومر بنا أنه أخطأ فيه في موضع، لكن في غير الموطأ ضعيف، لذلك قال الحافظ: سماعه للموطأ صحيح، وخلط في غيره.

وقصدي أن أبين أن الضعيف قد يختص بشيء من حديث أو كتاب أو شيخ يكون فيه قوياً، والله أعلم.

ومما يندرج تحت هذا النوع ما لو ضعف الرجل لأجل غفلة، لكن أصوله صحيحة، ومثاله في البخاري خاصة، إسماعيل بن عبدالله الأصبحي، ابن أخت مالك، فقد ضعف لأجل غفلة كانت فيه، وسماعه وأصوله صحيحان، قال الحافظ في الهدي: ص٣٩١:

روينا في مناقب البخاري بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه، لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح!! من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره، إلا إن شاركه غيره فيعتبر به.

فإنا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة، إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى.

وكذا حديث المختلطين ممن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط.

فإن كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه، أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه، بأنه على شرطهما، وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه، إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع، وصح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه[1].

ومن هذا الباب ـ أيضاً يقع الحاكم في أوهام كثيرة في مستدركه على الشيخين[2].

وأما حال المروي:

وهو المتن، فقد قدمت أنهما لم يراعيا اختلاف الصحابة فيما بينهم.

وكذلك تراهما يخرجان الناسخ والمنسوخ.

ومر بنا أنهما لا يخرجان الشاذ، وإن وجدت عندهما، أو أحدهما، بعض هذه الألفاظ.

وبعض أهل العلم ادعى أن فيهما أحاديث منكرة، وهذه مجازفة، بعيدة عن الصواب.

وعلى كل، حقيقة الخلاف في المتن، وفي تحديد شرطهما فيه، راجع إلى واقع السند، وشرطهما فيه، والله تعالى أعلم.

وبعد، فهذا ما تحصل لي في تحقيق شرط الشيخين رحمهما الله تعالى، وقد يوجد ما يخرم ما قلته، فيكون من قبيل النادر الذي لا حكم له، واستغفر الله إن كنت زللت في كلمة، أو عثرت في مسألة.

---

(١) النكت على ابن الصلاح: ٣٢٢/١، ٣١٥/١.

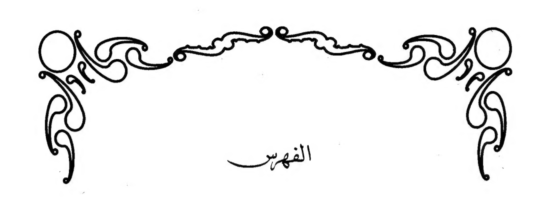
(٢) فتح المغيث: ٤٨/١.

سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد إلا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، وصلى الله وسلم على نبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



فهرس الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب مسندة



الفهرس

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

